

# مركز جيل البحث العلمي

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon – Tripoli: Branche P.O. Box Abou Samra - [www.jilrc.com](http://www.jilrc.com) - [social@journals.jilrc.com](mailto:social@journals.jilrc.com)



ISSN 2311-5181 DOI Prefix:10.33685/1316 العام الثاني عشر - العدد 112 - فبراير 2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة / أ.د. سرور طالبی

المؤسس ورئيس التحرير: د. جمال بلبكاي

www.jilrc.com - social@journals.jilrc.com

DOI Prefix:10.33685/1316

### التعريف بالمجلة:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

### اهتمامات المجلة وأبعادها:

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية عبارة عن مجلة متعددة التخصصات، تستهدف نشر المقالات ذات القيمة العلمية العالية في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تعرض المجلة جميع مقالاتها للعموم عبر مواقع مركز جيل البحث العلمي، بهدف المساهمة في إثراء موضوعات البحث العلمي.

### مجالات النشر بالمجلة:

تنشر المجلة الأبحاث في المجالات التالية: علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، علم الاجتماع، الفلسفة التاريخ، علم المكتبات والتوثيق، علوم الإعلام والاتصال، علم الآثار.

تنشر مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية البحوث العلمية الأصيلة للباحثين في هذه التخصصات كافة مكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

### هيئة التحرير:

- أ.د. سامية ابريغم (جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر)  
أ.د. عاصم شحادة علي (الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا)  
أ.د. علي صباغ (جامعة قسنطينة2، الجزائر)  
د. حنان شعشوع محمد الشّبري (جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية)  
د. صونيا عيواج (جامعة باتنة1، الجزائر)  
د. يزيد شويعل (جامعة المدية، الجزائر)  
د. يوسف جاب الله (جامعة المدية، الجزائر)

### ضبط ومراجعة:

أ. رؤوف أحمد المل (الجامعة اللبنانية، طرابلس)

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. سامية شينار (جامعة باتنة1، الجزائر)

### اللجنة العلمية:

- أ.د. أبكر عبد البنات آدم (جامعة بحري، السودان)  
أ.د. باللموشي عبد الرزاق (جامعة الوادي، الجزائر)  
د. بن حجوبة حميد (جامعة مستغانم، الجزائر)  
د. زين العابدين عبد الحفيظ (جامعة خميس مليانة، الجزائر)  
د. عبد الله ملوكي (جامعة سطيف2، الجزائر)  
د. دة. المخبتر (جامعة الجلفة، الجزائر)  
د. محمد البشير رازقي (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس)  
د. نجوى نايف عبد النبي شكوكاني (الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا)  
د. هاني إسماعيل رمضان (جامعة جيسون، تركيا)

### أعضاء اللجنة التحكيمية الاستشارية لهذا العدد:

- أ.د. سامية شينار (جامعة باتنة01، الجزائر)  
د. أحمد جوهاري (جامعة عبد المالك السعدي، المغرب)  
د. جهان محمد إبراهيم (كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية)  
د. حميد بن مسلم بن سعيد السعيد (وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان)  
د. سعيد علي (جامعة نغاونديري، الكاميرون)  
د. عمر بوراس (جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب)  
د. عواطف جمعة مسعود (جامعة طرابلس، ليبيا)  
د. محمد بالراشد (جامعة جندوبة، تونس)

# شروط النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية :

- أن يكون البحث المقدم ضمن الموضوعات التي تعنى المجلة بنشرها.
- ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي مجلة، أو مؤتمر في الوقت نفسه، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - اسم الباحث ودرجته العلمية، والجامعة التي ينتمي إليها، باللغة العربية والإنجليزية.
  - البريد الإلكتروني للباحث.
  - ملخص للدراسة في حدود 150 كلمة وبحجم خط 12، باللغة العربية والإنجليزية.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- أن تكون البحوث المقدمة بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية والإنجليزية.
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (20) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسومات والمراجع والجداول والملاحق.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
  - اللغة العربية: نوع الخط (Traditional Arabic) وحجم الخط (16) في المتن، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (12).
  - اللغة الأجنبية: نوع الخط (Times New Roman) وحجم الخط (14) في المتن، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (10).
  - تكتب العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات بحجم 16 نقطة مثلها مثل النص الرئيسي لكن مع تضخيم الخط.
- أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word في نهاية كل صفحة.
- أن يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.
- عند إرسال الباحث لمشاركته عبر البريد الإلكتروني، سيستقبل مباشرة رسالة إشعار بذلك .
- تخضع كل الأبحاث المقدمة للمجلة للقراءة والتحكيم من قبل لجنة مختصة ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون.
- لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها .

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**social@journals.jilrc.com**

## الفهرس

### الصفحة

- 7 • الافتتاحية
- 9 • التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية في السياق المغربي، إدريس شريقي علوي (المدرسة العليا للأساتذة، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب)
- 29 • إشكالية التعليم المدمج في الجزائر بين تحديات التعليم الإلكتروني وصعوبات التعليم التقليدي؛ جمال بلبكاي (المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي، سكيكدة الجزائر) - سهام مكي (المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر)
- 51 • التعليم كقاطرة للتنمية: تعزيز سوق العمل وضمان المبادئ القانونية الداعمة؛ نبيلة عبد الفتاح قشطي (جامعة المنوفية، مصر)
- 67 • الذكاء الاصطناعي والتحليل الإحصائي: إشكالات ومآلات؛ مصطفى إبراهيم شعيب (عضو المجلس الأعلى للغة العربية في أفريقيا، نيجيريا)
- 91 • حماية الأطفال أثناء الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني؛ مسفر بن علي القحطاني (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية)

## الافتتاحية

اللهم إنا نحمدك حمد الشاكرين، ونستعينك ونستهديك سواء السبل، ونستلهمك التوفيق في الأعمال، ونعوذ بك من الفشل والكسل والزلل، ونرجو منك التثبيت في المبدأ الحسن، ونسألك أن تصلي على من بعثته هدى ورحمة للعالمين، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يشهد عالم اليوم تحولات متسارعة تفرض تحديات جديدة على المجتمعات، مما يجعل قضايا التنمية والتعليم والتكنولوجيا والقانون محاور أساسية للنقاش الأكاديمي والبحث العلمي. في هذا السياق، يأتي العدد المئة واثنى عشر من مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية لي طرح مجموعة من الدراسات التي تتناول هذه القضايا من زوايا متعددة، مستعرضاً إشكالاتها وتقديم رؤى تحليلية معمقة.

يتناول العدد العلاقة بين التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية، حيث يناقش دور اللغة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين التواصل داخل الأسواق المحلية والدولية، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات اللغوية ومدى تكاملها مع الخطط التنموية.

كما يسلط الضوء على إشكالية التعليم المدمج، التي تجمع بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي، في ظل التحديات التي يواجهها النظام التعليمي.

وفي موضوع آخر يناقش العدد التعليم كقاطرة للتنمية، من خلال استعراض دوره في تعزيز سوق العمل وضمان مبادئ قانونية داعمة، وهو موضوع يكتسب أهمية كبيرة في ظل السعي إلى مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أما في مجال التكنولوجيا فيقدم العدد قراءة تحليلية حول الذكاء الاصطناعي والتحليل الإحصائي، حيث يتم تناول الإشكالات المرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات ومدى تأثيرها على دقة النتائج العلمية، وهو موضوع يفتح آفاقاً واسعة حول دور الذكاء الاصطناعي في البحث الأكاديمي.

وفي الجانب الإنساني، يناقش العدد حماية الأطفال أثناء الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، حيث يتم تسليط الضوء على الجهود المبذولة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً في النزاعات المسلحة، وبيان دور القوانين الدولية في الحد من الانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان.

تؤكد هذه الموضوعات أهمية البحث العلمي في مواكبة التغيرات المجتمعية، وتوفير رؤى جديدة لمعالجة التحديات الراهنة. ونأمل أن يكون هذا العدد إضافة قيمة للمجال الأكاديمي، ومساهمة في إثراء الحوار العلمي حول قضايا العصر.

**والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،،**

**رئيس التحرير / د. جمال بلبكي**

**تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية  
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز  
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي**

## التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية في السياق المغربي

## Linguistic and Economic development in the Moroccan context

د. إدريس شرفي علوي (المدرسة العليا للأساتذة، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب)

Dr. Driss Chrifi Alaoui/ Higher School of Teachers in Meknes – Moulay Ismail University, Morocco

**Abstract:**

Everybody knows that nations who strengthen the presence of their native languages in technology and science are the most advanced, enduring and resilient to market fluctuations and the successive threats they pose to individuals and societies. In Morocco, the 2011 Constitution clearly defines the country's language policy by designating Arabic and Amazigh as official languages and focusing on the necessity of openness to foreign languages. Therefore, Arabic and Amazigh, in the Moroccan context, serve as the foundation of any desired economic innovation and sought-after human development, followed by foreign languages. In this research paper, we aim to highlight the role that the country's official languages play in investment communication and commercial interaction while exploring their historical representations and examples in the Moroccan context. The developmental challenges that face Arabic and Amazigh in Morocco emerge in the ability to utilize scientific knowledge across various fields including education, media, and the economy. Throughout the paper, we will address the complex relationship between language and economy. We will also examine their interdependence and propose possible suggestions for how linguistic development can contribute to Morocco's economic development.

**Keywords:** Development – Language – Economy – Moroccan Context.

## مستخلص:

أصبح معلوما أن الأمم التي تقوي حضور لغاتها في العلوم والتكنولوجيا هي المجتمعات الأكثر تحضرا والأطول بقاء واستمرارية، والأعلى مناعة أمام تقلبات السوق وتهديداته المتتالية للأفراد والمجتمعات. وفي السياق المغربي كان دستور 2011 واضحا في السياسة اللغوية للبلاد بجعل العربية والأمازيغية لغتين رسميتين، ودعوته إلى ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية. وعليه تكون العربية والأمازيغية في السياق المغربي حجر كل إقلاع اقتصادي منشود وتنمية بشرية مبتغاة، وتأتي بعدهما اللغات الأجنبية. وبناء على ذلك نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه اللغة الرسمية للبلاد في الاتصال الاستثماري والتواصل التجاري والبحث في تمثلاته وشواهد التاريخ في السياق المغربي، لأن التحديات التنموية التي تواجه اللغة العربية والأمازيغية في المغرب، تبرز في كيفية استثمار المعرفة العلمية في مختلف المجالات كالعليم، الإعلام والاقتصاد. وسنحاول في هذه الورقة البحثية مقارنة إشكالية العلاقة الجدلية القائمة بين اللغة والاقتصاد وارتباط الواحد منهما بالآخر، والمقترحات الممكنة لإسهام التنمية اللغوية في التنمية الاقتصادية للمغرب.

الكلمات المفتاحية: التنمية – اللغة-الاقتصاد-السياق المغربي.

## مقدمة:

يشهد العالم من حولنا تحولات مستمرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية، وتقييم العناصر فيما بينها علاقات جديدة لم تكن مألوفا من قبل، فسمات العصر التكامل والتداخل والهجنة، وهو ما يحتم إقامة علاقات للتجسير وتبادل التأثير.

وعرف منتصف القرن الماضي ظهور مصطلح اقتصاديات اللغة، وهو حقل لساني يحاول البحث في العلاقات بين اللغة والهوية الوطنية والاقتصاد، وأثر معرفة لغات معينة في دخل الفرد من جهة، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية الوطنية من جهة أخرى.

وليست العلاقة بين اللغة والاقتصاد حديثة، بل إنهما في علاقات تأثر مستمر منذ قرون، لكن فترة منتصف ستينيات القرن الماضي أرخت لظهور الاشتغال اللساني التطبيقي بهذه الثنائية، وظهور حقل معرفي يعنى بدراسة قضاياها المختلفة، وهو حقل اقتصاديات اللغة كما أسلفنا.

## إشكالية البحث وأسئلته:

يمر الاقتصاد المغربي اليوم بالعديد من التحولات، حيث أصبح مطالباً بالتكيف مع مختلف التغيرات الجيوستراتيجية، والبحث في سبل ناجعة لتحقيق نمائه وتطوره، وقد أدت تلك التغيرات إلى ظهور مشكلة حيوية تتعلق بكيفية استثمار اللغة لتحقيق تنمية اقتصادية، وكيف للعوامل اللغوية أن تسهم في التنمية الاقتصادية والبشرية للمغرب. من هنا بدت لنا الحاجة ضرورية لتسليط الضوء على علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية اللغوية في السياق المغربي، وذلك بمحاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

كيف للتنمية اللغوية وترشيد الحقل اللغوي بالمغرب أن يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وازدهاره؟  
وتفرعت عنه الأسئلة الآتية:

- هل التنمية رهينة اللغات الوطنية أم الأجنبية؟
  - هل التعدد اللغوي خير أم شر للاقتصاد المغربي؟
  - كيف لرسملة اللغات الوطنية أن تنعش التنمية في المؤسسات المغربية المختلفة؟
  - كيف للغة أن تسهم في بناء مجتمع المعرفة في السياق المغربي؟
- خطة البحث:

سينهج المقال سبيل المحاور الآتية:

- 1- اللغة والتنمية: بين اللغة الأم واللغات الأجنبية.
- 2- التعدد اللغوي وتأثيره في التنمية الاقتصادية والبشرية في المغرب.
- 3- اللغات الرسمية والرسملة في المؤسسات المغربية: التعليم والإعلام والاقتصاد.
- 4- التنمية اللغوية ورهان بناء مجتمع المعرفة في السياق المغربي.

## 1- اللغة والتنمية: بين اللغة الأم واللغات الأجنبية:

يتوزع هذه الورقة البحثية مفهومين أساسيين هما: التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية، وهما مفهومين لا يؤلفان متلازمة بالضرورة رغم علاقات التأثير والتأثر التي تربط الواحد منهما بالآخر، وسنحاول فيما يلي تحديدهما قبل الخوض في علاقات التأثير والتأثر تلك.

التنمية اللغوية: يتشكل هذا المركب من عنصرين اثنين، عنصر التنمية الذي يحيل على النمو والتقدم والتطور والنماء، ومفهوم التنمية نتيجة لهذه المفاهيم أو هو نتيجة لها، وهو مظهر لها أو هي مظاهر له<sup>1</sup>، ويعد عنصر اللغة أحد مقومات ذلك التطور إذا حسن استغلاله واستثماره باعتباره رأسمالا اقتصاديا.

التنمية الاقتصادية: يحيل مفهوم التنمية في الحقل الاقتصادي على التحولات التقنية والديمغرافية المصاحبة لنمو الإنتاج، وقد تجاوز هذا المفهوم التصور التقليدي الذي كان يحصر التنمية في مؤشرات اقتصادية محضة تتعلق بالنتائج الداخلي الخام والنتائج الإجمالي والدخل الفردي، إلى مفهوم عصري أكثر اتساعا يعنى بأبعاد أخرى تشمل الرفاهية والسعادة والصحة والتعليم، فهي تعني باختصار تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج<sup>2</sup>.

وانطلاقا من العلاقة الرابطة بين اللغة والتنمية، سنحاول الإجابة في هذا العنصر على سؤال محوري هو: هل التنمية تتحقق من خلال اللغات الأم؟ أم أنها رهينة الاستعانة باللغات الأجنبية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال نشير أولا إلى ملاحظة مهمة ستسعفنا في تحليل أبعاد هذه الثنائية، هي ندرة تحليل التفاعلات القائمة بين اللغات والتنمية، خاصة في سياق الدول النامية التي يشكل المغرب واحدا منها. وتفسير ذلك في اعتقاد الباحث يعود إلى غياب الوعي بمكون اللغة بوصفه رأسمالا اقتصاديا، وتأثير اللغة في المعاملات التجارية المحلية والدولية، ومحوريتها في قوة الاقتصاد أو ضعفه، فالالاقتصاد اللغوي والمعرفي مكون رئيس من مكونات النمو الاقتصادي العام، وهو ما يبرز جليا العلاقة الجدلية القائمة بين هذين العنصرين.

وعودة إلى السؤال الموضوع، فهو يحيلنا على عوالم اقتصادية تتعلق بثنائية الربح والخسارة، إذ إن اعتماد إحدى اللغتين يعني لزاما الانتصار على اللغة الأخرى، كما أنه يسهم في توسع وانتشار الواحدة على حساب انحسار الأخرى. ولما كانت التنمية كما أشرنا إلى ذلك تعنى بالمجالات الصحية والتعليم والسعادة والمستوى المعيشي...، فإن الإجابة عن السؤال أعلاه تستدعي مساءلة الوضعية اللغوية في مختلف تلك المجالات.

<sup>1</sup> محمد عمر حساني، اللغة والتنمية: المعوقات والمنجزات، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص 542

<sup>2</sup> معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ط1، 2005، ص 5.

### 1-1- الوضعية اللغوية في التعليم المغربي:

لعل الهدف الذي نرمي إليه من وراء الربط بين اللغة والتنمية في الحقل التعليمي، هو مساءلة جودة التعليم في علاقة باللغات المعتمدة فيه، ويحيلنا ذلك إلى رصد ملامح الوضعية اللغوية في القطاع التعليمي في مراحل مختلفة، وربط ذلك بجودة التعليم في مختلف تلك المراحل، باعتبار اللغة إحدى أهم مقومات المنظومة التربوية. فقد عرف المغرب أزمة في منظومته التعليمية منذ عقود، ومن أبرز عوامل تلك الأزمة معضلة لغة التدريس وتكييفها مع متطلبات السياسة الوطنية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

لا يمكن تصور تنمية لغوية من منظور الفاسي الفهري<sup>2</sup> وتعليم الفئات المحظوظة أو ذات النفوذ يتم باللغة الأجنبية من الروضة إلى الجامعة، ويمنحها هذا المسار فرصة التحكم واتخاذ القرارات.

ويبرز هذا الموقف التشوه التنموي الذي تعرفه البلاد بسبب الهيمنة اللغوية الأجنبية على المسار التعليمي للفئات التي تتخذ القرار، ولا يمثل هذا الموقف عداً للغات الأجنبية، ولكنه يصور حقيقة الاغتراب الذي تعانيه اللغات الوطنية الرسمية، ومحدودية الآفاق التي تفتحها مقارنة بغيرها، وميول الأسر إلى التخلص من هذا المكون الوطني في تعليم أبنائها. إن اللغة بهذا المعنى ليست وسيلة للتواصل وحسب، بل هي قيمة وعملة وقاسم مشترك للتجارة والاتصال.

إن الاغتراب الذي تعانيه اللغات الوطنية نتيجة مباشرة للسياسة الاستعمارية التي مازالت ويلاتها إلى اليوم، فقد تميزت تلك الحقبة بتوجه واضح من المستعمر للقضاء على اللغات والمدارس والهويات الوطنية، واعتماد لغته في التعليم وغيره من المجالات الحيوية، والزج باللغات الوطنية في دائرة الفلكور أو العاميات غير المعترف بها<sup>3</sup>، العاجزة كلياً عن الاضطلاع بالأدوار الحيوية المنوطة بها، وسنعرض فيما يلي لأهم الإجراءات التي اتخذها المستعمر الفرنسي والإسباني لطمس الهوية اللغوية:

كان برنامج المدارس محلياً في بداياته، لكن سرعان ما تمت عولمته من خلال مقرر يعتمد اللغات الأجنبية والتحدث بها بطلاقة، وجعل الفرنسية لغة تعليم أساسية، مع الانفتاح على اللغات الأخرى كالإسبانية

<sup>1</sup> , Journal of Social Sciences and Organization Management, Riad Zahira (2024), l'impact de la langue dans l'inclusion sociale et le developpement de soft skills en entreprise, volume 5, N 1, p 4.

<sup>2</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، لبنان، 2013، ص 282.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 271.

والإنجليزية والإيطالية. أما العربية في هذه المدارس فكانت لغة أجنبية ولكنها للأسف لم تحظ حتى بما تحظى به اللغات الأجنبية الأخرى في المناهج التعليمية<sup>1</sup>.

يقول المسيوهاردي موضحا الاختيارات البيداغوجية بل الايديولوجية الثاوية وراء تأسيس هذه المدارس: "إن البرنامج الدراسي يشتمل على دراسة تطبيقية للغة الفرنسية، لغة الحديث والكلام... إن أي شكل من أشكال تعليم العربية، إن أي تدخل من جانب الفقيه، إن أي مظهر من المظاهر الإسلامية، لن يجد مكانه في هذه المدارس بل سيقصى منها جميع ذلك بكل صرامة". وفي التوجه نفسه نورد قولاً ينسب للمقيم العام الفرنسي ليوطي يقول فيه: "إن تدريس اللغة العربية للسكان البربر، الذين عاشوا دونها ليس شأننا. اللغة العربية عنصر أسلمة، لأنها تؤخذ بتلاوة القرآن، ومن مصلحتنا جعل البربر يتطورون خارج الإسلام"<sup>2</sup>.

يمكن القول إن الاستعمار الذي كان يزرع تحته المغرب، لم يكن استعماراً اقتصادياً ولا سياسياً وحسب، بل إنه استعمار لغوي واقتصادي كذلك، ووعيا من المستعمر بأهمية اللغة في إقامة تنمية اقتصادية فقد ضرب بيد من حديد على كل ما يمثل اللغات الوطنية في الحقل التعليمي، وأحل محلها اللغات الأجنبية التي تركز وجوده وهيمنته اللغوية والاقتصادية والثقافية.

## 2-1- الوضعية اللغوية في القطاع الصحي:

يشهد التدريس بكليات الطب بالمغرب غياباً شبه كلي للغة العربية، وقد طالعنا في السنوات الأخيرة بعض المحاولات المحتشمة التي عمدت إلى تقديم أطاريحها الجامعية باللغة العربية، وخصت بالأساس قضية المصطلح الطبي. وقد كان الطب عربياً لما كانت الحضارة عربية والعلم عربياً والمعرفة عربية، واغترب الطب لما اغتربت تلك المكونات، لكن السؤال الذي يطرح هنا: ألا يمكن في السياق الطبي الأكاديمي المغربي اعتماد التعليم المزدوج القائم على العربية من جهة، واللغات الأجنبية من جهة ثانية؟

الوقائع تقول إن ذلك ممكن في كليات الطب بالمغرب، خصوصاً أن عدداً من الكليات في العالم العربي اعتمدت اللغة العربية في تدريس الطب، ولم يعق ذلك تنميتها، بل إنها تتقدم على المغرب في المؤشر الصحي

<sup>1</sup> محمد عابد الجابري، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1973، ص 73.

<sup>2</sup> محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، البيضاء، المغرب، 1989، ص 21-22.

بالذات ضمن مؤشرات التنمية<sup>1</sup>. ولكن الفارق بين هذه الدول والمغرب، هو الاشتغال العلمي على مستوى المصطلح الطبي، وهو ما يعرف قصورا عندنا في المغرب، حيث تنحصر الاجتهادات في هذا الجانب على بعض المحاولات، خارج العمل المؤسساتي المهيكل والمدعم. ولا سبيل في نظر الباحث لتعريب الطب إلا بالاشتغال العلمي المكثف بقضايا المصطلح. فإذا تحقق هذا الأمر يمكن للطالب أن يرتقي في حضان نقاش علمي بلغته الوطنية، والنقاش سيكون ثمرا أكثر، وذا فاعلية على الفرد والمجتمع. أما بإبقاء الوضع على ما هو عليه، فإننا ننتج طبيبا يصد بمشاكل تواصلية في كثير من الأحيان مع المواطنين.

ولا تختلف الوضعية اللغوية بالمستشفيات والعيادات الطبية عن نظيرتها في كليات الطب، وهو ما حدا ببعض مؤسسات المجتمع المدني إلى مضاعفة الجهود لحل المعضلة اللغوية في القطاع الصحي كما في القطاعات الأخرى، لا سيما وأن عددا من المنظومات الصحية الدولية تعتمد اللغات الوطنية في تدريس الطب، وفي كتابة الوصفات العلاجية، دون أن تحتاج إلى اللغات الأجنبية. ونذكر في هذا السياق الجمعية المغربية للتواصل الصحي<sup>2</sup>، التي تضع ضمن أهدافها الكبرى المساهمة في التنمية البشرية من خلال الرفع من مستوى الصحة في المجتمع، وذلك بتعزيز التواصل في المجال الصحي باللغة العربية بين مهنيي الصحة، من أطباء وصيادلة وممرضين، سواء فيما بينهم، أو في تواصلهم مع المرضى والمواطنين. ونلخص أبرز جهود هذه الجمعية فيما يلي<sup>3</sup>:

- نشر مقالات علمية في تخصصات دقيقة كعلم المناعة وعلم الوراثة باللغة العربية.
- إنشاء موقع الكتروني للمجلة يعنى بتوطين البحث العلمي في الميدان الصحي باللغة العربية لإقامة تنمية اقتصادية عامة وشاملة.
- إقامة العديد من الندوات والمؤتمرات لتدارس جدوى تعريب الدرس الطبي بالتعليم العالي، وجدوى التعريب في تحقيق تنمية صحية.

<sup>1</sup> المؤتمر الدولي السادس للغة العربية، صبيحي أحمد، اللغة العربية وتعليم الطب: جامعة الخليج الطبية بالإمارات العربية المتحدة أنموذجا، 2023:

اعتمد تدريس الطب باللغة العربية في العديد من الدول العربية قبل الغزو الاستعماري الذي أحل لغاته محل اللغات الوطنية، فمصر مثلا كانت تعتمد العربية في تدريس الطب منذ تولي محمد علي مقاليد الحكم، قبل أن يحل المستعمر الإنجليزي لغته محل العربية. واليوم تشهد العديد من كليات الطب بالجمهورية السورية والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اعتماد العربية لغة للتدريس في تلك الكليات.

<sup>2</sup> تأسست هذه الجمعية بغرض الانتصار لجدوى تدريس العلوم باللغة العربية، وأهمية اللغة العربية في التواصل بين مهنيي القطاع الصحي من جهة، والمهنيين والمواطنين من جهة أخرى.

<sup>3</sup> محمد عدنان التازي، تدريس العلوم الطبية باللغة العربية في الجامعة المغربية، المجلة الصحية المغربية، عدد 24، 2019.

- ترجمة المصطلحات الطبية والأطراح الجامعية، وتوفير بنك مصطلحي ومعجمي كفيل بتيسير الإنتاج العلمي في القطاع الصحي باللغة العربية.
- تأكيد الجمعية أهمية العربية في التنمية الصحية والاقتصادية للبلد، ورفضها لفكرة تدريس العلوم باللغات الأجنبية، فالمنظومات الصحية المتقدمة في نظرها تدرس العلوم الصحية بلغاتها الوطنية حصراً.
- وكمحاولة لقياس هذه النتائج التي توصلت إليها الجمعية من خلال اشتغالها بهذا الموضوع طوال السنوات الأخيرة، اخترنا التوجه لعينة بلغت 50 طالبا بكليات الطب، وطلبة المعاهد التمريضية، باستبيان<sup>1</sup> يهدف إلى استقصاء آرائهم في لغة التدريس بهذه الكليات، ومدى كفاية العربية في تحقيق تحصيل أكاديمي أفضل لطلبة هذه الكليات، وزيادة المردودية والإنتاجية لديهم، إن في السياق التعليمي أو المهني أو المهني، وتحقيق التنمية البشرية المنشودة. وتوزعت الاستبيان ثلاثة محاور رئيسة تضمنت عشرة أسئلة، وجاءت المحاور كالآتي:

#### ➤ لغة التدريس وتأثيرها في التحصيل العلمي للطلبة، وتضمّن الأسئلة الآتية:

- ما اللغة المعتمدة في التدريس بكليتك/معهدك؟
- كيف هو مستوى استيعابك للمعلومات المقدمة بتلك اللغة؟
- هل تفضل اعتماد اللغة العربية في التدريس؟
- لغة التدريس في علاقة بسوق الشغل الوطنية والدولية، وتضمّن الأسئلة الآتية:
- ما رأيك في الجامعات/المعاهد الأجنبية التي تعتمد اللغات الوطنية في تدريس الطب ومهن التمريض؟
- هل يؤثر تدريس الطب ومهن التمريض باللغات الأجنبية في تواصلك مع المواطنين في التدريب وفي ممارسة المهنة المستقبلية؟
- هل التدريس باللغة العربية يضعف حظوظك في العمل خارج البلد؟
- هل التدريس باللغة العربية يضاعف حظوظك للعمل ببعض الدول العربية؟
- لغة التدريس والتنمية الاقتصادية والبشرية للبلد، وتضمّن الأسئلة الآتية:
- هل يعيق اعتماد اللغات الأجنبية في التدريس بكليات الطب ومعاهد التمريض التنمية البشرية؟

<sup>1</sup> بني الاستبيان في منصة غوغل فورم (google forms)، واكتفينا في المقال بتقديم أهم النتائج التي خرجنا بها من هذا الاستبيان.

- هل يساعد التدريس باللغة العربية في تحقيق التنمية البشرية المنشودة؟
- هل يمكن بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة باللغات الوطنية؟
- ومن أهم النتائج التي خلص إليها هذا الاستبيان ما يلي:
- لغة التدريس بالكليات والمعاهد الطبية هي الفرنسية بنسبة بلغت 100٪.
- عدم استيعاب المضامين المقدمة باللغات الأجنبية بلغت 60٪.
- اعتماد العربية لغة للتدريس بتلك الكليات والمعاهد بلغت نسبة 50٪.
- تضاؤل فرص الشغل باعتماد العربية لغة للتدريس بلغت نسبة 80٪.

### 3-1- الوضعية اللغوية في الاقتصاد:

إن علاقة اللغة بالاقتصاد مبنية على المصلحة، فاللغة في أيدي أصحاب الرأسمال قد تستعمل أداة للتواصل والتداول أو الهجر والتنافر. وقد انتبه أهل الاقتصاد إلى ذلك وأصبحوا لا يتورعون عن استعمال مختلف الأنساق اللغوية لتحقيق عائدات ربحية أكبر. فلا تهمهم قوة اللغة أو ضعفها بقدر ما يهتمهم الربح الذي يجنون من وراء استعمال تلك اللغة وتداولها في النسيج الاقتصادي. ويبرز الفاسي الفهري العلاقة الوطيدة بين اللغة والتنمية الاقتصادية في قوله: "إن تعميم العربية باعتبارها لغة التواصل الملائمة لدى القوى العاملة التي ستمكن من الزيادة في سرعة التنفيذ والإنتاج، بل إن تعزيز العربية في الإدارة والاقتصاد والاتصال والتكنولوجيا شرط ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وإن استعمال العربية بصورة ملائمة في الإعلام الجديد ستمكن من اتساع مجالها ودمقرطتها"<sup>1</sup>.

ويهتم حقل اقتصاد اللغات (L'économie des langues)<sup>2</sup> كما هو معلوم بالتأثير المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية (R) والمتغيرات اللسانية (L)، فاللغة (أ) قد تتيح لصاحبها فرصا اقتصادية قد لا تتيحها اللغة (ب)، وهو ما عرفته كندا مثلا إلى حدود سبعينيات القرن الماضي، حيث كان المتحدثون باللغة الفرنسية أقل حظوة من المتحدثين بالإنجليزية في المجال الاقتصادي، بل وكانوا يعانون من تمييز واضح وصريح، هذا التمييز الذي كان يعود لأسباب عرقية تارة، ولأسباب لغوية تواصلية تارة أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة العربية وأسئلة التطور الذاتي والمستقل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2005، ص15.

<sup>2</sup> ظهر مصطلح "اقتصاديات اللغة" لأول مرة في عام 1965، محمود بن عبد الله المحمود، التخطيط اللغوي الاقتصادي: رؤية نحو العربية.

<sup>3</sup> Burckhardt, Till. J. A, la langue comme un facteur de développement régional, colloque de l'ASRDLF, Rimouski (Québec, Canada), 2008, p 5.

ونضرب مثالين على هذا النوع من المتغيرات في السياق المغربي:

أ- هل يؤثر مستوى الكفاية في اللغات الأجنبية في زيادة المرتب في الشركات المغربية والشركات متعددة الجنسية؟

ب- هل تؤثر المعاملات التجارية في انتشار لغات وانحسار أخرى؟

إن انفتاح الاقتصاد المغربي على أسواق مختلفة الروافد: فرنكفونية وأنجلوسكسونية، يفرض مراعاة هذا المعطى في النظام التعليمي المغربي، وتبرز العلاقة بين المكونين الاقتصادي والتعليمي كمكونين مترابطين في تحقيق التنمية البشرية، بصورة تجعل النقود تقوم بوظيفة اتصالية واللغة تقوم بوظيفة اقتصادية؛ وعليه فلا قوة اقتصادية لا تستمد أسسها من نظام تعليمي يغذيها ويمدها بالأدوات الضرورية لرواج جيد للمنتوج الاقتصادي الوطني.

وبحثنا عن موطئ قدم اقتصادية في جغرافيات أخرى نجد الاقتصاد المغربي يعتمد علاماته التجارية (MAROKKO) التي تعني المغرب بالألمانية والفرنلندية والهولندية والدنماركية والنرويجية، وهي استراتيجية تبرز أهمية التواصل اللغوي والحضاري في تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية شاملة لمختلف الأبعاد والمستويات.

2- التعدد اللغوي وتأثيره في التنمية الاقتصادية والبشرية في المغرب:

يعرف محمد الأوراغي التعدد اللغوي قائلا: "التعدد اللغوي المقابل العربي للفظ الأجنبي (multilinguisme)، وهو يصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلد واحد. إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عاملة كالألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية السويسرية، وإما على سبيل التفاضل إذا وجدت لغات عاملة كالعربية بجانب لغات عامية"<sup>1</sup>. وعرف المغرب تاريخيا بتعدد اللغوي وتنوعه الثقافي الذي يؤسس لهويات مغربية متعددة لا هوية واحدة قاتلة.<sup>2</sup> وسنقف في هذا العنصر على مكونين اثنين يعينان بعلاقة التعدد اللغوي بالتنمية الاقتصادية والبشرية، وهما مكونا الاقتصاد والتعليم.

ففي المجال الاقتصادي، لابس من التمييز أولا بين نشاطين اقتصاديين تلعب اللغة فيهما دورا مختلفا، بالنظر إلى جغرافية التداول، وهما: النشاط الاقتصادي الخارجي، والنشاط الاقتصادي الداخلي. فعن الأول

<sup>1</sup> محمد الأوراغي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2002، ص 11.

<sup>2</sup> الهوية القاتلة لأمين معلوف تعني وجود هويات مقتولة، وتاريخ المغرب هو تاريخ التعايش الهوياتي واللغوي.

تكون الشركات أمام خيار التعدد اللغوي لضمان أكبر عدد من الزبائن، ولا ترتب التنمية الاقتصادية في هذا المستوى بقوة اللغة، بل بالتعدد اللغوي الذي يفيد الاقتصاد، أما الأحادية اللغوية فإن نتائجها تكون سلبية مهما كانت قوة تلك اللغة. وهو ما تؤكد الإحصائيات الرسمية في بريطانيا مثلاً، حيث تشير إلى أن المملكة المتحدة تخسر حوالي 3.5 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي بسبب نقص المهارات اللغوية للقوى العاملة<sup>1</sup>، عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بتعدد ثقافي الذي يختزن كما هائلاً من اللغات المختبئة تحت قشرة اللغة الواحدة، وهو ما يرخي بظلاله على الاقتصاد الأمريكي، وينعشه بشكل مستمر.

أما عن الثاني فيلعب الاستعمال الذي للغات الرسمية داخل البلاد دوراً مهماً في تحقيق الاقتصاد المعرفي، وبلوغ النمو الاقتصادي المنشود. وفي السياق المغربي تكون اللغات الأم (العربية المغربية والأمازيغية) ذات تأثير أكبر على الزبون المغربي الذي يكون محور اهتمام المصنعين، فيصبح الجنوح نحو السلع الوطنية من طرف المواطنين رهيناً باستحضار الشركات لجزء من هوية هذا الزبون والمتمثلة في الهوية اللغوية والثقافية. ومن خلال هذه الدراسة حاولنا تحليل لغة الإشهار لبعض المنتجات الصناعية<sup>2</sup> التي تظهر في قنوات القطب العمومي المغربي، وتم تسجيل الملاحظات الآتية:

- 1- اعتماد اللغات الوطنية واللغات الأجنبية في توسيم المنتج، ويرجع ذلك إلى غايات التصدير أساساً، وهذا ما تمت الإشارة إليه آنفاً حول ضرورة اعتماد التعدد اللغوي لتحقيق نمو اقتصادي عال.
- 2- تسويق المنتج في التلفزيون المغربي باللغات الوطنية (العربية المغربية في قنوات الأولى ودوزيم... والأمازيغية في قناة الأمازيغية)، نظراً لتوجه هذا الإشهار للمستهلك المغربي بتعدد اللغوي وتنوعه الثقافي الغني.
- 3- هيمنة اللهجة البيضاء على باقي اللهجات الأخرى، ويرجع ذلك إلى تركيز الاقتصاد في هذه الجهة بالذات، فعلى الرغم من مرور وصلات إقليمية ببعض العربيات الأخرى كالحسانية والجبالية، فحضورها يبقى باهتاً وتبقى الهيمنة للعربية البيضاء.

<sup>1</sup> Hogan- Brun, Gabrielle (2017), pourquoi le multilinguisme est favorable a la croissance économique

<https://observatoireplurilinguisme.eu/dossiers-thematiques/economique-et-social/88888997--sp-611/11037-pourquoi-le-multilinguisme-est-favorable-%C3%A0-la-croissance-%C3%A9conomique>.

<sup>2</sup> تم اعتماد في هذه الدراسة خمسة منتجات تجارية مغربية الصنع تم إعلانها في قنوات الإعلام العمومي.

وفي المجال التعليمي يطرح كذلك مشكل تأثير التعدد اللغوي في التنمية الاقتصادية، فقد كان مثار نقاش وخلاف واسع بين مختلف الأطياف السياسية والعلمية حول جدوى التعدد في التدريس وتأثيره في مكتسبات المتعلم اللغوية، وفي تهيئته المناسب للحياة العامة، ويمكن أن نلخص المواقف من التعدد فيما يلي:

- الاتجاه الأول: يتحفظ أصحابه من إدخال اللغة الثانية في التدريس في السنوات الأولى من التعليم لما لذلك من تأثير سلبي في شخصية المتعلم ونمائه اللغوي، الفكري والوجداني.

- الاتجاه الثاني: يرى أن التعدد لا يشكل عبئا على المتعلم مادام يوسع مداركه، ويشكل غنى ثقافيا بالنسبة إليه، ووسيلة لإقامة علاقات التعايش والتبادل، وبالتالي فهي تغني ديوانه الثقافي ولا تؤثر في تعلم اللغة العربية الفصحى.

والاتجاه الأخير هو الذي يؤطر التوجه العام لهذا القانون كما ورد في المادة 31 منه "إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة تهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا متقنا للغتين العربية والأمازيغية، ومتمكننا من لغتين أجنبيتين على الأقل". ويذهب الأستاذ محمد بودويك في كتابه "أحوال اللغة والتعليم: المركب الغرقان" إلى أنه لا بأس بتعلم الفرنسية والصينية والإسبانية والإنجليزية والهندية وغيرها من اللغات، لكن ذلك يجب ألا يكون على حساب اللغة الأم أي اللغة الوطنية<sup>1</sup>.

وتترجم التعدد اللغوي في السياق التعليمي مقارنةً بالتنوع اللغوي، وهي حسب القانون الإطار<sup>2</sup> "مقاربة بيداغوجية وخيار تربوي متدرج يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، بهدف تنوع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، ولا سيما العلمية والتقنية منها أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية"<sup>3</sup>.

وما يستنتج من هذا التعريف أنه ينص على تدريس مواد بأكملها، أو بعض المضامين والمجزوءات باللغات الأجنبية. وهو ما يمكن اعتباره نكوصا لغويا وعودة بالمغرب إلى العهد الاستعماري أو السنوات الأولى لفجر الاستقلال. وقد كان من أوجه النكوص في التعليم المغربي العودة إلى تدريس الحساب والعلوم باللغة الفرنسية.

<sup>1</sup> محمد بودويك أحوال اللغة والتعليم: المركب الغرقان، دار أبي رقرق، المغرب، 2014، ص 58.

<sup>2</sup> تشير الرؤية الاستراتيجية في دعائها التاسعة إلى تجديد تعليم اللغة العربية، وفتح شعب للبحث العلمي المتطور باللغة العربية، وتشجيع الترجمة. لكن ما يلاحظ أن القانون 51/17 الإطار جاء، في كثير من مواده بعيدا عن المشاريع الطموحة للرؤية الاستراتيجية.

<sup>3</sup> القانون الإطار رقم 51/17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ص 2.

وكان هذا الوضع مطروحا أمام إكراه غياب الأطر المعربة في بداية الاستقلال. لكن ما المبرر العلمي الحقيقي للعودة إلى هذا الخيار اليوم في ظل امتلاك أطر معربة في هذه المواد؟

### 3- اللغات الرسمية والرسملة في المؤسسات المغربية: التعليم والإعلام والاقتصاد:

#### 3-1- التعليم:

يرتهن تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية بحسب علي القاسمي بتعهد الدولة بالتعليم على حسابها، واعتماد اللغة الوطنية المشتركة في جميع مراحلها ومستوياته وتخصصاته<sup>1</sup>. ولم ينفك الإقلاع الاقتصادي والبشري التي حققتهم بعض الدول (كوريا وفنلدا نموذجين)، عن اعتماد الرأسمال اللغوي الوطني في تحقيق تلك الإنجازات، وهي التي كانت ترزح تحت وطأة التخلف حتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

وفي السياق المغربي تلبس الهندسة اللغوية المعتمدة بالتعليمين العمومي والخصوصي، لكن المؤكد هو أن القانون الإطار 51.17، أتى برؤية جديدة في المسألة اللغوية، تجعل اللغات الوطنية في وضعية صعبة أمام الزحف الذي أحدثته اعتماد اللغات الأجنبية، فقد أحدثت مسالك دولية في التعليم الثانوي التأهيلي بخيارات فرنسية وإسبانية وإنجليزية، ولم يعد خيار اللغة العربية الرسمية سوى خيارا واحدا من بين خيارات أخرى لا يفضلها بشيء، بل وتجد التوجه إلى هذا الخيار لا يرقى إلى آفاق التوجهات الأخرى. ومن ثمة يطرح السؤال الآتي: هل تعريب التعليم، في السياق المغربي كان عاملا في تخلف البلد وعرقلة التنمية الاقتصادية والبشرية بها؟ في محاولة الإجابة عن هذا السؤال يمكن استحضار تشبيه جميل للمفكر المغربي محمد عابد الجابري، حيث شبه قضية التعريب في التعليم المغربي بالتحقق الواقعي لأسطورة سيزيف اليونانية؛ ذلك أن "التعريب الحقيقي لم تعرفه المدرسة المغربية إلى يومنا هذا، فكلما اقترب التعريب من بلوغ غاياته جاء مخطط ما ورمي به في مكان سحيق، وأصبح التعريب في هذا الوضع يعاني من عبأين: أولهما، صعوبة اندماج التلميذ المكون باللغة العربية في الثانوي في الشعب العلمية والتقنية والمهنية بالعالى، وثانئهما يتعلق بكون خريجي الشعب المعربة لا تتوفر لهم إلا حظوظ هزيلة في الحصول على عمل في مقاولات القطاع الخاص"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي القاسمي، التعدد اللغوي والتنمية البشرية، الحياة الثقافية، العدد 236، دجنبر 2012، ص 71.

<sup>2</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2010،

كان هذا رأي الجابري في وضعية التعريب<sup>1</sup> منذ عقود، فكيف لو كان اليوم يشهد القانون الإطار الذي حشر العربية في الزاوية وأعطى الأولوية للغات الأجنبية، وزاد من تأزيم وضعية خريجي الشعب المعربة، أصبحنا اليوم في الشعب الأدبية أمام خيارات اللغات الأجنبية، وهو وضع يمكن أن يهدد المغاربة ككل، ليس في الآفاق التي يتيحها سوق الشغل وحسب، بل قد يهدد الهوية والثقافة والكيان المغربي، وهو ما يستدعي طرح الأسئلة الآتية:

- ما العوامل والدوافع العلمية التي تبرر اعتماد لغات دون أخرى في التدريس؟
- كيف يمكن تقييم فائدة تعليم اللغات الأجنبية وتأثيرها في الفرد والمجتمع؟
- كيف ترتبط السياسة اللغوية في المجال التربوي بالسياسة اللغوية بمعناها العام في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟

هي أسئلة شائكة لكنها تختزن في جوهرها أهمية رسم الحدود بين اللغات من منطلق وظيفي هوياتي، فالتعليم المغربي مطالب بالانفتاح على اللغات الأجنبية، وتعليمها له جدواه وفائدته على الفرد والمجتمع، لكن ذلك يرتب أيضا بعدم تأثيرها في البعد الوظيفي للغات الرسمية التي حددها الدستور المغربي (العربية والأمازيغية)، فاختلال الوظائف وهيمنة لغة على أخرى، وخروجها عن حدودها المرصودة لها في الوثائق الرسمية يؤجج الصراع بين الطبقات الاجتماعية والادبيولوجيات المختلفة، ولا بد للدراسات التربوية أن تأخذ أدوات هندسة اللغات وتخطيطها في المجال التربوي من الدستور العام للمملكة الذي يحدد مجالات وحدود اللغات الرسمية واللغات الأجنبية.

وعليه تبرز أهمية إعادة صياغة الهندسة اللغوية بالتعليم المغربي وتبويء اللغات الرسمية مكانة ريادية في الخيارات الكبرى للتوجه التعليمي، ورسمتها في ضوء متطلبات التنمية البشرية المستدامة، كخيار لصنع نموذج لغوي يعتمد على الإصلاح والتنمية الاقتصادية، ويسهم بصورة فاعلة في معالجة الهوة السحيقة الموجودة بين المدرسة وسوق الشغل، التي تعد فجوة تنموية تعيق التطور، مردها بالأساس إلى القصور الذي

<sup>1</sup> نميز هنا بين التعريب الأفقي والتعريب العمودي، فالذي عرفه المغرب هو التعريب الأفقي الذي يقوم على تعريب مرحلة ما، ويصطدم التلميذ باللغة الجديدة التي لم يكتسبها. أما التعريب العمودي فهو تعريب مستوى من كل مرحلة تعليمية، وهو أجدى، ولكنه لم يعتمد للأسف؛ لذلك لا يمكن الحكم على التعريب بالفشل لأنه لم ينجز بالطريقة العلمية الصحيحة.

يعانيه خريجو المؤسسات التعليمية والجامعية في الشق اللغوي سواء أعلق الأمر باللغات الوطنية أم اللغات الأجنبية.

إن التفكير في الهندسة اللغوية بالتعليم المغربي هو خطوة مهمة في سيرورة الاستثمار الاقتصادي، من بوابة الإصلاحات الضرورية للمنظومة التعليمية المغربية في شقها اللغوي. فهو ذو فوائد عالية لأن تكاليفه تعوّض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة على الأفراد والمجتمع في صورة إنتاجية متزايدة، وبعدت الشقة بين تأثير فرد متعلم وآخر غير متعلم في الحياة الاقتصادية العامة.

### 2-3- الإعلام:

لا تزال مكبلات الإعلام في المغرب كثيرة جدا، ومن أهمها سيطرة أصحاب الرأسمال المادي على مؤسسات الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال الثقافي، وأسهم تزايد المنابر الإعلامية الخاصة في تأزيم وضعية اللغات الرسمية، حيث أضحت منابر إعلامية مكتوبة وسمعية ومرئية تتخذ المغرب موقعا لاستثمارها، مع تغييب كلي للغاته الوطنية، وهو ما يهدد وظيفية اللغات الرسمية للبلاد باعتبارها رأسمالا مهما في النسيج الاقتصادي المغربي، ويخضع تشخيص وضعية اللغة وحياتها لعوامل كثيرة، نذكر من بينها:

- انتقال اللغة بين الأجيال.

- عدد متحدثي اللغة.

- استجابة اللغة للسياقات الجديدة وللإعلام.

وبناء على ذلك يصبح التزايد المستمر للمنابر الإعلامية بلغات أجنبية في المغرب مهددا للغات الرسمية، ومحدثا لحالة من "الفوضى" اللغوية كما جاء في تقارير سابقة لوزارة الإعلام والاتصال المغربية<sup>1</sup>. فترشيد الحقل اللغوي في المجال الإعلامي ورسمته كي يغدو إعلاما مواطنا ومنتجا يفترض أن يأخذ بالفسيفساء اللغوية في المغرب التي تشكل اللغات الوطنية أحد روافدها المهمة، وتظهر أهمية اللغات الأجنبية هي الأخرى في بعدها الوظيفي، وعملها جنبا إلى جنب مع اللغات الرسمية، وذلك من خلال استثمارها فيما يلي:

- التعريف بالمؤهلات الطبيعية والسياحية للمغرب، لجذب سياح ناطقين بألسن مختلفة.

<sup>1</sup> جاء ذلك في التقرير السنوي لوزارة الإعلام الذي عرض بعض نتائجه وزير الإعلام والاتصال مصطفى الخلفي في ندوة "اللغة في الإعلام المغربي بين ثوابت الهوية ومقتضيات الانفتاح، المنظمة من فريق اللسانيات الاجتماعية والتخطيط اللغوي التابع لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، دجنبر 2012.

- مشاركة الإعلام بتعدد اللغوي في الدفاع عن قضايا الوطن ومقدساته.

- تعزيز حضور العلامة المغربية في العالم المتعدد اللغات والثقافات.

### 3-3- الاقتصاد:

سبقت الإشارة إلى الارتباط الوثيق القائم بين اللغة والاقتصاد، واضطلاع حقل لساني بدراسة العلاقات القائمة بين هذين المكونين، هو حقل "اقتصاديات اللغة"، ونسعى في هذا العنصر إلى تبيان الطرائق المناسبة لجعل اللغات الوطنية رأسمالا مهما وضروريا في التنمية الاقتصادية والبشرية في المغرب. ولا شك أن هذا المسعى يرتبط بسؤال الربح والفائدة والجدوى والعائدات. فهل اعتماد اللغات الوطنية في المجال الاقتصادي له مكاسبه المادية وعائداته التي تغطي تكاليف استعماله؟ وهل اعتماد اللغات الوطنية في النسيج الاقتصادي قادر على الرفع من الإنتاجية؟

على الرغم من أن مجال الاستثمار في اللغة والتقنية مهم جدا في تحقيق تنمية اقتصادية، فإن النتائج المحققة غير كافية وغير مرضية فيما يخص اللغات الرسمية في السياق المغربي، ونضرب لذلك بعض النماذج تمثيلا لا حصرا:

- عدم دعم التطبيقات التجارية المعروفة على الصعيد الوطني للغات الرسمية، فنجد بعضها باللغات الأجنبية فقط، والبعض الآخر يفتح على اللغة العربية في أفضل الحالات (تطبيق جوميا)، وهو ما نجد عكسه تماما في التطبيقات التجارية للدول المتقدمة، فتطبيق علي بابا الصيني مثلا يدعم أكبر عدد من لغات العالم، وذلك لتحقيق أهم العائدات والأرباح.

- غياب الدعم الكافي للجامعات فيما يتعلق بتعليم العربية وتعلمها للناطقين بغيرها من جهة، وتعليمها لأغراض خاصة (Arabic for specific purposes) من جهة ثانية، فعلى الرغم من معرفة العربية أحيانا، لكن تعلم اللغة الخاصة بالاقتصاد أو التجارة يحتاج نوعا من الغوص العلمي فيما وصل إليه البحث في هذا الحقل اللساني التطبيقي.

إن رسملة اللغات الوطنية في الاقتصاد المغربي لا يمكن له أن يتم إلا بالنظر إلى هذه اللغات بوصفها أدوات مهمة في التنمية الاقتصادية للبلد، فاستثمار تلك اللغات بشكل جيد سيسهم بشكل مباشر في الاقتصاد المعرفي، ومن ثم النمو الاقتصادي الشامل الذي تطمح إليه الدولة والأفراد.

#### 4- التنمية اللغوية ورهان بناء مجتمع المعرفة في السياق المغربي:

إن إيجاد مجتمع المعرفة يستلزم أن ينقل المهني كالطبيب مثلا معرفته إلى الممرضة والمساعد الطبي والمريض والمجتمع بأسره، فهل يمكن لهذا النقل أن ينجح باللغات الأجنبية؟

يتوقف نجاح اللغات في المساهمة العملية في بناء مجتمع المعرفة على قدرتها الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، واستيعابها لكل ما يجد في الحياة العامة، وكفايتها التوليدية في بناء المصطلحات والمفاهيم والتصورات.

إن التكلفة التي يؤديها الاقتصاد أمام الفوضى اللغوية بالمغرب باهضة جدا، وهو ما من شأنه أن يعيق انخراط البلد في مجتمع المعرفة، فالتخطيط اللغوي الجيد يسهم في بناء اقتصاد معرفة جيد، ومجتمع معرفة متقدم. ونذكر بعض الإجراءات التي تدعم انخراط المغرب في مجتمع المعرفة عبر القناة اللغوية:

أ- المعيارية اللغوية: ونقصد بها اعتماد لغة واحدة معيارا في النسيج الاقتصادي الداخلي، وتعددية لغوية في النشاط الاقتصادي الخارجي، وهذه الاستراتيجية هي المعتمدة من أحد أقوى الاقتصادات العالمية، وهو الاقتصاد الصيني الذي ينجح نحو لغة صينية معيار داخليا لأزيد من مليار ونصف المليار نسمة، وتعددية لغوية لتسويق العلامة التجارية الصينية بجميع ربوع العالم.

ب- تعزيز المحتوى الرقمي باللغات الوطنية: لا تتعدى نسبة المحتوى الرقمي العربي ثلاثة بالمائة من مجموع المحتوى الرقمي العالمي، والنسبة تنخفض إلى أكثر من ذلك في المغرب بالنسبة للغة العربية، ونسبة لا تكاد تذكر بالنسبة للغة الأمازيغية.

ت- الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والتواصل في الحقل التعليمي: فقد عرف المغرب منذ عشرين عاما برامج عدة لاستثمار التكنولوجيا في التعليم، لكن النتائج المتحققة مازالت ضعيفة وتبقي المغرب في خانة الدول المتأخرة في استثمار التكنولوجيا في التعليم كمدخل من مداخل بناء مجتمع المعرفة.

إن الانخراط في هذه الإجراءات والاستراتيجيات سيسمح للمغرب بالاستثمار في المعرفة وفي الرأسمال البشري، وستسمح له برسم نفس توجهات الدول المتقدمة التي وصلت اليوم إلى الثورة التكنولوجية الخامسة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي نعيشها اليوم، التي من أهم نتائجها:

- تحويل المعرفة بما فيها المعرفة اللغوية إلى مكون من أهم مكونات الرأسمال.

- الاستثمار في اللغات الوطنية كمكون من مكونات التنمية الاقتصادية الشاملة عوض استهلاكها.

- إتاحة المزيد من الإمكانيات لاستخدام المعرفة باللغات الوطنية وتقاسمها وحفظها واستعاتها في الزمكان خاتمة:

تأسيسا على ما تقدم يتأكد الالتحام القوي القائم بين اللغة والاقتصاد، وارتهان تنمية الثاني بترشيد وتنمية الأول، وقد حاولت الدراسة أن تبرز هذا التعالق والتأثير بطرق ثلاثة مجالات رئيسة تمثل مجالات التنمية البشرية، وهي: التعليم، الاقتصاد والصحة. فهذه المجالات هي مجالات لقياس التنمية البشرية عامة بما فيها التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التي تشكل مادة خصبة للنظر في هذه الثنائية المتلازمة. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

- تشترط التنمية الاقتصادية بالمغرب تنمية لغوية تكون اللغات الوطنية عصبها الأول.
- التعدد اللغوي خير على التنمية الاقتصادية في المغرب خصوصا في الاقتصاد الموجه إلى السوق الخارجية.
- المقاربات المتعددة اللغات والثقافات في الحقل التعليمي والاقتصادي والصحي مقاربات تذيب الحوجزة والأحادية اللغوية التي لا تعود بفائدة أحيانا على التنمية الاقتصادية والبشرية.
- اعتبار اللغات الوطنية رأسمالا ماديا سبيل تغيير المشهد اللغوي بالمغرب، وتشديد مساحات جديدة للتداول اللغوي.
- اللغات الأجنبية محفوظة في الهندسة اللغوية لإقامة مجتمع المعرفة، شريطة ألا تتنازع الوظائف مع اللغات الوطنية.

#### قائمة المراجع:

1. محمد الأوراعي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2002.
2. محمد بودويك، أحوال اللغة والتعليم: المركب الغرقان، دار أبي رقرق، 2014.
3. محمد عدنان التازي، تدريس العلوم الطبية باللغة العربية في الجامعة المغربية، المجلة الصحية المغربية، عدد 24، 2019.
4. محمد عابد الجابري، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1973.

5. محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، البيضاء، 1989.
6. عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة العربية وأسئلة التطور الذاتي والمستقل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
7. عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، 2013.
8. محمد عمر حساني، اللغة والتنمية: المعوقات والمحفزات، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 2، 2019.
9. أحمد صبيحي، اللغة العربية وتعليم الطب: جامعة الخليج الطبية بالإمارات العربية المتحدة أنموذجا، المؤتمر الدولي السادس للغة العربية، 2023.
10. عبد القادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010.
11. علي القاسمي، التعدد اللغوي والتنمية البشرية، الحياة الثقافية، العدد 236، دجنبر 2012.
12. القانون الإطار رقم 51/17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
13. محمد الناجي، وأنس ملموس، اللغة والتنمية الاقتصادية، أعمال المؤتمر الدولي "العربية وتحديات العصر"، 2019.
14. معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 2005.
15. Zahira. Riad, l'impact de la langue dans l'inclusion sociale et le developpeùent de soft skills en entreprise, Journal of Social Sciences and Organization Management, volume 5, N 1, 2024.
16. Till. J. Burckhardt, la langue comme un facteur de développement régional, colloque de l'ASRDLF, Rimouski (Québec, Canada), 2008.



## إشكالية التعليم المدمج في الجزائر بين تحديات التعليم الإلكتروني وصعوبات التعليم التقليدي

## The Issue of Blended Learning in Algeria: Between the Challenges of E-Learning and the Difficulties of Traditional Education

د. جمال بلبكاي (المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي، سكيكدة الجزائر)

د. سهام مكي (المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر)

Dr. Djamel Belbekkai High School Teachers For Technological Education, Skikda, Algeria

Dr. Mekki Sihem Higher Normal School, Constantine, Algeria

**Abstract:**

The study aims to investigate the importance of using blended learning in teaching within educational institutions, highlighting its role in improving the educational learning process. The research seeks to answer the following questions: What is the significance of using blended learning in the educational learning process? What are the main forms of blended learning? And what is its role in enhancing the educational learning process? To achieve this, we discussed a range of information about this mode of learning, especially in light of the challenges faced by Algeria and the world in recent years. We carefully examined the concept of blended learning, its purpose, its main forms, and its technical and human requirements, while emphasizing its various dimensions (institutional, administrative, educational, technical, ethical, interface design, resources, and assessment).

Through this study, we reached a set of key findings, including:

- Blended learning is an educational system that combines two modes of learning: traditional and online.
- Blended learning has various names, such as hybrid learning, mixed learning, and integrated learning.
- Academic achievement is a key indicator of the success of the educational learning process and is considered one of its intended goals.
- The use of blended learning impacts learners' academic achievement.
- Good academic achievement is achieved through employing all capacities and resources that ensure a learner's effective performance.
- The study emphasized the necessity of readiness to implement this educational model.

**Keywords:** Blended learning, E-learning, Traditional learning, Academic achievement, Teacher, Learner.

## مستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أهمية استخدام التعليم المدمج في التدريس بالمؤسسات التربوية، وتبسيط الضوء على دوره في تحسين سير العملية التعليمية التعلمية، ويهدف التوصل إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة: ما هي أهمية استخدام التعليم المدمج في العملية التعليمية التعلمية؟ وما هي أهم أشكال التعليم المدمج؟ ودوره في تحسين العملية التعليمية التعلمية؟ عمدنا إلى مناقشة مجموعة من المعلومات حول هذا النمط من التعليم، خصوصا والتزامن مع ما عاشته الجزائر في السنوات الأخيرة والعالم ككل من تحديات، أين تمّ التدقيق في تحديد مفهوم التعليم المدمج وعن الهدف الذي جاء من أجله، وأهم أشكاله ومتطلباته التقنية منها والبشرية، مع التأكيد على أبعاده المختلفة (المؤسسية، الإدارية، التربوية، التقنية، الأخلاقية، تصميم الواجهة، المصادر والموارد، التقويم).

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التعليم المدمج نظام تعليمي يدمج بين نمطين تعليميين تقليدي وإلكتروني.
  - للتعليم المدمج العديد من المسميات منها: التعليم المزيج، التعليم المتمازج، التعليم الخليط...
  - يعدّ التحصيل الدراسي مظهرا من مظاهر نجاح العملية التعليمية التعلمية، كما يُعتبر في الوقت نفسه هدفا من أهدافها المقصودة.
  - يؤثر استخدام التعليم المدمج على التحصيل الدراسي للمتعلّمين.
  - يتحقّق التحصيل الدراسي الجيّد بتوظيف جميع القدرات والامكانيات التي تكفل للمتعلّم الأداء الجيّد.
  - أكّدت الدراسة على ضرورة الاستعداد لتطبيق هذا النمط التعليمي.
- الكلمات المفتاحية: التعليم المدمج، التعليم الإلكتروني، التعليم التقليدي، التحصيل الدراسي، المتعلّم، المتعلّم.

## مقدمة:

يعدّ التعليم الركيزة الأساسية لتطور المجتمعات ورفقيها، وأهم وسائل تنمية المهارات وبناء القدرات البشرية التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج لبناء مجتمع المعرفة. ومُنذُ قرون مضت ولسنوات ليست ببعيدة كانت هذه المعرفة تُكتسب وفق نمط واحد ركيزته الأساسيّة كلّ من المتعلّم والمتعلّم والصف الدراسي، وهو ما يعرف اليوم بالتعليم التقليدي، ومن المعروف أنّ هذا النمط التعليمي هو النمط الشائع، وذلك أنّه أقدم الأنماط ما

يجعله مألوفاً بالنسبة للمعلّمين والمتعلّمين على حدّ سواء، كما أنّه أسهل بالنسبة لهم لأنّ آليته معروفة ونتائجه قد تكون متوقّعة. فالتّعليم التقليدي قد خدم العملية التّعليمية التعلّمية لفترة طويلة إلا أنّ التّطوّر يُحتمّ علينا النّظر دائماً إلى ما هو أفضل ممّا يجعل عملية التّدريس تسير بشكل أحسن.

قد ساهم التّطوّر التكنولوجي في المجتمع بصفة عامّة في تطوير أشكال التعلّم وأنماطه؛ حيث شهد العالم في العقد الأوّل من القرن العشرين تسارعا كبيرا نحو التعلّم الإلكتروني وخاصّة المعتمد على الأنترنت، فقد بدأت كلّ المؤسّسات التعليمية على تبني فكرة التّعليم الإلكتروني من أجل توفير التّعليم في كلّ مكان وزمان. وخلال فترة جائحة كورونا الأزمة التي شهدتها العالم، وأمام هذه الأوضاع الصحيّة الاستثنائية تدخلت الحكومات لتسريع تبني العديد من برامج التّعليم الإلكتروني. وشيئا فشيئا مع تحسّن الأوضاع الصحيّة تمّ إعادة دمج المتعلّم مرّة أخرى في الفصول التّقليدية فظهر ما يُسمى بالتّعليم المدمج، وقد تجسّد بصورة واضحة وفعلية خلال هذه الفترة؛ إذ اضطرت المدارس والجامعات والمؤسّسات التعليمية وبشكل مفاجئ على إغلاق أبوابها بهدف التّقليل من فرص انتشار الوباء في الأوساط الاجتماعية. وقد تمّ اللّجوء إلى هذا النوع من التّعليم بناء على قناعة بأنّه على الرّغم من أنّ التّعليم الإلكتروني له العديد من الامتيازات التي من شأنها أن ترفع من مستوى التّعليم، إلّا أنّ هناك العديد من الإيجابيات للقاءات الصّفيّة المباشرة التي من غير الممكن أن يقوم بها التّعليم الإلكتروني. لذلك يوفّر التّعليم المدمج مخرجا لحالة التعصّب إلى أيّ من النمطين. فأيّ تكنولوجيا من الممكن أن يتمّ استيعابها ضمن هذا النمط ولا يتمّ الاستغناء في الوقت ذاته عن التّعليم التقليدي لما له من سمات وخصائص تُثري العمليّة التّعليمية التعلّمية وتُحسّن من مخرجاتها. وكانت المؤسّسات التربوية في الجزائر من ضمن المؤسّسات التي تبنت هذا النّظام التّعليمي.

ومن هذا المنطلق جاءت الدّراسة لتسلّط الضوء على واقع استخدام التّعليم المدمج في المؤسّسات التربوية، ومن ثمّ البحث أثر هذا الاستخدام على التّحصيل الدّراسي للمتعلّمين.

لذلك انطلقنا في دراستنا من التّساؤل التّالي: ما هي أهمية استخدام التّعليم المدمج في العملية التعليمية التعلّمية؟ وما هي أهم أشكال التّعليم المدمج؟ ودوره في تحسين العملية التعليمية التعلّمية؟

- أهداف الدّراسة: انطلاقا من السّؤال العام لمشكلة البحث تمّ بناء الأهداف العامّة الآتية:
- معرفة أهمية التّعليم المدمج في تحسين سير العملية التعليمية التعلّمية.
- معرفة أشكال التّعليم المدمج ومختلف.

### التعليم المدمج: التطور الطبيعي للتعليم التقليدي والإلكتروني:

تسعى العملية التعليمية التعلمية دوماً إلى إعادة هيكلة نفسها وفق مقتضيات العصر، الأمر الذي جعلها تبحث عن البرنامج التعليمي الأمثل الذي يواكب التطورات الحاصلة، حيث حاولت من خلاله تجاوز سلبيات التعليم التقليدي، إلا أنّ هذا التطور التقني لن يكون بأيّ حال من الأحوال بديلاً عن الطرق التقليدية بل مكملاً لها، ومن هنا ظهر التعليم المدمج كنظام يمزج بين الاثنين معاً.

منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي بدأت الموجة الأولى فيما يسمى بالتعليم الإلكتروني E-learning وكانت تركز على إدخال التكنولوجيا المتقدمة في العملية التعليمية، وتحويل الفصول التقليدية إلى فصول افتراضية Virtual Classroom عن طريق استخدام الشبكات المحلية أو الدولية وتكنولوجيا المعلومات، إلا أنّ التطور التكنولوجي مهما تطور لا يغني عن الطرق الاعتيادية في التعليم والتعلم، من هنا ظهر مفهوم التعليم المدمج Blended Learning كتطور طبيعي للتعليم الإلكتروني، فهذا النوع لا يلغي التعليم الإلكتروني ولا التعليم التقليدي بل هو مزيج من الاثنين معاً. فهذا التطور الحاصل المتمثل في تبني التعليم المدمج كمنهج وطريقة جديدة في التعليم لم يظهر فجأة وليس من العدم، إنّما كانت له مسوغات ساهمت في التدرج بالتعليم من التقليدي إلى التكنولوجي وصولاً إلى المدمج "فكرة الدمج بين الابتكارات التكنولوجية والتعليم هي فكرة قديمة، وقد استخدمت على مرّ الزمان، والآن يتم الدمج بين التعليم من خلال الأنترنت وبين المستحدثات التكنولوجية ليتم استخدامها في الفصول الدراسية التقليدية"<sup>1</sup>.

تعود البدايات الأولى للدمج إلى ظهور هذه التكنولوجيات وهي: الكتابة، الطباعة، الوسائل السمعية، الوسائل البصرية، الوسائل "السمعية البصرية"، شرائط الفيديو، الكمبيوتر والأقراص المدمجة PC and CD.ROM والأنترنت. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بدأ التربويون يعيدون النظر في فعالية أساليب التدريس واستراتيجياته المستخدمة وتحوّل الاهتمام من المعلم كمحور للعملية التعليمية إلى الاهتمام بالمتعلم، وتمثّلت الموجة الأولى من التغيير في استراتيجيات التدريس بما أطلق عليه التعليم الإلكتروني ومع مرور الوقت وبسبب القصور الذي ظهر في التعليم الإلكتروني وبخاصة في جوانب التفاعل الإنساني بين المعلم والمتعلم، لم يعد هذا النمط هو النمط الوحيد فظهر التعليم المدمج الذي جمع بين التعليم الإلكتروني بأشكاله المختلفة والتعليم التقليدي، إذ يتمّ التركيز على التفاعل المباشر بين المعلم

<sup>1</sup> إسماعيل، ا. ز. (2009). التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الاحتراف والجودة. القاهرة: عالم الكتب، ص 101.

والمتعلم<sup>1</sup>، إذًا فالتعليم المدمج نشأ بسبب الخلل والقصور الذي عرفه كل من التعليم الإلكتروني والتقليدي في البعض من جوانبهما، ممّا دفع إلى ضرورة البحث وإنشاء منهج جديد لا يتخلى عن أيٍّ منهما، إنّما يستفيد من معطياتهما وتوظيفهما من أجل إرساء نمط جديد فعّال ومتميز.

- مفهوم التعليم المدمج: **Blended Learning** يعدّ مفهوم التعليم المدمج من المفاهيم الحديثة في مجال التعليم حيث أنّ هذا المفهوم لم يستخدمه إلا القليل قبل بداية القرن الحادي والعشرين وقد يكون هذا من المبررات لعدم وضوح مفهوم التعليم المدمج، حيث أنّ هذا المفهوم يستخدم بقليل من الدقة في كثير من الأحيان. و يطلق على التعليم المدمج **Blended learning** العديد من الأسماء، منها: التعليم الخليط، التعليم التمازجي، التعليم المؤلف، التعليم الممزوج، التعليم الهجين، التعليم المدمج باللّغة العربية و "integrated learning"، "hybrid learning"، و "learning" multi-method بالّغة الانجليزية و يرجع التعدد في هذه الأسماء لاختلاف وجهات النّظر حول تعريف و طبيعة التعليم المدمج، فهناك العديد من التعريفات فيما يتعلق بالتعريف المدمج لكن القاسم المشترك بينها جميعا، هو النّظر للتعليم المدمج بأنّه ناتج عن المزج بين التعليم الإلكتروني مع التعليم الصّفي التقليدي و لكن الاختلاف مصدره نوع و طبيعة العناصر التي تمزج و تتكامل مع بعضها.<sup>2</sup>

يرى قسطندي شوملي (2007) أنّ التعليم المدمج **Blended Learning** هو استخدام التقنية الحديثة في التدريس دون التّخلي عن الواقع التّعليمي المعتاد، والحضور في غرفة الصّف. ويتمّ التّركيز على التّفاعل المباشر داخل غرفة الصّف عن طريق استخدام آليات الاتّصال الحديثة، ويتميّز هذا النّوع من التّعليم باختصار الوقت والجهد والتّكلفة، إضافة إلى تحسين المستوى العام للتّحصيل الدّراسي<sup>3</sup>

ويعرفه الكيلاني (2011) على أنّه: "نظام تعليمي يستفيد من كافّة الإمكانيات والوسائط التكنولوجية المتاحة، وذلك بالجمع بين أكثر من أسلوب، وأداة للتّعليم سواء كانت إلكترونية أو تقليدية، لتقديم نوعية

<sup>1</sup> عروبة محمد الشهبان (2014)، أثر التعليم المدمج في التحصيل المباشر والتفكير التأملي لطالبات الصف الأول ثانوي في مادة نظم المعلومات الإدارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، الشرق الأوسط، ص 2.

<sup>2</sup> عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 13.

<sup>3</sup> شوملي، ق. (2007). الأنماط الحديثة في التعليم العالي، التعليم الإلكتروني المتعدد الوسائط، أو التعليم المتمازج. ندوة ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي. كلية الآداب، لبنان، ص5.

جيدة من التعلّم تناسب خصائص المتعلّمين واحتياجاتهم من ناحية، وتناسب طبيعة المقرّر الدراسي والأهداف التّعليمية التي نسعى لتحقيقها من ناحية أخرى"<sup>1</sup>

نلاحظ من خلال تعريف قسطندي أنّ التّعليم المدمج هو ذلك التّعليم الذي يمزج بين التّعليم التّقليدي والإلكتروني موظفا وسائل التكنولوجيا الحديثة التي جاءت لتطوير التّعليم التّقليدي وليس للحلول محلّه وهو نفس ما ذهب إليه الكيلاني إضافة إلى تركيزه على ضرورة ملاءمة هذه الوسائل لخصائص المتعلّمين واحتياجاتهم وكذا طبيعة البرنامج الدراسي وأهدافه.

أمّا كولين (Colin,2005) فقد أشار إلى أنّ التّعليم المدمج يجمع وينظم المحتوى الرّقمي الذي يساعد على إمكانية زوال الكتب المدرسية الثّقيلة من قاعات الدّروس؛ وذلك عندما يتمّ استبدال الكتب المقرّرة بمحتوى إلكتروني ومصادر إلكترونية؛ ممّا يؤدي إلى تقليل كلفة شراء الكتب المدرسية، وكذلك يزيل المخاوف الطّبية من حمل المتعلمين\_ بالأخص الصّغار منهم \_ للكتب الثّقيلة.<sup>2</sup>

ويرى هارفي (harvey) أنّ التّعليم المدمج" هو أحد أساليب التعلّم أو التّعليم الذي يتكامل ويندمج فيه التّعليم الإلكتروني مع التّعليم التّقليدي في إطار واحد، حيث تستخدم فيه وسائل إيصال مختلفة معاً لتعليم مادة معينة وتوظف بموجبه أدوات التّعليم الإلكتروني المعتمدة على الكمبيوتر منها أو تلك المعتمدة على الشّبكات في إعطاء الدّروس والمحاضرات، كذلك في جلسات التّدريب والتي تتم غالباً في قاعات التّدرّس الحقيقية المجهّزة بإمكانية الاتّصال بالشّبكات"<sup>3</sup>

يقوم تعريف كولين على أن التّعليم المدمج فتح الباب أمام تحديث عمليات التعلّم بشكل متجدّد، ممّا يخفّف من عبء حمل الكتب الثّقيلة ويسهّل الوصول إلى المحتوى التّعليمي بشكل أكثر سهولة وملاءمة من خلال استخدام المحتوى الرّقمي...أمّا هارفي فيرى أن التّعليم المدمج هو الإطار العام الذي يجمع فيه طرائق التّعليم التّقليدي والإلكتروني في قاعات حقيقية مزوّدة بشبكات الاتّصال.

أمّا عاطف الشّرمان فيقول أنّ: "التّعليم المدمج هو إعادة تصميم جوهرية لهيكل العملية التّعليمية التّعلمية وطرائقها وذلك من خلال فتح المجال واسعاً لعمليتي التّعليم والتعلّم وهو من النّاحية التّطبيقية

5 السبوع، م. خ. (2022). واقع استخدام أدوات التعليم المدمج من قبل معلمي العلوم في تدريس مادة العلوم والمعوقات التي تواجههم من وجهة نظرهم. مجلة جورش للبحوث والدراسات، المجلد 23، العدد 1، ص 7.

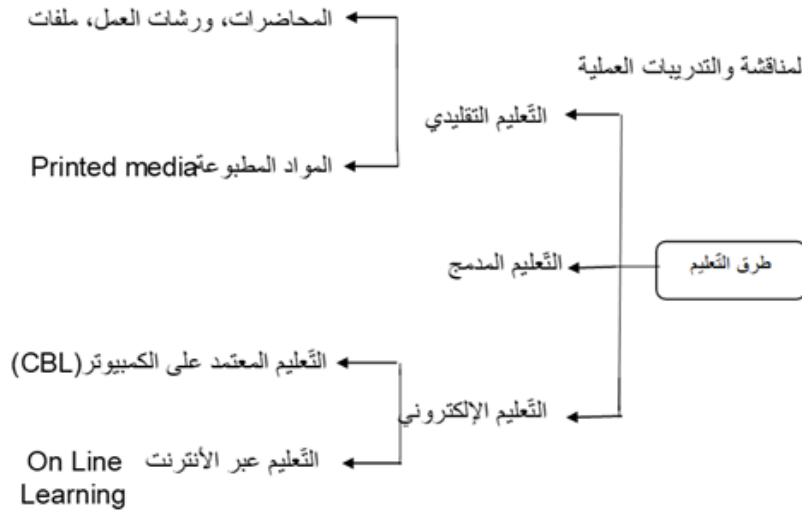
2 صلاح، ه. (2014). التعلّم الإلكتروني وتنمية التفكير الابتكاري. عمّان: الوراق للنشر والتوزيع، ص 20.

3 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 17.

إعادة هيكلة للاتصال والتواصل بين المعلم والمتعلم ليصبح هذا التواصل غير مقتصر على اللقاءات الصفية داخل الحصة/ المحاضرة والهدف من ذلك هو زيادة التفاعل ويجاد فرص أكثر للتعلم من خلال الانترنت.<sup>1</sup> ينصب تركيز عاطف الشerman على فكرة التواصل بين المعلم والمتعلم، ونحن نتفق معه في هذه الفكرة لأن التعليم المدمج جاء أساساً لدعم وتحسين العلاقة التواصلية بين المعلم والمتعلم.

ومن هذه التعاريف نستنتج أن التعليم المدمج: هو ذلك النوع من التعليم الذي يمزج بين التعليم التقليدي والإلكتروني ويعتمد فيه على الغرف الصفية ووسائل التواصل الافتراضية لتوسيع التواصل بين المعلمين والمتعلمين قصد اختصار الجهد والتكلفة في العملية التعليمية وسعياً منهم لإيجاد بيئة تعليمية تساعد على تحسين المستوى العام للتحصيل الدراسي للمتعلمين.

#### الشكل 1: ماهية التعليم المدمج (Bramovici & Stekolschic, 2004)



يوضح لنا الشكل السابق أن التعليم المدمج يقوم أساساً على التكامل والتفاعل بين التعليم التقليدي بأشكاله والتعليم الإلكتروني بنوعيه أي أنه يجمع بين المحاضرات وورش العمل والمواد المطبوعة التي تتم داخل الغرف الصفية وجهًا لوجه وبين التعلم القائم على الأنترنت.

1. الشerman، ع. أ. (2015). التعلم المدمج والتعلم المعكوس. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 31.

- **متطلبات التعليم المدمج:** يعدّ التّعليم المدمج مكملًا لأساليب التّعليم التّربوية العادية، ويعدّ هذا التّعليم رافدا كبيرا للتّعليم التّقليدي الذي يعتمد على المحاضرة، إذ أنّ تقنية المعلومات ليس هدفاً أو غاية بحدّ ذاتها، بل هي وسيلة لتوصيل المعرفة وتحقيق الأغراض المعروفة من التّعليم والتّربية. وهي تجعل المتعلّم مستعداً لمواجهة متطلبات الحياة، التي أصبحت تعتمد بشكل أو بآخر على تقنية المعلومات. ولهذا يدمج هذا الأسلوب مع التدريس المعتاد فيكون داعماً له، بصورة سهلة وسريعة وواضحة. ولن يكون استخدام التّعليم المدمج ناجحاً، إذا افتقر لعوامل أساسية من عناصر تتوقّر في التّعليم التّقليدي الحالي. لأنّ التّعليم التّقليدي يحقق الكثير من المهام بصورة غير مباشرة أو غير مرئية، حيث يشكّل الحضور الجماعي للمتعلّمين أمراً هاماً، يعزّز أهمية العمل المشترك، ويغرس قيماً تربوية بصورة غير مباشرة. إضافة إلى أنّ الاتّصال مع النّصوص المكتوبة هام جدّاً، إذ يدفع إلى التّفكير بعمق في النّصوص التي يتم التّعامل معها<sup>1</sup>

لكي ينجح التّعليم المدمج "Blended Learning" لابدّ من النّظر بجديّة إلى موضوع التّعليم الإلكتروني ومحاولة إيجاد السبل المثلى التي تساعد في دمجها مع الأسلوب التّقليدي (الموسى، 2008)؛ أيّ أن يعمل ضمن منظومة متكاملة، لها مجموعة من المتطلّبات هي:

1. **المتطلّبات التّقنية:** وتشمل البيئة التّحتية لبيئة التّعليم الإلكتروني ومدى توقّر الأجهزة والخوادم اللّازمة والبرمجيات بحيث تمتلك المؤسسة التّعليمية شبكة آمنة وكفاءات بشرية في المجال التقني، تتمثل المتطلّبات فيما يلي:

- يحتاج إلى تزويد الفصول بجهاز حاسب آلي وجهاز عرض Data Show متّصل بالإنترنت.
- توفير مقر إلكتروني (E-Cours) لكل مادة.
- توفير نظام لإدارة التّعليم. (Learning Management System (LMS).
- توفير نظام إدارة المحتويات Learning Content Management System.
- توفير برامج التّقييم الإلكتروني E-Evaluate.
- تحديد مواقع يمكن الاتّصال بها.
- توفير مواقع التّحاور الإلكتروني للتّحاور مع الخبراء في المجال.

1 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 34-35.

- الاتّصال بالموقع الرّسمي لوزارة التّعليم، وبالتحديد مستشاري المواد.

- توفير الفصول الافتراضية بجانب الفصول التّقليدية، بحيث يكمل كل منهما الآخر.

2. المتطلّبات البشرية: تمثّل المتطلّبات البشرية أطراف العمليّة التّعليمية وهما: المعلّم والطّالب وتمثّل

فيما يلي:

1.2 المعلّم: يحتاج المعلّم في ظلّ التّعليم المدمج إلى الآتي:

- أن يكون لديه القدرة على التّدرّس التّقليدي ثمّ تطبيق ما قام بتدريسه عن طريق الحاسب.

- أن يكون لديه القدرة على البحث عن ما هو جديد على الإنترنت ولديه الرّغبة في تطوير مقرّره وتجديد

معلوماته بصفة مستمرة.

- أن يكون لديه القدرة على التّعامل مع برامج تصميم المقرّرات، سواء الجاهز منها أو التي تتطلّب مهارة

خاصّة.

- أن يكون لديه القدرة على تصميم الاختبارات بنفسه حتى يحوّل الاختبارات التّقليدية إلى إلكترونية من

خلال البرامج الجاهزة المعدّة لذلك.

- أن يكون لديه القدرة على تحويل كل ما يقوم بشرحه من صورته الجامدة إلى واقع حي يثير انتباه الطّلبة

عن طريق الوسائط المتعدّدة من خلال الانترنت.

- لا بدّ من أن يرسّخ في ذهنه أنّ دخول التّعليم الإلكتروني والتحوّل الكامل إلى الفصول الافتراضية

والمقرّرات الإلكترونية والإدارة الإلكترونية هو أمر حتمي حتّى يتمّ تحفيزه على العمل والتّدريب الجيّد خلال

فترة التّعليم المدمج والاستفادة منها.

- أن تكون لديه القدرة على التّعامل مع البريد الإلكتروني وتبادل الرّسائل بينه وبين طّلابه.

2.2 المتعلّم: يحتاج المتعلّم في ظلّ التّعليم المدمج إلى الآتي:

- أن يفهم أنّه مشارك في العملية التّعليمية، ويجب أن يشعر أنّ دوره هام لكي يتفاعل مع المعلّم في

الوصول إلى الهدف.

- أن يشعر المتعلّم بأنّه مشارك وليس متلقّي.

- يجب أن يتدرّب على المحادثة عبر الشبكة.

- أن يكون لديه القدرة على التعامل مع البريد الإلكتروني.<sup>1</sup>

- أبعاد التّعليم المدمج: للتّعليم المدمج أبعاد مختلفة، حدّدها بدر خان (2005) في ثمانية أبعاد تتمثّل في الآتي:

**البُعد المؤسّساتي: Institutional** يسهم هذا البُعد في التّخطيط لبرنامج التّعلّم، ويتم ذلك من خلال القيام بطرح الأسئلة المتعلّقة باستعداد المؤسسة والبنية الأساسيّة، ويهتم بالشؤون الإدارية والأكاديمية وخدمات المتعلّمين المتعلّقة بالتّعليم الإلكتروني من خلال تطوير استراتيجيات شاملة وخطّ متعلّقة بها، مثل تقويم الاحتياجات ومدى الجاهزيّة البشريّة والتقنيّة واحتساب الميزانيات ورصدها هذا فيما يتعلّق بالشؤون الإداريّة. أمّا فيما يتعلّق بالجوانب الأكاديميّة فيجب على المؤسسة أن تقوم بعملية التّصميم الأكاديمي وخدمات الوسائط ثمّ التّقويم الأكاديمي، وتطوير المقرّرات شكلاً أو مضموناً، وآليات القبول والتّسجيل، ومعايير الجودة والعبء الأكاديمي وحجم الصّف بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية. أمّا المحور الأخير في هذا البُعد يدور حول ضرورة الوعي إلى أنّ خدمات المتعلّمين في نظام التّعليم الإلكتروني، واحتياجات المتعلّمين مختلفة عن احتياجات المتعلّمين التقليديين لذا يجب البدء بعملية إرشاد وتوجيه المتعلّمين وتقديم العون والتّصحّح لهم، من خلال اللّقاءات والنّشرات والورشات<sup>2</sup>

**البُعد الإداري: Management** يتعامل بُعد الإدارة مع قضايا تتعلّق بإدارة برنامج التّعليم المدمج مثل البنية التّحتية، وإدارة الأساليب المختلفة للعرض والتّقديم، حيث أنّ تقديم برنامج تعليمي مدمج يتطلّب مزيداً من العمل أكثر ممّا يتطلّبه تقديم المقرّر كلّه بأسلوب واحد للتّقديم، كما يخاطب هذا البُعد أيضاً قضايا مثل التّسجيل والجدولة وأخذ الملاحظات بشأن كافّة العناصر المختلفة التي تتخلّل عملية الدّمج<sup>3</sup>.

**البُعد التربوي: Pedagogicol** يتعلّق هذا البُعد ببنية المحتوى الذي ينبغي أن يقدّم للمتعلّمين، وهو يهتم بمجموعةٍ من القضايا المتعلّقة بعملية التّعليم والتّعلّم، وتشمل تحليل الجمهور، تحليل المحتوى، احتياجات المتعلّمين، أهداف التّعليم، تحليل الهدف، اتجاهات التّصميم واستراتيجيات التّعلّم، وهو بذلك يوجّه سير

1 المعمر، م. ب. (1443هـ). (فاعلية التّعليم المدمج في التّحصيل الدّراسي لطالبات المرحلة المتوسطة. رسالة ماجستير. كلية العلوم التربوية، المملكة العربيّة السعوديّة، ص 10-11.

2 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 22.

3 الفقي، ع. ا. (2011). التّعلّم المدمج ( التّصميم التعليمي. الوسائط المتعددة التفكير الابتكاري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 41.

الأحداث انطلاقاً من قائمة الأهداف التي يضعها، والتي تحدد أفضل طرق التقديم المناسبة. وبالتالي فإن معرفة خصائص المتعلمين وتحديد احتياجاتهم يسهل عملية تحديد المحتوى الملائم للتعليم الإلكتروني وآلية تصميمه عن المحتوى الذي يجب تقديمه تقليدياً. واعتماداً على ذلك يتم تحديد الأهداف العامة والخاصة والمخرجات المتوقعة من كلٍّ مقرر واختيار أسلوب العرض المناسب له، ثم تحديد الأنشطة التعليمية الملائمة لتحقيق كل هدف مثل المحاكاة، المناقشة، التفاعل، دراسة الحالة والعرض التقديمي.

**البُعد التقني: Technological** يهتم هذا البُعد بالبنية التحتية لبيئة التعليم الإلكتروني وفي تصميم بيئة التعليم، والأدوات والتقنيات المستخدمة في تقديم البرنامج التعليمي، كذلك يهتم هذا البُعد بأمن الشبكات، والأجهزة والبرمجيات والخوادم اللازمة وقواعد البيانات المختلفة، بحيث تمتلك المؤسسة شبكة آمنة وتمتلك كفاءات بشرية في المجال التقني.

**بُعد تصميم الواجهة: Interface Design** يهتم هذا البُعد بتصميم واجهة التعليم والمظهر العام لبرنامج التعليم الإلكتروني بما في ذلك تصميم الصفحات والمواقع، وتصميم المحتوى وتصفح الأنترنت وسهولة الوصول وإمكانية الاستخدام، ويشترط لذلك أن تسمح تلك الواجهة بدرجة كافية لدمج عناصر التعليم المدمج المختلفة، وكذلك يجب أن يسمح برنامج التعليم للمتعلمين باستيعاب كلٍّ من التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي وبصورة متساوية لكلا النوعين. فالواجهة يجب أن تكون متطورة بما يكفي لدمج العناصر المختلفة للتعليم المدمج، وهذا سيمكن المتعلم من التعامل مع كل نمط من أنماط التقديم والانتقال بين الأنواع المختلفة. كذلك يجب التأكد من سهولة تصفح الموقع من مختلف المستعرضات الإلكترونية والنصية، واستخدام مبادئ التصميم الجيدة والجذابة، بحيث يتمكن المتعلم بالتحرك في الموقع بسهولة وسرعة، وذلك يتطلب إجراء اختبار لإمكانية الاستخدام لتحسين تصميم الواجهة من حيث الكفاءة، ورضا المستفيدين والفاعلية<sup>1</sup>.

كما أنّ هناك قضايا أخرى ينبغي أن تناقش في هذا البُعد مثل بنية المحتوى، الإبحار *navigateur*، والرّسومات *graphics*. فعلى سبيل المثال المقرّر في التعليم العالي، يمكن للطلاب دراسته على شبكة الأنترنت وبعد ذلك يحضرون محاضرة مع الأستاذ. فمقرّر التعليم المدمج ينبغي أن يسمح للطلاب باستيعاب كل من التعليم عن طريق الأنترنت والمحاضرة على حد السّواء.<sup>2</sup>

1 عروبة محمد الشهبان (2014). مرجع سابق، ص 24-25.

2 الفقي، ع.ا. (2011). مرجع سابق، ص 41.

**بُعد المصادر والموارد: Resource Support** يهتم هذا البُعد بتوفير وتنظيم أشكال متعددة من الموارد، التي يحتاجها الطلاب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، من خلال توفير مصادر إلكترونية، وتكمن أهمية هذا البُعد في توفير الشُعور بالأمان والثقة للمتعلمين من خلال توفير المساعدة التي يحتاجونها<sup>1</sup>.

**البُعد الأخلاقي: Ethical** يرتبط باعتبارات أخلاقية للتعليم الإلكتروني من أهمها: التأثيرات الاجتماعية والسياسية، التنوع الثقافي والتّحيز، والتنوع الجغرافي، وتنوع المتعلمين وفن السلوك والقضايا القانونية. ويندرج تحت هذا البُعد أثر الوضع السياسي والاجتماعي على الاعتراف بهذا النمط من التعلّم وملاءمته لبيئة المتعلمين. وعند تصميم بيئة التعليم الإلكتروني يجب مراعاة التنوع الثقافي، وأشكال التعليم تبعاً للمتعلّمين والثقافات المختلفة ومواقعهم واحتياجاتهم الخاصة. كما يركّز هذا البُعد على تزويد المعلمين والمتعلمين بإرشادات السلوك وآداب الشبكة وقواعد الحوار ومنتديات النقاش، لتعزيز التصرف اللائق في المجتمع التعليمي عبر الانترنت مع الأخذ بالاعتبار مبدأ تكافؤ الفرص، والتنوع الثقافي، والهوية الوطنية وغيرها، كذلك يجب أن يُصمّم البرنامج بأسلوب يتجنّب ضيق أو إزعاج أي طالب، وفي الوقت ذاته يقدم خيارات متعددة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. كما يركّز هذا البُعد على القضايا القانونية مثل احترام الخصوصية والانتحال وحقوق الملكية الفكرية. وهناك قواعد لآداب الشبكة ومنها احترام الآخرين، واحترام خصوصيات الآخرين والشُعور الإنساني<sup>2</sup>.

**بُعد التقييم: Evaluation** يركّز هذا البُعد على تقييم كلّ من فاعلية البرنامج وأداء الطلاب لطريقة التعليم المدمج، وهو يشتمل على استراتيجيات التّقييم التكويني، والبناء باستخدام تقييم عملية تطوير محتوى التعليم الإلكتروني وبيئته المستخدمة، كذلك تقييم المتعلمين من خلال تقييم الأفراد وخدمات بيئة التعليم<sup>3</sup> كما أنّ للتعليم المدمج أبعاداً مختلفة، فإنّ له أبعاداً خاصة لعملية الدمج نفسها، ويمكن تحديد هذه الأبعاد في الأشكال الآتية:

\* **المزج بين الاتّصال المباشر وغير المباشر:** يتمّ من خلال هذا الشكل المزج بين الاتّصال غير المباشر والاتّصال المباشر، إذ يكون التعليم المدمج بالاتّصال المباشر من خلال:

- توفير المحتوى التعليمي بالاتّصال المباشر.

1 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 26.

2 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 24.

3 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 26.

- عملية التدريس الإلكتروني.
- التدريب والتوجيه الإلكتروني.
- التعليم التعاوني بالاتصال المباشر.
- إدارة المعلومات بالاتصال المباشر.
- توفير خدمات الويب التعليمية.
- التعلّم من خلال الموبايل<sup>1</sup>.

بينما يتكوّن التعلّم المدمج من خلال الاتّصال غير المباشر من ستة عناصر، هي:

- توفّر قاعات الدراسة.
- توفّر أماكن تطبيق مهارات التعلّم.
- التدريس وجها لوجه.
- توفّر الموادّ التعليمية الورقية المنشورة.
- توفّر الموادّ التعليمية الإلكترونية المنشورة.
- توفّر الموادّ التعليمية الإذاعية<sup>2</sup>.

\* دمج التعلّم ذو الخطّ الذّاتي، والتعلّم التّعاوني: التعلّم الذّاتي يعني الفردي؛ التعلّم الذي يديره المتعلّم ويتحكّم في سرعته، بينما التعلّم التّعاوني يشير إلى التّواصل الديناميكي بين عدّة متعلمين ممّا يسهّل مشاركة المعرفة.

\* دمج المحتوى المخصّص (المعدّ حسب الحاجة) بالمحتوى الجاهز: إنّ المحتوى المخصّص هو المحتوى الذي نبنيه بأنفسنا، أمّا المحتوى الجاهز هو المحتوى الشّامل أو العام الذي يغفل متغيّرات البيئة المحيطة والمتطلّبات الخاصّة بالمؤسسة التعليمية، وهو أقلّ تكلفة من المحتوى المخصّص، وتكون قيمة إنتاجه أعلى من قيمة إنتاج المحتوى الخاص الذي يعدّ بشكل ذاتي، فإنّ المحتوى العام ذو السّعة الذاتية يمكن تكييفه وتهيئته من خلال دمج عدد من الخبرات (الصّفية أو الشّبكية)، وقد أتاحت المعايير والنّمادج المرجعية لمكوّنات المحتوى التّشاركي إمكانية تحقيق مرونة أكبر في دمج المحتوى الجاهز والمحتوى الخاص لتحسين خبرات

1 إسماعيل، ا. ز. (2009). مرجع سابق، ص 105.

2 إسماعيل، ا. ز. (2009). مرجع سابق، ص 102.

المستخدم وتقلل التكلفة إلى الحد الأدنى. وهذه المعايير مثل سكورم SCORM؛ يُستعمل اختصارًا للعبارة الإنجليزية The Sharable Content Object Reference Model، ويعني النموذج معايير لمشاركة وحدات مصادر المحتوى، ويعرف بأساليب نقل وحدات التعلّم بمصادر المحتوى الإلكتروني الأمانة لتوصيل وحدات المحتوى الإلكتروني لكل من الطالب والمؤسسة التعليمية والقائمة في بنائها على المشاركة بالمحتوى الإلكتروني، وتعتمد معايير سكورم SCORM في برمجة محتوى التعلّم على لغات البرمجة XML و JavaScript.<sup>1</sup>

\* **المزج بين العمل والتعلّم:** إنّ نجاح وفعالية التعلّم في المؤسسة التعليمية يرتبطان بالتلازم والاقتران بين العمل والتعلّم، وعندما يكون التعلّم متضمّنًا في عمليات قطاع العمل مثل المبيعات أو تطوير المنتجات، يصبح العمل مصدرًا لمحتوى التعلّم، ويزداد حجم محتوى التعلّم المتاح عند الطلب بما يلبي حاجة الطلبة المستفيدين من هذا المحتوى.<sup>2</sup>

#### - أهداف وخصائص التعليم المدمج:

- يتيح التعلّم المدمج فرصة لتجاوز حدود الزمان والمكان في العملية التعليمية، ممّا يقلل تكلفة السفر وعناء الانتقال إلى أماكن التدريب.

- يحقق تحسين المستوى العام للتحصّل الدراسي والتفكير والابداع والابتكار ومساعدة المعلم والمتعلّم في توفير بيئة تعليمية جذابة.

- يحقّق التعلّم المدمج الأهداف التعليمية في وقت أقل من الاستراتيجيات التقليدية.

- يسهم في رفع جودة العملية التعليمية، ومن ثمّ جودة المنتج التعليمي وكفاءة المعلمين.

- عرض المادة الدراسية بطرق متعدّدة ليختار المتعلّم الطريقة التي تناسبه وهو بذلك يراعي الفروق الفردية.<sup>3</sup>

- يشجع المتعلّمين على استخدام الإنترنت وعدم الاعتماد بصفة شاملة على مجرد الحضور في الفصل.

- يحسّن التعلّم المدمج مخرجات التعلّم من خلال توفير ارتباط أفضل بين حاجات المتعلّم وبرنامج التعلّم.

1 الفقي، ع. ا. (2011). مرجع سابق، ص 37-38.

2 عروبة محمد الشهران (2014)، مرجع سابق، ص 28.

3 القباني، ن. ح. (2017). أثر مستويات الدمج في التعلّم المدمج عن تنمية مهارات خرائط المفاهيم الرقمية لدى طلاب كلية التربية جامعة السلطان قابس. مجلة كلية التربية العدد 176 الجزء الثاني. جامعة الأزهر، ص 445.

- لا يشترط فيه استخدام تقنيات عالية الجودة وذات تكلفة باهظة، لذلك فهو يتميز بالتّوفير ولفعاليّة ممّا يجعل ملاءم للدّول ذات الامكانيات المادية المحدودة.

كما أشار كلّ من جون وبيجلز (2012) إلى مجموعة من الأهداف يسعى التّعليم المدمج إلى تحقيقها:  
- تنمية الجانب المعرفي والأدائي للطلّاب.

- تدعيم أداء الطّلاب بتوظيف مستحدثات تكنولوجياية.

- زيادة التّفاعل المباشر وغير المباشر مع المتعلّمين ومع المحتوى التعليمي<sup>1</sup>

وفي الأخير يمكن القول بأنّ التّعليم المدمج تعلّم تفاعلي، يركّز على المتعلّم ويجعله محورًا للعملية التّعليمية التّعلمية مع مراعاة مستوى كلّ متعلّم، ويحقّق أكبر فائدة بأقلّ جهد وتكلفة، كما يوفّر للمتعلّم فرصة التّعلّم الدّاتي، وذلك من أجل التّحسين.

- نماذج التّعليم المدمج: يصنّف المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات (NIIT) The National Institute Of

Information Technology التّعليم المدمج إلى ثلاثة نماذج:

أ. نموذج التّعلّم الذي تقوده المهارة: والذي يجمع بين التّعلّم ذو الخط الدّاتي، ودعم المتعلّم لتطوير معارف ومهارات محدّدة تتطلب تغذية راجعة ودعمًا منتظمًا منه.

ب. نموذج التّعلّم الذي يقوده الاتجاه: الذي يدمج أحداث تعلّم ووسائل تقديم متنوعة لتطوير اتجاهات وسلوكيات محدّدة.

ج. نموذج التّعلّم الذي تقوده الكفاءة: الذي يدمج أدوات دعم الأداء مع مصادر إدارة المعرفة واستشارات لتطوير كفاءات محدّدة.<sup>2</sup>

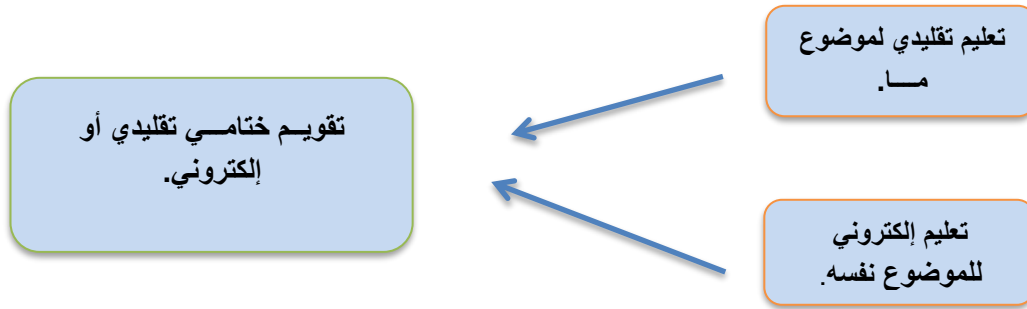
كما اقترح زيتون (2005) أربعة نماذج تساعد المتعلّمين والتّربويين على تخطيط العملية التّعليمية وإمكانية الاختيار بين هذه النماذج:

النّمودج الأوّل: ويتمّ فيه تعليم موضوع معين أو أكثر من المقرّر الدّراسي خلال أساليب التّعليم التّقليدية (الشرح، المناقشة، الحوار، العروض العملية، التّدريب و الممارسة... إلخ) و تعليم موضوع آخر أو أكثر بأدوات التّعليم الإلكتروني مثل: برمجيات التّعليم الخصوصي، المحاكاة، حلّ المشكلات، مؤتمرات الفيديو... إلخ كما تكون عملية تقويم الطّالب في ختام الموضوع أو المواضيع التي تمّ تعليمها بأساليب التّعليم التّقليدي أو

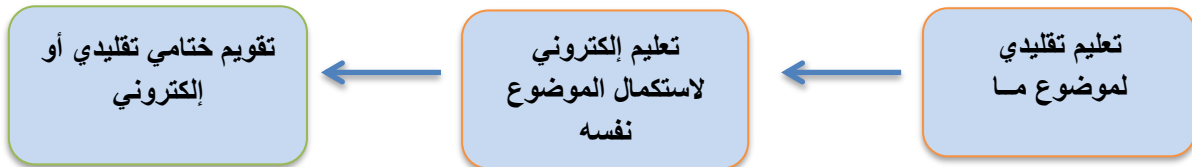
1 القادري، ع. (2020). استراتيجيات التدريس عن بعد والتعلّم الهجين. شبكة معلّمي رأس الخيمة، الفئة الأكاديمية والإشرافية والقيادية، ص 10.

2 الفقي، ع. ا. (2011). مرجع سابق، ص 29-30.

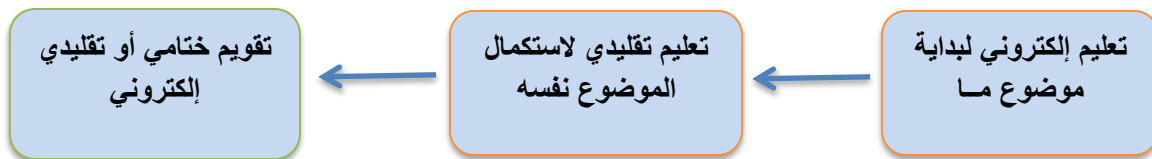
الإلكتروني، وذلك من خلال وسائل التّقييم التّقليدية مثل: اختبارات الورق والقلم والملاحظات... إلخ أو من خلال أساليب التّقييم الإلكتروني مثل: الاختبارات الإلكترونية، الاختبارات القصيرة على الشّبكة، التّكليفات على الشّبكة، استبيانات التّقييم الإلكتروني... إلخ، ويستند هذا التّموذج على أنّ التّعليم الإلكتروني قد لا يتناسب مع بعض المواضيع أو المقرّرات، وبالتالي من الأفضل تعليم هذه المواضيع بالطّريقة التّقليدية.



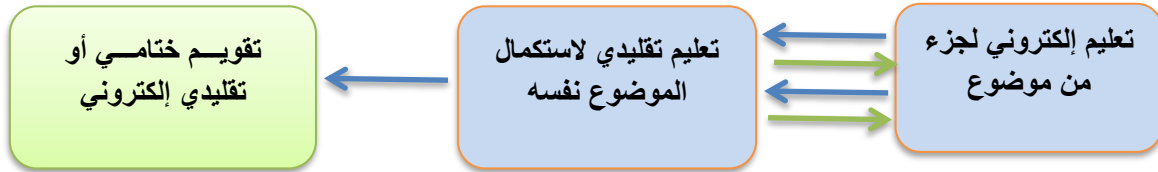
النّموذج الثاني: يشترك فيه التّعليم التّقليدي مع التّعليم الإلكتروني تبادليا في تعليم وتعلّم الموضوع أو الدّرس الواحد، إلّا أنّ البداية تكون للتّعليم التّقليدي ومن ثمّ يتبعه التّعليم الإلكتروني، ويكون تقويم المتعلّمين في الختام باستخدام أساليب التّقييم التّقليدية أو الإلكتروني.



النّموذج الثالث: وهو شبيه بالنّموذج الثاني إلّا أنّ البداية تكون معكوسة، بمعنى أن يكون التّعليم الإلكتروني في بداية عملية التّعليم والتّعلّم، ومن ثمّ يكون التّعليم التّقليدي وهو التّالي ثمّ يقوم المتعلّمين في الختام بأساليب التّقييم التّقليدية أو الإلكترونية.



النموذج الرابع: شبيه بالنموذجين السابقين، إلا أن التناوب بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي يحدث أكثر من مرة داخل الموضوع أو الدرس الواحد وليس مرة واحدة كما في النموذجين السابقين.<sup>1</sup>



- مشكلات التعليم المدمج: لا يخلو التعلم المدمج من مشكلات يجب النظر إليها بعين الاعتبار ومنها:
- عدم النظر بجديّة إلى موضوع التعليم المدمج باعتباره استراتيجية جديدة تسعى لتطوير العملية التعليمية.
- صعوبة التحوّل من طريقة التعليم التقليدية التي تقوم على المحاضرة بالنسبة للمعلّم، واستذكار المعلومات بالنسبة للطلّبة إلى طريقة تعلّم حديثة.
- المعوقات المادية: تتمثل في التكلفة العالية والأزمة لتوفير البنية التحتية لتطبيق التعليم المدمج والتي تشمل تكاليف أجهزة الحاسوب، والبرمجيات التعليمية، وتدريب العاملين في قطاع التعليم.
- المعوقات البشرية: كعدم توفر الأُطر المؤهلة والخدمات الفنيّة في المختبرات، وغياب برامج التّأهيل والتدريب للمعلّمين والمتعلّمين بصورة عامة.
- المنهاج أو المادة الدّراسية: والتي ما تزال مطبوعة ورقياً، لذا ينبغي تحويلها إلى ملفّات إلكترونية يسهّل التعامل معها.<sup>2</sup>
- مشكلة اللّغة: تصميم البرامج والأدوات باللّغات الأجنبية، وهذا ما يوجد عائقاً أمام الطّلبة للتعامل معها بسهولة ويسر.
- عدم وجود الكفاءة بين أجهزة الطّلبة التي يتدرّبون عليها في منازلهم.
- صعوبات التّقويم ونظام المراقبة والتّصحیح والغياب.
- ضعف التّكوين للأساتذة في المجال التّقني والرّقفي.

1 عروبة محمد الشهبان (2014)، مرجع سابق، ص 20-22.

2 سلامة، م. ع. (2015). فاعلية برنامج تدريبي قائم على استراتيجية التعلم المدمج في اكساب طلبة معلم الصف مهارات دمج التكنولوجيا في التعليم واتجاهاتهم نحوه. رسالة ماجستير. كلية التربية، دمشق، ص 44.

- معوّقات تتعلّق بالمنهج: تتمثل في صعوبة تطبيق هذا المنهج في عرض بعض جوانب الموضوعات التي تحتاج إلى مهارات تقنية عالية، وجهد كبير من أجل إعداد وصعوبة الوصول إلى مراكز المعلومات المتنوّعة، أو الاتصال مع الشبكات الخاصة بالأبحاث لعدم توفّر الإمكانيات المختلفة للدخول إليها، وعدم توفير الإمكانيات للمعلّمين من أجل تطوير المناهج بهدف إدخال طرق جديدة.

التّعليم المدمج هو أحد صيغ التّعليم التي يتكامل أو يندمج فيها التّعليم الإلكتروني مع التّعليم التقليدي في إطار واحد، فهو بمثابة حلقة الوصل بين الإثنين معا، حيث توظف أدوات التّعليم الإلكتروني؛ سواء المعتمدة على الكمبيوتر أو المعتمدة على الشبكات في الدّروس والمحاضرات، وجلسات التّدريب والتي تتمّ غالبا في قاعات الدّرس الحقيقيّة المجهّزة بإمكانية الاتّصال بالشبكات.

#### خاتمة:

التّعليم المدمج هو نظام تعليمي جديد يمزج بين التّعليم التقليدي الحضوري وبين التّعليم الإلكتروني، واستخدامه في التّدرّس أصبح ضرورةً لا بدّ منها لمواكبة المستجدّات الحاصلة في مجال التّعليم. إذ جاء هذا النمط ليوفّر للمتعلمين فرصا إضافية للتّعلم، وذلك بتدعيم التّعليم التقليدي بصفوف افتراضية وخصص تقدّم عن بعد فقد بات هذا النمط التقليدي قاصراً نوعاً ما عن تلبية الحاجيات المختلفة للمتعلمين في القرن الحادي والعشرين هذا من جهة، ولتغطية سلبيات التّعليم الإلكتروني الذي لا يكون فيه التّفاعل بين المعلّمين والمتعلّمين بالشكل المطلوب من جهة أخرى. ومن هنا جاء هذا النوع التّعليمي لإثراء كلّ من النمطين والعمل على تطوير المنظومة التّربوية والرفع من التّحصيل الدّراسي؛ إذ يمكن تقديم بعض المواد في الفصول التقليدية، والبعض الآخر تقدّم وفق طرق مبتكرة عبر الفصول الافتراضية لزيادة التّفاعل وتحفيز الطّلاب، وهذا ما يساعد على كسر الرّتابة وجعل عملية التّعليم أكثر مُتعة وفعاليّة وبالتالي الرفع من مستوى التّحصيل الدّراسي الذي يعدّ مظهرا من مظاهر نجاح العمليّة التّعليميّة التّعلّمية كما يُعتبر أهم هدف من أهدافها المقصودة.

وقد وصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النّتائج أهمّها:

- التّعليم المدمج نظام تعليمي يدمج بين نمطين تعليميين تقليدي وإلكتروني.
- للتّعليم المدمج العديد من المسمّيات منها: التّعليم المزيج، التّعليم المتمازج، التّعليم الخليط...

- يعدّ التّحصيل الدّراسي مظهرا من مظاهر نجاح العملية التّعليمية التعلّمية، كما يُعتبر في الوقت نفسه هدفا من أهدافها المقصودة.

- يُؤثر استخدام التعليم المدمج على التّحصيل الدّراسي للمتعلّمين.

- التّحصيل الدّراسي الجيّد يتحقّق بتوظيف جميع القدرات والإمكانيات التي تكفل للمتعلّم الأداء الجيّد.

- أكّدت الدّراسة على ضرورة الاستعداد لتطبيق هذا النمط التّعليمي.

- أكّدت الدراسة على أنّ استخدام التّعليم المدمج له تأثير إيجابي على المردود الدّراسي لدى طلبة المتعلّم

وفي ضوء نتائج الدّراسة نخرج بمجموعة من التّوصيات والاقتراحات:

#### التوصيات:

- مضاعفة الجهود للتّكوين في اللّغات الأجنبية خاصّة الإنجليزية باعتبارها اللّغة المستخدمة في التّكنولوجيات الحديثة.

- ضرورة نشر ثقافة التّعليم المدمج في العملية التّعليمية التعلّمية، وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمحاضرات.

- التّأكيد على اهتمام المسؤولين بتعميم التّعليم المدمج في كل المؤسّسات التعليمية.

- تمكين أطراف العملية التّعليمية التعلّمية من الجوانب التّقنية بصفة جيّدة.

- توعية الأساتذة بأهمية التّعليم المدمج وتأثيره في نجاعة عملية التّعليم وتحقيق نتائج إيجابية.

- النّظر بجديّة للتّعليم المدمج باعتباره استراتيجية جديدة تسعى لتطوير العمليّة التّعليمية.

- توفير الأجهزة والبرمجيات التي تسمح بتطبيق التّعليم المدمج كتجهيز قاعات التدريس بالسّبورات الذكيّة

وأجهزة الحواسيب التي يتطلّبها هذا النوع من التّعليم.

- تكثيف الدّورات المخصّصة لتأهيل كل من المعلّم والمتعلّم في مجال الإعلام الآلي، والتّعامل مع التّقنيات

الحديثة وجعل حضورها إلزاميا.

#### الاقتراحات:

- العمل على زيادة وعي المتعلّمين بأهمية استراتيجية التّعليم المدمج.

- ضرورة اهتمام المسؤولين بتعميم التعليم المدمج في كلّ المؤسّسات التربوية.

- تصميم اختبارات إلكترونية، والتي تساهم في تحفيز المتعلمين وتعزيز اطلاعهم المستمر على المحتوى التعليمي.
- وضع فيديوهات على المنصات التعليمية تُدعم وتُعزِّز فهم المحتوى التعليمي بشكل أكبر، مما يُسهِّل على المتعلمين فهم الدروس.
- تنظيم نشاطات تفاعلية في الفصول الدراسية لتعزيز التفاعل بين المتعلمين والمعلمين.

### قائمة المراجع:

1. اسماعيل، ا. ز. (2009). التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الاحتراف والجودة. القاهرة: عالم الكتب.
2. السبوع، م. خ. (2022). واقع استخدام أدوات التعليم المدمج من قبل معلمي العلوم في تدريس مادة العلوم والمعوقات التي تواجههم من وجهة نظرهم. مجلة جورش للبحوث والدراسات، المجلد 23، العدد 1.
3. الشрман، ع. أ. (2015). التعلم المدمج والتعلم المعكوس. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. الشمري، ه. ع.، الساموك، س. م. (2005). مناهج اللغة العربية وطرق تدريسها. عمان: دار وائل للنشر.
5. الفقي، ع. ا. (2011). التعلم المدمج (التصميم التعليمي - الوسائط المتعددة التفكير الابتكاري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. القادري، ع. (2020). استراتيجيات التدريس عن بعد والتعلم الهجين. شبكة معلّمي رأس الخيمة، الفئة الأكاديمية والإشرافية والقيادية.
7. القباني، ن. ح. (2017). أثر مستويات الدمج في التعلم المدمج عن تنمية مهارات خرائط المفاهيم الرقمية لدى طلاب كلية التربية جامعة السلطان قابوس. مجلة كلية التربية العدد 176 الجزء الثاني. جامعة الأزهر.
8. المعمر، م. ب. (1443). ه. (فاعلية التعليم المدمج في التحصيل الدراسي لطالبات المرحلة المتوسطة. رسالة ماجستير. كلية العلوم التربوية، المملكة العربية السعودية.
9. الموسى، ع. ا. (2008). استخدام الحاسب الآلي في التعليم. المملكة العربية السعودية: دار الموسوعة للنشر والتوزيع.

10. سلامة، م. ع. (2015). فاعلية برنامج تدريبي قائم على استراتيجيات التعلم المدمج في اكساب طلبة معلم الصف مهارات دمج التكنولوجيا في التعليم واتجاهاتهم نحوه. رسالة ماجستير. كلية التربية، دمشق.
11. شوملي، ق. (2007). الأنماط الحديثة في التعليم العالي، التعليم الإلكتروني المتعدد الوسائط، أو التعليم المتميز. ندوة ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي. كلية الآداب، لبنان.
12. صلاح، ه. (2014). التعلم الإلكتروني وتنمية التفكير الابتكاري. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
13. عروبة محمد الشهوان (2014)، أثر التعليم المدمج في التحصيل المباشر والتفكير التأملي لطالبات الصف الأول ثانوي في مادة نظم المعلومات الإدارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، الشرق الأوسط.



## التعليم كقاطرة للتنمية: تعزيز سوق العمل وضمان المبادئ القانونية الداعمة Education as an Engine of Development Strengthening the Labor Market and Ensuring Supportive Legal Principles

د. نبيلة عبد الفتاح قشطى (جامعة المنوفية، مصر)

Dr. Nabila Abdel Fattah keshty/ Menoufia University, Egypt

### Abstract:

Education is a cornerstone of comprehensive and sustainable development in societies. It contributes to building human capacities and enhancing their abilities to meet the demands of the times. With the evolution of the labor market and the emergence of new challenges due to economic, social, and technological changes, it has become imperative to strengthen the integration between education and the labor market to ensure the preparation of qualified cadres capable of driving development.

Given the importance of education as an engine of development, this role necessitates a legal framework that regulates the educational process and guarantees its quality in line with the needs of the labor market. However, many countries face challenges related to the mismatch between educational outputs and market requirements, as well as gaps in the legislation that ensures this alignment.

This research aims to study the role of education in achieving development and enhancing the labor market environment, while shedding light on the legal principles that guarantee this integration. The research discusses the importance of education in preparing qualified human cadres to face the challenges of the labor market and support the national economy. It also examines the legal framework that guarantees the right to education for all and ensures the provision of a stimulating educational environment that contributes to achieving social justice and sustainable development.

The research starts from a main problem represented by answering an important question: How can education effectively contribute to achieving comprehensive development and enhancing the labor market while ensuring the existence of a legal framework that supports these goals? The research relies on the descriptive-analytical approach to analyze the relationship between education and the labor market in light of the legal legislation.

**Keywords:** education; sustainable development; labor market; legislative framework; human cadres.

## مستخلص:

يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات، حيث يُساهم في بناء القدرات البشرية وتعزيز إمكانياتها لتلبية متطلبات العصر، ومع تطور سوق العمل وظهور تحديات جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أصبح من الضروري تعزيز التكامل بين التعليم وسوق العمل لضمان إعداد كوادر قادرة على المساهمة في دفع عجلة التنمية.

وفي ظل أهمية التعليم كقاطرة للتنمية تطلب هذا الدور وجود إطار قانوني يُنظم العملية التعليمية ويكفل جودتها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، ومع ذلك تواجه العديد من الدول تحديات تتعلق بعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق إلى جانب وجود فجوات في التشريعات التي تضمن هذا التوافق. من هنا يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التعليم في تحقيق التنمية وتعزيز بيئة سوق العمل، مع تسليط الضوء على المبادئ القانونية التي تكفل هذا التكامل، ويتناول البحث أهمية التعليم في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة تحديات سوق العمل ودعم الاقتصاد الوطني، كما يناقش الإطار القانوني الذي يضمن حق التعليم للجميع، ويكفل توفير بيئة تعليمية محفزة تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وينطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في الإجابة على تساؤل هام وهو: كيف يمكن للتعليم أن يُسهم بفعالية في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز سوق العمل مع ضمان وجود إطار قانوني يدعم هذه الأهداف؟ ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل العلاقة بين التعليم وسوق العمل في ظل التشريعات القانونية.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم؛ التنمية المستدامة؛ سوق العمل؛ الإطار التشريعي؛ الكوادر البشرية.

## مقدمة:

يعتبر التعليم من أعظم الأدوات التي تُساهم في تشكيل مستقبل الأفراد والمجتمعات على حدٍ سواء، حيث يُسهم في بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات اللازمة لمواكبة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبح التعليم في عالمنا المعاصر حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة بما يعزز من قدرة الأفراد على التفاعل مع المتغيرات السريعة في سوق العمل، ولكن رغم أهمية التعليم فإن الدول تواجه العديد من التحديات الكبيرة

في تحقيق التكامل بين النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، حيث يلاحظ تزايد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات الوظائف المتاحة.

وعلاوة على ذلك يُعد وجود إطار قانوني فعال أمرًا ضروريًا لضمان ضمان جودة التعليم ومواءمته مع متطلبات سوق العمل مما يتطلب ضرورة تحديث التشريعات والقوانين التي تحكم القطاع التعليمي، وهذا البحث يتناول دراسة العلاقة المتبادلة بين التعليم وسوق العمل مع التركيز على دور التعليم في تعزيز التنمية الشاملة، ويهدف إلى تحليل العوامل القانونية التي تساهم في تحسين هذا التكامل.

### إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال حول كيف يمكن للتعليم أن يُسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز بيئة سوق العمل في ظل وجود تحديات متعددة، مثل ضعف التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى غياب أو ضعف التشريعات القانونية التي تكفل جودة التعليم وتضمن توافقه مع احتياجات سوق العمل.

### تساؤلات البحث:

1. ما هو دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؟
2. كيف يمكن ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية؟
3. ما هي المبادئ القانونية التي تضمن تكامل التعليم مع سوق العمل؟
4. كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني لضمان الجودة التعليمية وتوافقها مع متطلبات سوق العمل؟
5. ما هي أبرز التحديات التي يواجهها التعليم في تلبية احتياجات سوق العمل، وكيف يمكن التغلب عليها؟
6. هل توجد تجارب دولية يمكن الاستفادة منها لتطوير العلاقة بين التعليم وسوق العمل في إطار قانوني مناسب؟

### أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظرًا لأن التعليم يُعد من الأسس الجوهرية التي تحدد مسار التنمية في أي مجتمع، فالتعليم لا يُعتبر مجرد وسيلة لتحصيل المعرفة بل هو أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذا البحث يتم تسليط الضوء على دور التعليم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز قدرة الأفراد على مواجهة تحديات سوق العمل المعاصر.

كما يعنى البحث بدراسة العلاقة الحيوية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل التي تُعد إحدى القضايا الحاسمة في العديد من الدول التي تعاني من فجوة بينهما، ويركز البحث على دراسة الإطار القانوني الذي يضمن توفير بيئة تعليمية ذات جودة عالية تلبى احتياجات السوق، وهذه الدراسة تكتسب أهمية خاصة في ظل وجود تحديات تشريعية تؤثر سلبيًا على فعالية التعليم في تحسين سوق العمل.

### أهداف البحث:

1. يهدف البحث إلى دراسة كيفية تأثير التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع التركيز على كيفية تمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم لدعم النمو الشامل في المجتمع.
2. يسعى البحث إلى دراسة كيفية تلبية التعليم لاحتياجات سوق العمل المتغيرة، وتحليل مدى توافق مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات التوظيف في مختلف القطاعات.
3. يهدف البحث إلى دراسة الإطار القانوني الذي يضمن وجود بيئة تعليمية فعالة تدعم تطور سوق العمل، وتحليل مدى كفاءة التشريعات الحالية في تحقيق هذا التكامل.
4. يسعى البحث إلى تقديم حلول وتوصيات عملية لتحسين العلاقة بين التعليم وسوق العمل، من خلال تطوير المناهج التعليمية، وتحديث السياسات التعليمية لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية.
5. يسعى البحث إلى تعزيز الفهم العام لأهمية التعليم في بناء بيئة عمل متوازنة، قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وضمان فرص متكافئة لجميع الأفراد في المجتمع.

### هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: دور التعليم في تعزيز التنمية الشاملة.

المبحث الثاني: التعليم وتعزيز بيئة سوق العمل في ظل المبادئ القانونية.

## المبحث الأول: دور التعليم في تعزيز التنمية الشاملة

تمهيد وتقسيم:

يُعتبر التعليم من الأعمدة الأساسية التي تركز عليها عملية التنمية الشاملة في أي مجتمع، حيث يُساهم في بناء الأفراد القادرين على المساهمة بفاعلية في التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالإنسان المتعلم هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة سواء على مستوى تحسين الإنتاجية الاقتصادية أو تعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي، ولا يقتصر التعليم على تزويد الأفراد بالمعرفة الأكاديمية فقط بل يُساهم بشكل رئيسي في تطوير المهارات الحياتية والفكرية التي تمكن الأفراد من التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على المجتمع.

وتتمثل أهمية التعليم في دوره الكبير في دفع عجلة الاقتصاد، حيث يعمل على تحسين جودة العمل وزيادة الكفاءة الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية، كما يُساهم التعليم في الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبناءً عليه تم تقسيم المبحث إلى مطلبين وذلك على النحو التالي:

## المطلب الأول: التعليم والتنمية الاقتصادية:

التعليم هو الاستثمار الأهم والأكثر ربحية في أي مجتمع، فهو ليس مجرد وسيلة للحصول على وظيفة بل هو مفتاح للتفكير الناقد والإبداع وحل المشكلات وبناء مجتمعات أكثر عدالة وازدهارًا.

يعتبر التعليم من العوامل الحاسمة التي تساهم بشكل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع، فهو لا يقتصر على توفير المعرفة الأكاديمية بل يشمل أيضاً تنمية المهارات العملية التي ترفع من قدرة الأفراد على الإبداع والمشاركة الفعالة في الاقتصاد.

1- يُعد التعليم العامل الرئيسي في بناء قوة عاملة مؤهلة قادرة على التعامل مع تحديات السوق ومتطلباته، فمن خلال التعليم يتم تدريب الأفراد على اكتساب مهارات فنية وتقنية متقدمة مما يتيح لهم العمل في مختلف المجالات الاقتصادية مثل التكنولوجيا والهندسة والطب والزراعة وغيرها من الصناعات التي تحتاج إلى خبرات متخصصة، وهذا يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، وهي إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي.

2- يساهم التعليم في تطوير قدرات الابتكار والإبداع لدى الأفراد، وهو أمر بالغ الأهمية في اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على الابتكار كمحرك رئيسي للنمو، فالأفراد المتعلمون يكونون أكثر قدرة على تقديم حلول جديدة

للتحديات الاقتصادية، وإنشاء مشروعات تجارية مبتكرة تُسهم في تحفيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة<sup>(1)</sup>.

3- يُعزز التعليم من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات اقتصادية فعالة، حيث يكون الأفراد المتعلمون أكثر قدرة على التعامل مع مسائل مثل إدارة المال والاستثمار وإدارة الأعمال، وتساهم هذه المهارات في تطوير قطاع الأعمال، كما يُسهم تعليم الأفراد في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الاستثمارات وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

4- يُساعد التعليم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع من خلال إتاحة فرص التعليم للجميع، كما يعزز التعليم من تحقيق العدالة الاجتماعية، ويقلل من التفاوتات الاقتصادية، مما يساهم في بناء بيئة اقتصادية مستقرة ومتوازنة.

5- يزود التعليم الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة لزيادة إنتاجيتهم في العمل، مما يساهم في نمو الاقتصاد.  
6- يمكن التعليم الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في مختلف القطاعات، مما يساعد على تنوع الاقتصاد وجعله أقل اعتمادًا على قطاع واحد.

7- الاقتصادات التي تمتلك قوة عاملة ماهرة وجيدة التعليم تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يدعم النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

يتضح أن التعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة، بل هو محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال بناء قوة عاملة متعلمة ومدربة، كما يعزز التعليم من قدرة المجتمع على النمو والتطور في كافة المجالات.

#### المطلب الثاني: التعليم والتنمية الاجتماعية:

يعتبر التعليم من الأدوات الأساسية التي تُسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة في أي مجتمع، فهو لا يقتصر على تطوير المعرفة والمهارات الأكاديمية فقط بل يمتد ليشمل تعزيز القيم الاجتماعية والوعي الثقافي والمشاركة المجتمعية.

(1) الرشيدان، عبد الله زاهي، (2005)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، ص64.

(2) العادلي، عادل مجيد، (2013)، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مركز الدراسات التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ص54.

ومن خلال التعليم يُمكن للأفراد تعلم كيفية التفاعل مع الآخرين بطرق سليمة ومتوازنة، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على التعامل مع التحديات الاجتماعية المتنوعة.

1- يعمل التعليم على تعزيز الوعي الاجتماعي والفهم المشترك بين أفراد المجتمع، فمن خلال التعليم يتعرف الأفراد على حقوقهم وواجباتهم، وتُزرع فيهم قيم المساواة والعدالة، ويُساهم هذا الوعي في تقليل الفجوات الاجتماعية والتفاوتات بين الأفراد، مما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر انسجامًا واندماجًا.

2- يُسهّم التعليم في تحسين قدرة الأفراد على المساهمة الفعّالة في تطوير المجتمع، فعندما يتعلم الأفراد مهارات التفكير الناقد يصبح لديهم القدرة على تحليل القضايا الاجتماعية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأنها، كما يُساهم التعليم في تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم، مما يساعد على حل النزاعات الاجتماعية بطرق سلمية وفعّالة.

3- يُساهم التعليم في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع من خلال توفير فرص التعليم المتساوية لجميع الأفراد بما في ذلك المرأة، كما يمكن تمكين النساء من المشاركة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية مما يُسهّم في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في المجتمع، حيث تتحقق المساواة بين الجنسين وتُتاح الفرص للجميع للمساهمة في بناء المجتمع<sup>(1)</sup>.

4- يُعزز التعليم من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، ويُعد التعليم المفتاح الذي يمكن الأفراد من فهم ومواكبة التطورات الثقافية والتكنولوجية في عصر العولمة والتكنولوجيا، كما يُساعد التعليم في تعزيز ثقافة التسامح والتعايش بين مختلف الفئات الاجتماعية مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

5- للتعليم دور حيوي في الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، فمن خلال توفيره لجميع أفراد المجتمع يمكن تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز من فرص الحصول على حياة أفضل، كما يُسهّم التعليم في تحقيق النمو الاجتماعي من خلال تحسين مستويات الصحة والوعي البيئي وزيادة الوعي بحقوق الإنسان.

6- يُساعد التعليم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمنح الجميع فرصًا متساوية لتحقيق النجاح.

(1) الرويلي، منى لافي، (2017)، التعليم والتنمية الاجتماعية، مجموعة بحوث بعنوان (التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 42-43.

- 7- يزيد التعليم من الوعي بأهمية الصحة والنظافة، مما يساهم في تحسين الصحة العامة.
- 8- يوفر التعليم للأفراد بدائلًا عن الانخراط في الأنشطة الإجرامية، مما يساهم في تقليل معدلات الجريمة.
- 9- يعزز التعليم القيم والمواطنة الصالحة، مما يساهم في بناء مجتمعات قوية ومتماسكة<sup>(1)</sup>.
- يتضح أن التعليم يُعد أداة أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، فمن خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة يُمكن تحقيق مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات الاجتماعية، مما يعزز من رفاهية الأفراد واستقرار المجتمع بشكل عام.

### المبحث الثاني: التعليم وتعزيز بيئة سوق العمل في ظل المبادئ القانونية

يُشكل التعليم الأساس المتين الذي يبني عليه نجاح الأفراد في الحياة المهنية والاقتصادية، كما يُعتبر أداة حيوية لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل بشكل فعال، ففي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية السريعة أصبح التعليم ليس مجرد عملية تعليمية، بل هو أحد أهم العوامل التي تعزز قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات سوق العمل وتلبية احتياجاته، ومع ذلك لا تقتصر أهمية التعليم على منح الأفراد المعارف والمهارات فحسب، بل يجب أن يترافق ذلك مع بيئة قانونية تضمن توفير الفرص المتكافئة وتكافؤ الفرص في سوق العمل. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل دور التعليم في تعزيز بيئة سوق العمل من خلال تسليط الضوء على المبادئ القانونية التي تضمن تحقيق هذه الغاية، وسنتناول في هذا السياق المبادئ القانونية التي تدعم الحق في التعليم والمساواة في الفرص، كما سنناقش أيضًا كيفية تكامل التعليم مع التشريعات القانونية في سياق بناء بيئة سوق عمل مرنة وشاملة تلبى احتياجات الأفراد وتدعم التنمية المستدامة وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:

#### المطلب الأول: التعليم وتأهيل الكوادر لسوق العمل

تُعدّ عملية تأهيل الأفراد لسوق العمل من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها، حيث تُعتبر هذه العملية أساس نجاح سوق العمل وازدهاره، وعلى الرغم من أن التعليم التقليدي يركز غالبًا على الجانب الأكاديمي والمعرفي إلا أن التأهيل الفعّال يتطلب التركيز على المهارات العملية والعلمية التي تتناسب مع احتياجات السوق، وهذا يتطلب من المؤسسات التعليمية العمل على تطوير المناهج الدراسية لتواكب

(1) السروجي وآخرون، (2001)، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، ص 53.

التغيرات السريعة في عالم العمل، وتعزيز البرامج التدريبية التي تزود الطلاب بالخبرات العملية والمهارات المطلوبة للاندماج في بيئة العمل.

### أولاً: تطوير المناهج الدراسية لتلبية احتياجات سوق العمل

لا يُمكن أن يقتصر التعليم على تدريس المعارف النظرية فقط بل يجب أن يتضمن مهارات عملية تُساهم في تطوير قدرة الأفراد على أداء وظائفهم بكفاءة واحترافية، لذا يُعد تطوير المناهج الدراسية بشكل مستمر ضرورة لمواكبة احتياجات السوق، ويجب أن يشمل تحديث المناهج التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات والبرمجة، بالإضافة إلى المهارات الشخصية مثل التفكير الناقد وحل المشكلات.

وتتمثل أهمية ذلك في ضمان أن الخريجين يتمتعون بالقدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، خصوصاً في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية والإدارة الذكية، وهي مجالات تشهد نمواً كبيراً وتطلب مهارات متخصصة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: برامج التدريب والتطوير المهني

يُبنى التعليم الأكاديمي الأفراد بمفاهيم أساسية ومعرفة نظرية، ولكن هذه المعرفة لا تضمن دائماً نجاح الخريجين في سوق العمل، وهو ما يتطلب تطوير برامج التدريب المهني التي تزود الأفراد بالمهارات العملية التي تواكب التطور السريع في القطاعات المختلفة.

ويمكن للمؤسسات التعليمية - بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية - تصميم برامج تدريبية مهنية متخصصة تركز على المهارات العملية التي يحتاجها الأفراد في بيئات العمل، وتشمل هذه البرامج التدريب على استخدام التكنولوجيا والتعامل مع الآلات الحديثة ومهارات مثل التواصل وإدارة الوقت والعمل الجماعي<sup>(2)</sup>.

فمن خلال تزويد الطلاب بتدريب عملي يمكنهم التكيف بشكل أسرع وأكثر كفاءة مع متطلبات سوق العمل الفعلي، ويقلل ذلك من فجوة المهارات بين التعليم ومتطلبات العمل.

(1) الهنساوي، ليلي، (2018)، الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج78، ع1، ص43-44.

(2) خلف، فليح حسن، (2007)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، عمان، ص65.

### ثالثًا: التركيز على المهارات المستقبلية:

مع تقدم التكنولوجيا أصبح من الضروري أن يركز التعليم على المهارات المستقبلية التي ستكون مطلوبة في سوق العمل، كالمهارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والأمن السيبراني، بالإضافة إلى المهارات اللينة مثل القدرة على التفكير الناقد والابتكار والمرونة في بيئة العمل، وهي من المهارات التي يحتاج سوق العمل في المستقبل.

وتتمثل أهمية هذه المهارات في أنها تُساهم في تمكين الأفراد من التكيف مع التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة العمل، ويعزز قدرتهم على التفكير الإبداعي لحل المشكلات واتخاذ القرارات في بيئات العمل المتطورة<sup>(1)</sup>.

### رابعًا: التعليم الفني والتقني

من أجل تأهيل الأفراد لسوق العمل المتغير لا بد من الاهتمام بالتعليم الفني والتقني الذي يقدم مسارات تعليمية مرنة، يُمكن أن تلبي احتياجات سوق العمل بشكل مباشر، فالتعليم الفني لا يقتصر على توفير المهارات النظرية بل يتضمن التدريب العملي الذي يعزز قدرات الأفراد في القطاعات الصناعية والفنية.

وتتمثل أهمية هذا النوع من التعليم في أنه يساهم في تزويد سوق العمل بالكوادر المتخصصة في مجالات مثل الهندسة والبرمجة والصيانة والتكنولوجيا، وهي مجالات أساسية للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن تعزيز التعليم الفني من خلال تحديث المناهج الدراسية وتوفير فرص التدريب العملي يُساهم بشكل كبير في تحسين جودة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة<sup>(2)</sup>.

### خامسًا: الشراكات بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل

تُعدُّ الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص من أهم الوسائل التي تساهم في تأهيل الكوادر لسوق العمل، فمن خلال التعاون بين الجامعات والشركات والمؤسسات المختلفة يُمكن تحديد المهارات المطلوبة وتطوير البرامج التعليمية التي تتماشى مع احتياجات العمل الفعلية، وبذلك يتمكن القطاع الخاص من التأثير المباشر على العملية التعليمية عبر تحديد المهارات المطلوبة، والحصول على خريجين مؤهلين

(1) الهنساوي، ليلى، الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مرجع سابق، ص 49.

(2) مراس، عبد الرازق، (2017)، تصور مقترح لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي الصناعي النوعي في جمهورية مصر العربية"، مجلة العلوم التربوية، ع2، الجزء الأول، أبريل، ص228.

يتمتعون بالمعرفة والمهارات التي تضمن نجاحهم في سوق العمل، علاوة على ذلك يمكن للطلاب اكتساب تجارب عملية من خلال التدريب الصيفي والفرص الوظيفية المقدمة من الشركات<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق نرى أنه يمكن للتعليم من خلال تحسين المناهج الدراسية وتقديم برامج تدريبية مهنية والتركيز على المهارات المستقبلية أن يسهم في تأهيل الأفراد بالشكل الأمثل لسوق العمل، كما يسهم تعزيز التعليم الفني والتقني والتعاون مع سوق العمل بشكل كبير في تقديم كوادر بشرية قادرة على التكيف والابتكار في بيئات العمل المختلفة.

### المطلب الثاني: المبادئ القانونية الضامنة لجودة التعليم وتوافقه مع سوق العمل

تُعد المبادئ القانونية أحد الأسس الأساسية لضمان تحقيق تعليم ذو جودة عالية يتناسب مع متطلبات سوق العمل، فهي تشكل الإطار التشريعي الذي يوجه المؤسسات التعليمية ويوفر بيئة تعليمية قادرة على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل.

وإن وجود قوانين وتشريعات تعمل على ضمان جودة التعليم وحمايته من التدخلات التي قد تؤثر سلبًا على فاعليته هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة في الوصول إلى فرص العمل، وهناك عدد من المبادئ التي تحكم التعليم نستعرضها فيما يلي:

1- مبدأ الحق في التعليم: يُعتبر "الحق في التعليم" أحد المبادئ الأساسية التي كفلتها التشريعات الدولية والمحلية على حد سواء، إذ تضمن الدساتير والقوانين الوطنية الحق في الحصول على تعليم جيد لكل مواطن، وهو ما يشكل أساسًا لتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل، ويُعتبر هذا المبدأ أحد الركائز التي تبني عليها الأنظمة التعليمية، حيث يهدف إلى أن يكون التعليم متاحًا للجميع بشكل عادل دون تمييز بسبب الجنس، العرق، أو الوضع الاجتماعي، وإلى جانب ضمان الحق في التعليم يشمل هذا المبدأ تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، ويعكس ذلك الحاجة إلى توفير بيئة تعليمية عالية الجودة تتماشى مع التحديات الحديثة<sup>(2)</sup>.

2- مبدأ الجودة الشاملة في التعليم: هو أحد المبادئ الأساسية التي تضمن التأهيل الفعال للطلاب وتمييزهم لدخول سوق العمل، ويهدف مبدأ الجودة إلى تحسين مخرجات التعليم وتطويره بصورة مستمرة بما يتناسب

(1) الهنساوي، ليلي، الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مرجع سابق، ص 55.

(2) عابدين، محمود عباس، (2000)، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 36.

مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، ويعنى هذا المبدأ بوضع معايير واضحة للتعليم وتطوير آليات تقييم الأداء المؤسسي للأكاديميات والمدارس على جميع المستويات، وتشمل قوانين ضمان الجودة:

أ. الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية سواء كانت حكومية أو خاصة، بهدف التأكد من توافر المعايير المطلوبة في برامجها التعليمية.

ب. التطوير المستمر للمعلمين من خلال تنظيم ورش تدريبية ودورات متخصصة في مجال تدريس المواد المتقدمة.

ج. تحديث المنهج الدراسي بانتظام ليتواءم مع التطورات السريعة في الأسواق العالمية والمحلية<sup>(1)</sup>.

3- مبدأ التوافق مع احتياجات سوق العمل: يُعد التوافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل أحد المبادئ القانونية الجوهرية التي يجب أن تُدمج في النظم التعليمية الحديثة، فوجود تشريعات تضمن أن يكون التعليم مواكبًا لاحتياجات سوق العمل المتجددة يمثل خطوة هامة نحو ضمان مخرجات تعليمية مؤهلة تلي متطلبات سوق العمل، وتشمل المبادئ القانونية في هذا السياق:

أ. تشجيع التعاون بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل من خلال إنشاء شراكات بين الجامعات والشركات والمؤسسات الكبرى، حيث تُساهم هذه الشراكات في تصميم برامج تدريبية ودمج خبرات عملية داخل المناهج الدراسية.

ب. البحث عن المتطلبات المستقبلية لسوق العمل من خلال تحليل الاتجاهات الاقتصادية وتطوير الصناعات لتوجيه التعليم في الاتجاهات التي تضمن توفير مهارات يتطلها السوق<sup>(2)</sup>.

4- مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ القانونية الهامة التي تضمن أن يتمكن جميع الأفراد -بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية- من الوصول إلى فرص التعليم والتأهيل لسوق العمل، وتساهم التشريعات التي تضمن المساواة في القضاء على الفوارق التي تمنع بعض الفئات من الاستفادة من التعليم الجيد، وبالتالي التأثير سلبيًا على قدرتهم في التنافس في سوق العمل، ويضمن مبدأ

(1) فلي، فاروق عبده، (2003)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص158.

(2) الشويبر، رنا عبد اللطيف، (2017)، تنمية الموارد البشرية، مجموعة بحوث بعنوان التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص22.

المساواة توفير فرص متكافئة للأفراد في جميع مراحل التعليم بما يشمل التعليم الابتدائي والمتاح للجميع، والتعليم العالي وفرص تدريب مهني تلي احتياجات فئات المجتمع كافة<sup>(1)</sup>.

5- مبدأ المرونة في النظام التعليمي: تتطلب التحديات المتزايدة في سوق العمل وجود نظام تعليمي مرن يمكنه التكيف مع المتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي، ويعزز هذا المبدأ وجود تشريعات تحفز على تحديث البرامج التعليمية بشكل مستمر وتدريب الأفراد على المهارات التقنية الحديثة التي أصبحت أساسية في كافة المجالات، ويضمن هذا المبدأ تطوير التعليم المهني والتقني ليشمل المهارات المتخصصة التي تتوافق مع احتياجات الصناعات الحديثة، والتعليم المستمر والتدريب طوال الحياة لضمان تكيف الأفراد مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية<sup>(2)</sup>.

6- مبدأ المتابعة والتقييم المستمر: يعتبر التقييم المستمر أحد المبادئ القانونية التي تكفل تحفيز المؤسسات التعليمية على الالتزام بمعايير الجودة، فمن خلال عمليات التقييم المستمر يمكن قياس مدى تأثير التعليم على تأهيل الأفراد ونجاحهم في سوق العمل، وتساهم هذه العمليات في ضبط جودة التعليم ومعرفة المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتشمل هذه العمليات:

أ. التقييم الفصلي لأداء المعلمين والطلاب.

ب. استطلاعات الرأي لمعرفة احتياجات الطلاب والمجتمع من المهارات التعليمية.

ج. التقارير السنوية التي توضح نتائج التعليم والتطوير مقارنةً مع السوق الفعلي<sup>(3)</sup>.

من خلال ما سبق نرى أن المبادئ القانونية تؤدي دورًا حيويًا في ضمان جودة التعليم وضمان توافقه مع احتياجات سوق العمل، ويمكن من خلال تطبيق هذه المبادئ بشكل فعال توفير تعليم متطور وعالي الجودة يساهم في رفع كفاءة القوى العاملة وتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للتعامل مع تحديات السوق المتغيرة، حيث يعكس دور التشريعات والقوانين في توجيه التعليم وإعادة تشكيله وفقًا لمتطلبات سوق العمل أهمية وجود بيئة قانونية مرنة وداعمة للتعليم والتطوير المهني المستدام.

(1) الجراح، محمد عبد الله، وعبد الكريم، أحمد، (2011)، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 375.

(2) العصبي، سهام سليمان، (2017)، التعليم والنمو الاقتصادي، مجموعة بحوث بعنوان التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية التربية للعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 6-7.

(3) فلي، فاروق عبده، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، مرجع سابق، ص 158.

## خاتمة:

يُشكل التعليم حجر الزاوية لأي عملية تنمية شاملة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكن لضمان فاعلية هذه العملية التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز بيئة سوق العمل من الضروري أن يتواءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ويعزز بتشريعات قانونية تضمن جودته وتوافقه مع احتياجات المجتمع، قد تم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

## أولاً: النتائج

تم التوصل إلى العديد من النتائج الهامة التي تسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية الشاملة وتأثيره على سوق العمل:

1. يمثل التعليم أداة رئيسية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تأهيل الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار.
2. يُعزز تحديث المناهج الدراسية وبرامج التدريب المهني -بما يتناسب مع متطلبات السوق- فرص الأفراد في الحصول على وظائف ويساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.
3. لا يقتصر التعليم على تحسين الوضع الاقتصادي فقط، بل يُساهم أيضاً في تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي، وتشجيع المساواة بين الجنسين، ودمج الفئات المهمشة في المجتمع.
4. يمكن من خلال التركيز على التعليم المهني والتقني تحضير الأفراد بشكل أفضل لسوق العمل، حيث أن الفجوة بين المهارات المكتسبة في المؤسسات التعليمية والمهارات المطلوبة في السوق تعتبر من التحديات الكبرى التي يجب معالجتها من خلال تطوير البرامج التعليمية.
5. توجد تشريعات قانونية قوية تضمن ضمان الجودة في التعليم -مع مواكبة تطورات سوق العمل- يساهم بشكل كبير في تحقيق مخرجات تعليمية فعالة، كما أن ضمان المساواة والعدالة في الوصول إلى التعليم يعد من المبادئ الأساسية التي يجب تبنيها لضمان فاعلية النظام التعليمي.

## ثانياً: التوصيات:

1. على المؤسسات التعليمية تحديث المناهج الدراسية بانتظام لتشمل المهارات الحديثة التي يطلبها سوق العمل، مثل المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

2. تكثيف التعاون بين الجامعات والمجتمع الصناعي من خلال ورش عمل مشتركة لتحديد المهارات المطلوبة في المستقبل.
3. تعزيز التعليم الفني والتقني على مستوى المدارس والجامعات لتأهيل الكوادر الفنية التي تعد من الأسس المهمة لنجاح الصناعات المحلية.
4. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، من خلال إنشاء برامج تدريبية مشتركة تتضمن تدريباً عملياً وفرصاً للطلاب لاكتساب خبرات عملية في المجالات التي تحتاجها الشركات.
5. ضمان فرص تعليمية متكافئة لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الفئات المهمشة والريفية، من خلال إنشاء برامج تعليمية مرنة تتيح لجميع الأفراد - بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الجغرافي - الحصول على تعليم يتناسب مع احتياجاتهم المهنية.
6. توفير فرص مستدامة للتعليم المستمر والتدريب المهني طوال حياة الفرد، بما في ذلك بعد التخرج لضمان تكيف الأفراد مع التغيرات السريعة في سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة.
7. تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، سواء من حيث توفر الموارد البشرية المدربة أو التجهيزات التكنولوجية الحديثة، لضمان توفير بيئة تعليمية عالية الجودة تتوافق مع تطورات سوق العمل.
8. وضع معايير قانونية واضحة لضمان تطبيق معايير الجودة في التعليم على جميع المستويات، وتشديد الرقابة على المؤسسات التعليمية لضمان الالتزام بتلك المعايير.

#### قائمة المراجع:

1. الهنساوي، ليلي، (2018)، الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج78، ع1.
2. الجراح، محمد عبد الله، وعبد الكريم، أحمد، (2011)، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات، جامعة الملك سعود، الرياض.
3. خلف، فليح حسن، (2007)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، عمان.
4. الرشدان، عبد الله زاهي، (2005)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان.
5. الرويلي، منى لافي، (2017)، التعليم والتنمية الاجتماعية، مجموعة بحوث بعنوان (التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

6. السروجي وآخرون، (2001)، التنمية الاجتماعية المثلث والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان.  
 7. الشويعر، رنا عبد اللطيف، (2017)، تنمية الموارد البشرية، مجموعة بحوث بعنوان التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

8. عابدين، محمود عباس، (2000)، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.  
 9. العادلي، عادل مجيد، (2013)، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مركز الدراسات التربوية والنفسية، جامعة بغداد.

10. العصبي، سهام سليمان، (2017)، التعليم والنمو الاقتصادي، مجموعة بحوث بعنوان التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية التربية للعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

11. فليته، فاروق عبده، (2003)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

12. مراس، عبد الرازق، (2017)، تصور مقترح لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي الصناعي النوعي في جمهورية مصر العربية"، مجلة العلوم التربوية، ع2، الجزء الأول، أبريل.

## الذكاء الاصطناعي والتحليل الإحصائي: إشكالات ومآلات

### Artificial intelligence and specialist analysis: problems and consequences

مصطفى إبراهيم شعيب (عضو المجلس الأعلى للغة العربية في أفريقيا، نيجيريا)

Mustafa Ibrahim Shoaib (Member of the Supreme Council for the Arabic Language in Africa, Nigeria)

67

#### Abstract

Artificial intelligence is witnessing rapid development, making it a key tool in statistical analysis, as it contributes to improving efficiency and enhancing the accuracy of decisions. This research aims to study the problems associated with using artificial intelligence in statistical analysis, with a review of future outcomes and recommendations necessary to ensure this technology's safe and fair use. The research focuses on three main axes: first, addressing the main problems of algorithmic bias, where algorithms reflect biases in data, leading to unfair decisions; privacy and data protection, as a result of relying on large amounts of personal data; and loss of transparency, which hinders understanding of decisions resulting from smart systems. Second, review the potential outcomes, focusing on improving efficiency, where AI reduces the time required to analyze data and reduces human errors and socio-economic impacts, including automating traditional jobs and creating new jobs requiring advanced skills. Third, he discussed the evolution of legislation and policy, stressing the need for legal frameworks that promote transparency, protect privacy, and combat bias. The research concludes that the effective use of AI in statistical analysis requires improving data quality, developing legislation, and enhancing education and training. It also recommends strengthening cooperation between governments, academia, and the private sector, while supporting local innovation to ensure the fair use of AI.

**Keywords:** artificial intelligence, statistical analysis, problems and consequences.

## مستخلص:

يشهد الذكاء الاصطناعي تطورًا متسارعًا جعله أداة رئيسية في التحليل الإحصائي، حيث يسهم في تحسين الكفاءة وتعزيز دقة القرارات. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الإشكالات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي، مع استعراض المآلات المستقبلية والتوصيات اللازمة لضمان استخدام آمن وعادل لهذه التقنية. تركز الدراسة على ثلاثة محاور أساسية: أولاً، تناول الإشكالات الرئيسية المتمثلة في التحيز الخوارزمي، حيث تعكس الخوارزميات التحيزات الموجودة في البيانات، مما يؤدي إلى قرارات غير منصفة؛ الخصوصية وحماية البيانات، نتيجة الاعتماد على كميات كبيرة من البيانات الشخصية؛ وفقدان الشفافية، الذي يعوق فهم القرارات الناتجة عن الأنظمة الذكية. ثانيًا، استعرض المآلات المحتملة، مع التركيز على تحسين الكفاءة، حيث يقلل الذكاء الاصطناعي من الزمن اللازم لتحليل البيانات ويقلل الأخطاء البشرية، وكذلك التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك أتمتة الوظائف التقليدية وإيجاد فرص عمل جديدة تتطلب مهارات متقدمة. ثالثًا، ناقش تطور التشريعات والسياسات، مشددًا على الحاجة إلى أطر قانونية تُعزز الشفافية، تحمي الخصوصية، وتكافح التحيز. يخلص الدراسة إلى أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي يتطلب تحسين جودة البيانات، تطوير التشريعات، وتعزيز التعليم والتدريب. كما يوصي بتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، مع دعم الابتكار المحلي لضمان عدالة استخدام الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التحليل الإحصائي، الإشكالات والمآلات.

## مقدمة:

أصبح التحليل الإحصائي مع تنامي دور الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة واحدًا من الحقول التي تأثرت بوضوح بهذه التكنولوجيا، يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الكبيرة، تقديم التوقعات، وتوجيه اتخاذ القرارات. ورغم الفوائد الجلية تبرز تحديات كبيرة تجعل هذا المجال عرضة للتساؤلات بشأن فعاليته وأخلاقيته، تستعرض الدراسة طبيعة هذه الإشكالات وكيفية التعامل معها.

## مشكلة الدراسة:

يُعد الذكاء الاصطناعي في عصر الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي السريع أداة محورية في مختلف المجالات، بما في ذلك التحليل الإحصائي. يعتمد الباحثون وصانعو القرار بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات هائلة من البيانات واستخلاص رؤى دقيقة تساعد على تحسين الأداء وتوجيه القرارات، ومع ذلك فإن هذه التقنية المتقدمة تواجه تحديات كبيرة مثل التحيز الخوارزمي، قضايا الخصوصية، وفقدان الشفافية، مما يثير تساؤلات حول تأثيراتها على المجالات العلمية والمجتمعية.

## أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم الجوانب الإيجابية والسلبية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي. فمن جهة يمثل الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة لتحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء البشرية. ومن جهة أخرى تطرح تحديات تتعلق بأخلاقيات استخدامه، وتأثيره على العدالة الاجتماعية وسياسات الحوكمة. تتناول الدراسة هذه الجوانب من خلال تحليل الإشكالات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي واستشراف المآلات المستقبلية لهذه التقنية.

## أهداف الدراسة:

1. تحليل الإشكالات الرئيسية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي، مثل التحيز، الخصوصية، وفقدان الشفافية.
2. استعراض المآلات المحتملة لتوظيف الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تحسين الكفاءة وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية.
3. تقديم مقترحات لتحسين استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال تطوير التشريعات والسياسات الداعمة.

## أسئلة الدراسة:

1. ما هي الإشكالات الرئيسية التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي؟
2. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الكفاءة في التحليل الإحصائي؟

3. ما هي التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي؟

4. ما هي التشريعات والسياسات اللازمة لضمان الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإشكالات والمآلات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي، سيتم استعراض الأدبيات السابقة وتحليل الدراسات ذات الصلة لاستنباط النتائج وتقديم التوصيات، كما سيتم استخدام أمثلة واقعية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات لإبراز التحديات والفرص.

حدود الدراسة:

تركز الدراسة على الإشكالات والمآلات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي، دون التعمق في الجوانب التقنية البحتة، كما يقتصر على تحليل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية في سياقات محددة، مع التركيز على التشريعات والسياسات المرتبطة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب المتعددة للذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي، من إشكالاته إلى مآلاته، وتقديم رؤية شاملة لكيفية تعظيم الاستفادة منه في مختلف المجالات مع تقليل التحديات المرتبطة به.

المبحث الأول: إشكالات الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي:

1. التحيز في الخوارزميات:

يُعد التحيز الخوارزمي واحدًا من أبرز التحديات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وخاصة في مجال التحليل الإحصائي. تظهر الأبحاث أن الخوارزميات التي تُستخدم لتحليل البيانات قد تعكس التحيزات الموجودة في مجموعات البيانات الأصلية التي تم تدريبها عليها. هذا يؤدي إلى إنتاج قرارات غير دقيقة أو غير عادلة على مستويات متعددة تشمل الأفراد والمجموعات السكانية. وقد أظهرت دراسة أجراها أبوريشة "أن

الخوارزميات المستخدمة لإدارة صحة السكان تُظهر تحيزات عنصرية تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الصحية للأقليات العرقية مقارنة بالمجموعات الأخرى<sup>1</sup>.

ويعتبر من الأمثلة العملية للتأثير السلبي للتحيز الخوارزمي، الدراسة التي أجرتها جامعة كاليفورنيا (Mehrabi et al., 2021)، والتي أظهرت أن خوارزميات التوقع الصحي كانت أقل دقة عند تقييم حالات المرضى من الأقليات العرقية مقارنة بالمرضى البيض. السبب الرئيسي وراء هذا التحيز هو استخدام بيانات غير متوازنة أثناء تدريب الخوارزميات، حيث يتم تمثيل الأقليات العرقية بشكل غير كافٍ في مجموعات البيانات.

#### أ. عوامل التحيز الخوارزمي:

جودة البيانات: تعكس البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزميات الواقع الاجتماعي، وغالبًا ما تكون مليئة بالتحيزات الهيكلية التي تنتقل إلى الخوارزميات نفسها<sup>2</sup>. فعلى سبيل المثال إذا كانت البيانات التاريخية تحتوي على تمييز تجاه فئة معينة، فإن الخوارزميات ستعيد إنتاج هذا التمييز.

التصميم البشري: يؤثر مصممو الخوارزميات بشكل مباشر على النتائج من خلال القرارات التي يتخذونها أثناء تطوير الأنظمة. قد يتضمن ذلك اختيار الميزات أو تحديد معايير التقييم، مما قد يؤدي إلى تحيز غير مقصود.

نقص الشفافية: يُعد عدم وضوح العمليات الداخلية للخوارزميات، المعروف بمصطلح "الصندوق الأسود"، سببًا إضافيًا في صعوبة اكتشاف التحيز وتصحيحه<sup>3</sup>.

#### ب. آثار التحيز الخوارزمي:

التمييز الاجتماعي: يؤدي التحيز الخوارزمي إلى تعزيز الفجوات الاجتماعية الموجودة، مثل تقليل فرص الأقليات في الحصول على خدمات أساسية كالرعاية الصحية أو الوظائف<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أبو ريشة، محمود (2020م)، التحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي: الأسباب والحلول. مجلة الأبحاث التكنولوجية العربية، 15(2)، 35-50.

<sup>2</sup> - أبو ريشة، محمود (2020م)، المرجع السابق: 35-50.

<sup>3</sup> - Lipton, Z. C. (2018). The mythos of model interpretability. Communications of the ACM, 61(10).

<sup>4</sup> النمر، سامي (2022م)، التحيز في الذكاء الاصطناعي: أبعاده وتأثيراته على سوق العمل. مجلة دراسات الذكاء الاصطناعي، 10(1)، 77-90.

الأضرار الاقتصادية: يُمكن أن يؤدي اتخاذ قرارات غير عادلة إلى خسائر اقتصادية للشركات، خاصة إذا تم الاعتماد على خوارزميات متحيزة في اتخاذ قرارات استثمارية أو توظيفية.

فقدان الثقة: عندما يدرك المستخدمون وجود تحيز في الأنظمة الذكية، يتراجع اعتمادهم عليها، مما يؤثر سلبًا على تبني التقنيات الحديثة.<sup>1</sup>

### ج. طرق الحد من التحيز الخوارزمي:

تحسين جودة البيانات: يجب أن تكون البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزميات متنوعة وشاملة، مع تمثيل عادل لجميع الفئات السكانية.<sup>2</sup>

التدقيق والتحليل: يُنصح بإجراء مراجعات دورية للخوارزميات للتأكد من عدالة النتائج، يمكن استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (Explainable AI) لتوضيح كيفية اتخاذ القرارات.<sup>3</sup>

إطار عمل تنظيمي: يوصي الخبراء بتطوير سياسات وتشريعات تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التشريعات التي تضمن الشفافية والمساءلة.<sup>4</sup>

يُعتبر التحيز الخوارزمي تحديًا مستمرًا في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يتطلب تقليل هذا التحيز جهودًا متضافرة تشمل تحسين جودة البيانات، تعزيز الشفافية، وتطوير سياسات واضحة، من المهم أن تستمر الأبحاث في هذا المجال لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الثقة في الأنظمة الذكية.

### 2. الخصوصية وحماية البيانات:

تُقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي دورًا متزايدًا في تحليل البيانات واتخاذ القرارات في مجالات متعددة، ومع ذلك تعتمد هذه الأنظمة على كميات هائلة من البيانات الشخصية لتطوير أدائها وتنفيذ مهامها بكفاءة، يثير

<sup>1</sup> - الدمرداش، عادل (2021م)، أثر التحيز الخوارزمي على المجتمع: دراسة تحليلية. مجلة علوم الحاسوب العربية، 12(3)، 112-130.

<sup>2</sup> - Dwork, C., & Roth, A. (2014). The algorithmic foundations of differential privacy. Foundations and Trends® in Theoretical Computer Science, 9(3-4).

<sup>3</sup> - Doshi-Velez, F., & Kim, B. (2017). Towards a rigorous science of interpretable machine learning. arXiv preprint arXiv:1702.08608.

<sup>4</sup> - Veale, M., & Binns, R. (2017). Fairer machine learning in the real world: Mitigating discrimination without collecting sensitive data. Big Data & Society, 4(2).

هذا الاستخدام الواسع للبيانات مخاوفًا كبيرة بشأن الخصوصية وحماية البيانات، حيث تصبح المعلومات الشخصية للمستخدمين عرضة للاستغلال أو الاختراق.<sup>1</sup>

#### أ. تحديات الخصوصية وحماية البيانات:

جمع البيانات بشكل مفرط: تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على تجميع كميات كبيرة من البيانات لتدريب النماذج وتحسين دقتها، قد تشمل هذه البيانات معلومات حساسة مثل المواقع الجغرافية، السجلات الصحية، والأنشطة اليومية، مما يثير تساؤلات حول الحدود الأخلاقية والقانونية لجمع هذه البيانات.<sup>2</sup>

مخاطر الاختراق: يمكن أن تؤدي الثغرات الأمنية في الأنظمة إلى اختراق البيانات المخزنة، مما يجعلها عرضة للسرقة أو الاستخدام غير القانوني، تعرضت إحدى الشركات الكبرى إلى اختراق أمني أدى إلى تسريب بيانات ملايين المستخدمين، مما أبرز أهمية تطوير أنظمة أمان متقدمة للذكاء الاصطناعي.<sup>3</sup>

سوء استخدام البيانات: يُمكن أن يتم استغلال البيانات التي تجمعها الأنظمة لأغراض تجارية أو سياسية دون موافقة المستخدمين، مما يشكل انتهاكًا واضحًا لحقوق الخصوصية.<sup>4</sup>

#### ب. القوانين والسياسات المتعلقة بحماية البيانات:

على الرغم من التحديات فإن هناك محاولات للحد من مخاطر انتهاك الخصوصية من خلال وضع قوانين وتشريعات واضحة.

<sup>1</sup> - Dwork, C., & Roth, A. (2014). The algorithmic foundations of differential privacy. Foundations and Trends® in Theoretical Computer Science, 9(3–4).

<sup>2</sup> - التميمي، أحمد (2020م)، تأثير الذكاء الاصطناعي على خصوصية البيانات: دراسة تحليلية. مجلة الأبحاث القانونية العربية، 15(3)، 45-63.

<sup>3</sup> - Shokri, R., Stronati, M., Song, C., & Shmatikov, V. (2017). Membership inference attacks against machine learning models. 2017 IEEE Symposium on Security and Privacy (SP).

<sup>4</sup> - العساف، محمد (2021م)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: حماية الخصوصية كأولوية. مجلة الفكر القانوني، 8(4)، 123-137.

اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR): يُعد GDPR في الاتحاد الأوروبي أحد الأمثلة البارزة على القوانين التي تهدف إلى حماية خصوصية الأفراد. تنص هذه اللوائح على أن المؤسسات التي تجمع بيانات شخصية يجب أن تكون شفافة بشأن استخدامها وأن تتيح للمستخدمين الحق في التحكم ببياناتهم.<sup>1</sup>

قوانين حماية البيانات في العالم العربي: بدأت العديد من الدول العربية في تطوير قوانين لحماية البيانات الشخصية، على سبيل المثال أصدرت السعودية "نظام حماية البيانات الشخصية" الذي يحدد الضوابط اللازمة لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها.<sup>2</sup>

### ج. استراتيجيات الحد من مخاطر الخصوصية:

التشفير المتقدم: يُمكن استخدام تقنيات التشفير الحديثة مثل "التشفير التفاضلي" لضمان حماية البيانات أثناء نقلها أو تخزينها، تتيح هذه التقنية تحليل البيانات دون كشف محتواها الشخصي، مما يقلل من مخاطر التسريب.<sup>3</sup>

تقليل البيانات المستخدمة: يمكن تقليل كمية البيانات التي تجمعها أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام تقنيات مثل "التعلم دون بيانات" (Data-Free Learning)، مما يقلل من الحاجة إلى جمع معلومات حساسة.<sup>4</sup>

الشفافية والمساءلة: يجب على الشركات أن تكون شفافة بشأن كيفية جمع البيانات واستخدامها، كما يجب أن تكون مسؤولة أمام الجهات التنظيمية والمستخدمين عن أي انتهاك محتمل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Goodman, B., & Flaxman, S. (2017). European Union regulations on algorithmic decision-making and a "right to explanation". AI Magazine, 38(3).

<sup>2</sup> - الشمري، خالد (2021م). حماية البيانات في المملكة العربية السعودية: بين النظرية والتطبيق. مجلة الدراسة القانوني، 9(2)، 89-105.

<sup>3</sup> - Dwork, C., & Roth, A. (2014). The algorithmic foundations of differential privacy. Foundations and Trends® in Theoretical Computer Science, 9(3-4).

<sup>4</sup> - العتيبي، سالم (2021م)، الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية في العالم العربي. مجلة تكنولوجيا المعلومات العربية، 12(2)، 45-63.

<sup>5</sup> - Veale, M., & Binns, R. (2017). Fairer machine learning in the real world: Mitigating discrimination without collecting sensitive data. Big Data & Society, 4(2).

التثقيف والتوعية: تُعد توعية المستخدمين بحقوقهم في حماية خصوصيتهم جزءًا أساسيًا من الحل، يجب أن يُدرك الأفراد كيفية التحكم في بياناتهم والمخاطر المرتبطة بمشاركة المعلومات الشخصية.<sup>1</sup>

يمثل الحفاظ على الخصوصية وحماية البيانات تحديًا جوهريًا في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا يمكن التغلب على هذه التحديات دون جهود متضافرة تشمل تطوير تشريعات فعالة، وتبني تقنيات حديثة لضمان أمان البيانات، وزيادة وعي المستخدمين، يبقى التعاون بين الأوساط الأكاديمية، الصناعية، والحكومية ضروريًا لتحقيق هذا الهدف.

### 3. فقدان الشفافية:

يُعد فقدان الشفافية أحد التحديات الرئيسية في أنظمة الذكاء الاصطناعي، لا سيما الأنظمة التي تعتمد على التعلم العميق، تعتمد هذه الأنظمة على هياكل رياضية معقدة تجعل عملياتها الداخلية غير واضحة لكل من المستخدمين والباحثين. يُطلق على هذه المشكلة اسم "الصندوق الأسود"، حيث يصعب تفسير كيفية اتخاذ النظام قراراته أو التحقق من أسباب هذه القرارات.<sup>2</sup>

#### أ. التحديات الناتجة عن فقدان الشفافية:

صعوبة التفسير: يؤدي غياب الشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تحديات كبيرة في تفسير النتائج، فعلى سبيل المثال في التحليل الإحصائي يعتمد الباحثون على فهم العمليات الداخلية للنظام لضمان دقة النتائج وتبريرها.<sup>3</sup> ومع ذلك فإن الخوارزميات المعقدة مثل الشبكات العصبية العميقة تجعل من الصعب تتبع طريقة اتخاذ القرارات.

التأثير على الثقة: يؤدي فقدان الشفافية إلى تراجع الثقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في المجالات الحساسة مثل الرعاية الصحية، العدالة الجنائية، والتحليل الإحصائي. المستخدمون بحاجة إلى أن يفهموا كيف ولماذا يتخذ النظام قراراته.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الدمرداش، عادل (2020م)، تأثير التوعية على حماية الخصوصية في العصر الرقمي. مجلة الأبحاث الاجتماعية، 11(1)، 98-110.

<sup>2</sup> - Lipton, Z. C. (2018). The mythos of model interpretability. Communications of the ACM, 61(10).

<sup>3</sup> - العلي، محمد (2021م)، فقدان الشفافية في الذكاء الاصطناعي: تحديات وحلول. مجلة أبحاث التكنولوجيا العربية، 15(2)، 45-62.

<sup>4</sup> - البدر، ناصر (2022م). تعزيز الشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية. مجلة التطوير التكنولوجي، 13(1)، 67-85.

تحديات المساءلة: يطرح فقدان الشفافية تحديات قانونية وأخلاقية تتعلق بالمساءلة، على سبيل المثال إذا اتخذ النظام قرارًا غير صحيح أو متحيز، فمن المسؤول عن ذلك؟ هل هو المطور أم النظام نفسه؟<sup>1</sup>.

ب. الحلول المقترحة لتعزيز الشفافية:

الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (Explainable AI): الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير هو مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى جعل عمليات اتخاذ القرار في الأنظمة الذكية أكثر وضوحًا. تتيح هذه التقنيات للباحثين والمستخدمين فهم الآليات التي يستخدمها النظام لاتخاذ قراراته.<sup>2</sup> على سبيل المثال يمكن استخدام تقنيات مثل "الخرائط الحرارية" لتوضيح تأثير كل متغير على نتيجة معينة.<sup>3</sup>

تطوير معايير شفافية: يتطلب تعزيز الشفافية وضع معايير تنظيمية وتكنولوجية لضمان أن تكون الخوارزميات والبيانات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي مفتوحة وقابلة للمراجعة.<sup>4</sup>

تعزيز التدقيق: يمكن للمؤسسات إجراء تدقيق مستقل للأنظمة الذكية للتأكد من أن القرارات تتماشى مع المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية.<sup>5</sup>

التدريب والتثقيف: يجب تدريب المستخدمين والباحثين على فهم كيفية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي.<sup>6</sup> يسهم ذلك في تعزيز القدرة على استخدام الأنظمة بفعالية وكشف أي مشكلات قد تؤثر على الشفافية.

<sup>1</sup> - Veale, M., & Binns, R. (2017). Fairer machine learning in the real world: Mitigating discrimination without collecting sensitive data. *Big Data & Society*, 4(2).

<sup>2</sup> - Dwork, C., & Roth, A. (2014). The algorithmic foundations of differential privacy. *Foundations and Trends® in Theoretical Computer Science*, 9(3-4).

<sup>3</sup> - الدمرداش، عادل (2021م)، أثر التحيز الخوارزمي على المجتمع: دراسة تحليلية. مجلة علوم الحاسوب العربية، 12(3)، 112-130.

<sup>4</sup> - Veale, M., & Binns, R. (2017). Fairer machine learning in the real world: Mitigating discrimination without collecting sensitive data. *Big Data & Society*, 4(2).

<sup>5</sup> - العتيبي، سالم (2020م)، قضايا الشفافية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. مجلة العلوم التقنية، 11(3)، 89-105.

<sup>6</sup> - البدر، ناصر (2022م)، تحسين الكفاءة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الوطن العربي. مجلة التطوير التكنولوجي، 14(1)، 67-85.

## ج. أمثلة عملية على فقدان الشفافية:

في الرعاية الصحية: أشارت تقارير إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تشخيص الأمراض قد تتخذ قرارات دون أن تكون هناك وسيلة لفهم الأسس التي اعتمدها، مما يثير تساؤلات حول دقتها وأمانها.<sup>1</sup>

في العدالة الجنائية: أظهرت دراسة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة لتحديد عقوبات السجناء قد أظهرت تحيزات عرقية، ومع ذلك لم يكن هناك تفسير واضح لكيفية اتخاذ هذه القرارات.<sup>2</sup>

يُعد فقدان الشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي تحديًا كبيرًا يعوق الاعتماد عليها بشكل واسع. إن التغلب على هذه المشكلة يتطلب تطوير تقنيات جديدة للذكاء الاصطناعي القابل للتفسير، وضع معايير تنظيمية واضحة، وتعزيز التعليم والتثقيف حول هذه الأنظمة، تبقى الجهود المشتركة بين الأكاديميين والمطورين وصانعي القرار ضرورية لتحقيق التوازن بين الابتكار وضمان الشفافية.

## المبحث الثاني: المآلات المحتملة للذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي

## 1. تحسين الكفاءة:

يُعد تحسين الكفاءة أحد أهم الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في مجال التحليل الإحصائي، تعتمد هذه الكفاءة على قدرة الأنظمة الذكية على معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودقة تفوق تلك التي تحققها الأساليب التقليدية، بفضل تقنيات مثل التعلم الآلي والشبكات العصبية، يمكن تحليل البيانات الضخمة في أوقات قصيرة جدًا مقارنة بالطرق التقليدية، مما يقلل من الزمن اللازم لاستخراج النتائج ويعزز من دقة التحليلات.<sup>3</sup>

## أ. أهمية تحسين الكفاءة:

تسريع معالجة البيانات: تعمل الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على تسريع تحليل البيانات من خلال تقنيات التعلم الآلي، حيث يمكن معالجة ملايين النقاط البيانية في ثوانٍ معدودة. على سبيل المثال

<sup>1</sup> - Lipton, Z. C. (2018). The mythos of model interpretability. Communications of the ACM, 61(10).

<sup>2</sup> - العتيبي، سالم (2020م)، مرجع سابق: 89-105.

<sup>3</sup> - Bertsimas, D., King, A., & Mazumder, R. (2016). Best subset selection via a modern optimization lens. The Annals of Statistics, 44(2).

تستخدم بعض المؤسسات تحليل البيانات المدعوم بالذكاء الاصطناعي لتحليل استجابات الأسواق المالية في الوقت الفعلي، مما يساعد على اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة.<sup>1</sup>

تقليل الأخطاء البشرية: تُعد العمليات اليدوية في التحليل الإحصائي عرضة للأخطاء البشرية، خاصة عند التعامل مع بيانات معقدة أو كبيرة الحجم. باستخدام الأنظمة الذكية يمكن تقليل هذه الأخطاء بشكل كبير، مما يُحسن من موثوقية النتائج، أشارت دراسة العتيبي (2021) إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية قلل من الأخطاء بنسبة 80% مقارنةً بالطريقة التقليدية.<sup>2</sup>

دعم العمليات المعقدة: تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي أيضًا لدعم عمليات تحليلية معقدة مثل التوقعات المستقبلية أو الكشف عن الأنماط الخفية في البيانات. على سبيل المثال في المجال الطبي يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل صور الأشعة واكتشاف الأمراض بدقة تتجاوز قدرات الأطباء البشرين.

#### ب. التحديات المرتبطة بتحسين الكفاءة:

على الرغم من الفوائد الكبيرة فإن تحقيق الكفاءة القصوى باستخدام الذكاء الاصطناعي يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية وتدريب الفرق الدراسية.

تطوير الخوارزميات: تحتاج الأنظمة الذكية إلى خوارزميات متقدمة تُصمم خصيصًا لتناسب مع طبيعة البيانات المراد تحليلها، ويعتبر ذلك تحديًا يستدعي وجود فرق بحثية مؤهلة وتعاونًا بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.

البنية التحتية التقنية: تحتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى موارد حوسبة عالية الأداء لتحليل البيانات بكفاءة. وقد أشارت دراسة البدر (2022) إلى أن ضعف البنية التحتية التقنية في بعض الدول العربية يشكل عائقًا أمام تحقيق الكفاءة المنشودة.

التكلفة المالية: يُعد استخدام الذكاء الاصطناعي مكلفًا خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تجد صعوبة في توفير الموارد اللازمة لتطبيق الأنظمة الذكية.

<sup>1</sup> - Jordan, M. I., & Mitchell, T. M. (2015). Machine learning: Trends, perspectives, and prospects. Science, 349(6245).

<sup>2</sup> - العتيبي، سالم (2021م)، مرجع سابق: 45-62. والعلي، محمد (2022م)، الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات. مجلة العلوم التطبيقية العربية، 10(2)، 78-92.

ج. أمثلة عملية على تحسين الكفاءة:

في القطاع الطبي: يتم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المرضى وتقديم تشخيصات دقيقة خلال دقائق، مما يساعد على تسريع العلاج وإنقاذ الأرواح.<sup>1</sup>

في مجال الأعمال: تستخدم الشركات الذكاء الاصطناعي لتحليل اتجاهات السوق وتقديم توصيات استثمارية دقيقة بناءً على أنماط البيانات التاريخية.

في التعليم: تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين كفاءة التعليم من خلال تقديم برامج تعليمية مخصصة تعتمد على تحليل أداء الطلاب وتقديم محتوى يناسب احتياجاتهم.

د. دور الذكاء الاصطناعي في دعم الكفاءة بالوطن العربي:

بدأت بعض الدول في العالم العربي في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمليات في القطاعات المختلفة، أشارت دراسة العتيبي (2021) إلى أن الإمارات العربية المتحدة أطلقت مشاريعاً تعتمد على الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي للمساهمة في اتخاذ قرارات استراتيجية، كما أكدت دراسة العلي (2022) أن الذكاء الاصطناعي ساهم في تقليل زمن معالجة البيانات في قطاع البنوك في السعودية بنسبة 70%. يُعد تحسين الكفاءة من أبرز المزايا التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي، إلا أن تحقيق هذه الكفاءة يتطلب استثمارات في البنية التحتية وتدريب الفرق الدراسية على تصميم وتنفيذ الأنظمة الذكية، يظل تبني الذكاء الاصطناعي بشكل واسع في العالم العربي مرهوناً بمدى قدرة الدول على تجاوز التحديات التقنية والمالية.

2. تأثيرات اجتماعية واقتصادية:

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الرئيسية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، يُتوقع أن يحدث تأثيرات كبيرة على الأنماط التقليدية للعمل والاقتصاد، مما يوجد تحديات وفرصاً جديدة على حد

<sup>1</sup> - Lipton, Z. C. (2018). The mythos of model interpretability. Communications of the ACM, 61(10). And Doshi-Velez, F., & Kim, B. (2017). Towards a rigorous science of interpretable machine learning. arXiv preprint arXiv:1702.08608.

سواء، تسهم هذه التكنولوجيا في أتمتة العديد من الوظائف التقليدية، لا سيما تلك التي تعتمد على الروتين أو التحليل الإحصائي، مما يؤدي إلى تحول جذري في سوق العمل.<sup>1</sup>

#### أ. التحولات في سوق العمل:

أتمتة الوظائف التقليدية: أدى التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي إلى أتمتة العديد من الوظائف التقليدية، مثل جمع البيانات وتحليلها، مما يقلل من الحاجة إلى العمالة اليدوية في هذه المجالات، وقد أشارت دراسة أجرتها مؤسسة العتيبي (2021) إلى أن استخدام الأنظمة الذكية في القطاعات المصرفية أدى إلى خفض عدد الموظفين بنسبة 30% في بعض الدول العربية.

إيجاد وظائف جديدة: على الجانب الآخر يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا لتطوير وظائف جديدة تعتمد على المهارات التقنية والتحليلية المتقدمة، مثل تصميم الخوارزميات، تطوير الأنظمة الذكية، وإدارة البيانات الضخمة. أشارت دراسة العلي (2022) إلى أن الطلب على المهنيين المتخصصين في الذكاء الاصطناعي تضاعف في العقد الأخير، مما يبرز أهمية الاستثمار في تدريب القوى العاملة.

#### ب. الفجوات الاقتصادية والاجتماعية:

التفاوت الاقتصادي: قد يؤدي الاستخدام المتزايد للتقنيات المتقدمة إلى زيادة التفاوت الاقتصادي إذا لم يتم تنظيمه بشكل عادل، فقد تصبح الشركات الكبرى قادرة على الاستفادة بشكل أكبر من الذكاء الاصطناعي مقارنةً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكدت دراسة البدر (2022) أن عدم توفر البنية التحتية والتقنيات الحديثة في بعض المناطق العربية يفاقم من هذا التفاوت.

التحديات الاجتماعية: يمكن أن يؤدي فقدان الوظائف التقليدية إلى مشاكل اجتماعية مثل البطالة، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة اليدوية، وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يؤثر على ما يصل إلى 30% من الوظائف في بعض الاقتصادات النامية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). The second Machine Age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies. W. W. Norton & Company.

<sup>2</sup> - البنك الدولي (2021م). تقرير حول الذكاء الاصطناعي وسوق العمل في الدول النامية. واشنطن: البنك الدولي.

ج. الاستجابة لهذه التحديات:

إعادة تأهيل القوى العاملة: يتطلب الانتقال إلى اقتصاد قائم على الذكاء الاصطناعي إعداد القوى العاملة من خلال برامج تعليمية وتدريبية تتماشى مع متطلبات العصر، وقد أظهرت دراسة الدمرداش (2020) أن التدريب التقني يمكن أن يقلل من تأثير الأتمتة على البطالة بنسبة تصل إلى 40%.

سياسات تنظيمية عادلة: يجب على الحكومات وضع سياسات تضمن توزيع فوائد الذكاء الاصطناعي بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع، كما ينبغي تقديم دعم خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني التقنيات الحديثة.

دعم الابتكار المحلي: يشكل دعم الابتكار المحلي في مجال الذكاء الاصطناعي خطوة أساسية لتقليل الاعتماد على التقنيات المستوردة، وأكدت دراسة الشمري (2021) أن الاستثمار في الدراسة والتطوير المحلي يساهم في تعزيز قدرة الدول العربية على مواكبة التغيرات العالمية.

د. أمثلة عملية من العالم العربي:

قطاع التعليم: أشارت تقارير إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تصميم المناهج وتقييم أداء الطلاب أدى إلى تحسين الكفاءة وزيادة دقة التقييمات.

قطاع الزراعة: تستخدم بعض الدول العربية أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل التربة وتحديد أفضل المحاصيل، مما يساعد على تحسين الإنتاجية وتقليل الهدر.<sup>1</sup>

قطاع الصناعة: يتم استخدام الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في خطوط الإنتاج لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، مما يبرز التأثير الاقتصادي لهذه التكنولوجيا.

يُعد الذكاء الاصطناعي قوة دافعة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، مع تأثيرات متباينة على سوق العمل والاقتصادات العالمية، لتحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا وتقليل آثارها السلبية يتطلب الأمر استثمارات كبيرة في التعليم، التدريب، والابتكار المحلي. كما يجب أن تضمن السياسات الحكومية تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

<sup>1</sup> - العتيبي، سالم (2021م)، تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية: دراسة ميدانية. مجلة تكنولوجيا المعلومات العربية، 13(3)، 63-45. والعلي، محمد (2022م)، أطر قانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. مجلة العلوم القانونية العربية، 10(3)، 63-45.

## تطور التشريعات والسياسات:

يشهد العالم تسارعاً ملحوظاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يستدعي وضع تشريعات وسياسات متطورة تنظم استخدامه وتحد من التحديات التي تنجم عنه.<sup>1</sup> تتعلق هذه التحديات بمجالات متعددة أبرزها الخصوصية، التحيز، والشفافية، مما يتطلب وجود أطر قانونية لضمان تحقيق توازن بين الاستفادة من هذه التقنية المتقدمة وحماية الحقوق الإنسانية.

## أ. التشريعات الدولية الرائدة:

اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR): تُعد اللائحة العامة لحماية البيانات التي أقرها الاتحاد الأوروبي في عام 2018 من أبرز التشريعات التي تستهدف تنظيم جمع البيانات واستخدامها، تفرض هذه اللائحة قيوداً صارمة على كيفية معالجة البيانات الشخصية، وتُلزم المؤسسات بإبلاغ الأفراد بكيفية استخدام بياناتهم وتمنحهم حق طلب حذفها، وتُعتبر هذه الخطوة نموذجاً يمكن للدول الأخرى محاكاته لضمان حماية خصوصية الأفراد في عصر الذكاء الاصطناعي.<sup>2</sup>

المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي: وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ إرشادية لتعزيز استخدام أخلاقي وآمن للذكاء الاصطناعي، تتضمن هذه المبادئ ضمان الشفافية في العمليات الخوارزمية، والمسؤولية القانونية عن القرارات الناتجة عن الأنظمة الذكية.

## ب. الحاجة إلى تشريعات متقدمة:

نظراً للتوسع المستمر في استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الرعاية الصحية، التعليم، والعدالة الجنائية، تظهر الحاجة إلى تطوير أطر تشريعية أكثر تفصيلاً وشمولية، تشمل هذه التشريعات:

تنظيم استخدام البيانات: مع تزايد اعتماد الذكاء الاصطناعي على البيانات الضخمة يصبح من الضروري وضع قواعد صارمة بشأن كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها، أشارت دراسة العتيبي (2021) إلى أن التشريعات في العالم العربي لا تزال بحاجة إلى التطوير لمواكبة هذا المجال.

<sup>1</sup> - Goodman, B., & Flaxman, S. (2017). European Union regulations on algorithmic decision-making and a "right to explanation". AI Magazine, 38(3).

<sup>2</sup> - Goodman, B., & Flaxman, S. (2017). European Union regulations on algorithmic decision-making and a "right to explanation". AI Magazine, 38(3).

ضمان الشفافية: تركز التشريعات المستقبلية على تعزيز الشفافية في الخوارزميات المستخدمة.<sup>1</sup> يتطلب ذلك أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير وأن توفر آليات واضحة لفهم كيفية اتخاذ القرارات.

تعزيز الإنصاف: يجب أن تشمل التشريعات قواعد لمكافحة التحيزات التي قد تظهر في الأنظمة الذكية، على سبيل المثال قد تتطلب التشريعات استخدام بيانات متنوعة وشاملة لتدريب الخوارزميات لضمان اتخاذ قرارات عادلة ومنصفة.

تحديد المسؤولية القانونية: يُعد تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الذكاء الاصطناعي من القضايا المعقدة، فقد أشارت دراسة البدر (2022) إلى أن غياب إطار قانوني واضح يعرقل المحاسبة في حالات القرارات الخاطئة.

### ج. التحديات في تطوير التشريعات:

الاختلاف بين الدول: تختلف قدرة الدول على تطوير التشريعات بسبب التفاوت في البنية التحتية التقنية والقانونية، بينما قطعت دول مثل الإمارات والسعودية خطوات كبيرة في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي لا تزال بعض الدول الأخرى تعاني من غياب الأطر القانونية المناسبة.<sup>2</sup>

التوازن بين الابتكار والتنظيم: يمثل تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وضمان التنظيم القانوني تحديًا كبيرًا، فالتشريعات الصارمة قد تحد من الإبداع وتثني الشركات عن تبني التقنيات الجديدة.

### د. المبادرات العربية:

بدأت بعض الدول في العالم العربي في تطوير سياسات لتنظيم الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال:

الإمارات العربية المتحدة: أطلقت استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031 التي تتضمن تطوير أطر تنظيمية متقدمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

<sup>1</sup> - Veale, M., & Binns, R. (2017). Fairer machine learning in the real world: Mitigating discrimination without collecting sensitive data. *Big Data & Society*, 4(2).

<sup>2</sup> - العلي، محمد (2022م)، مرجع سابق: 45-63.

المملكة العربية السعودية: أصدرت قوانين لحماية البيانات الشخصية تشمل معايير لاستخدام البيانات في الذكاء الاصطناعي.<sup>1</sup>

تُعد التشريعات والسياسات عاملاً حاسماً في ضمان استخدام آمن وعادل للذكاء الاصطناعي، إن تطوير أطر قانونية شاملة يُمثل تحدياً ولكنه ضرورة لضمان حماية الحقوق الإنسانية وتعزيز الثقة في هذه التقنية المتقدمة.

#### خاتمة:

تناولت الدراسة الراهنة تأثير الذكاء الاصطناعي على التحليل الإحصائي، حيث استعرضت الإشكالات التي تواجه استخدامه والمآلات المحتملة لتبنيه، وتأتي أهمية الذكاء الاصطناعي من كونه أداة فعالة في تحليل البيانات وتحقيق الكفاءة، إلا أن التحديات المرتبطة به تتطلب اهتماماً متزايداً لضمان استخدام آمن وأخلاقي، قدمت الدراسة رؤية شاملة للتحديات التي تشمل التحيز الخوارزمي، قضايا الخصوصية، وفقدان الشفافية، إلى جانب تسليط الضوء على الفرص المتمثلة في تحسين الكفاءة ودعم عمليات اتخاذ القرار.

#### النتائج:

##### أولاً: إشكالات الذكاء الاصطناعي في التحليل الإحصائي:

1. التحيز الخوارزمي: أظهرت النتائج أن التحيز في الخوارزميات يمثل تحدياً جوهرياً، حيث تعكس النماذج الذكية التحيزات الموجودة في البيانات المستخدمة لتدريبها، يؤدي ذلك إلى قرارات غير عادلة تؤثر على المجموعات السكانية الأقل تمثيلاً.

2. الخصوصية وحماية البيانات: يعد جمع وتحليل البيانات الشخصية في أنظمة الذكاء الاصطناعي تهديداً للخصوصية، مما يتطلب تبني تقنيات مثل التشفير المتقدم وتطبيق قوانين صارمة لحماية البيانات.

3. فقدان الشفافية: برزت مشكلة "الصندوق الأسود" كإحدى الإشكالات التي تعيق فهم كيفية اتخاذ الأنظمة الذكية لقراراتها. هذا يؤثر على ثقة المستخدمين ويدعو إلى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير.

<sup>1</sup> - الشمري، خالد (2021م)، الابتكار المحلي في الذكاء الاصطناعي: دراسة حالة الدول الخليجية. مجلة الدراسة العلمي العربي، 8(2)، 34-50.

## ثانياً: المآلات المحتملة:

1. تحسين الكفاءة: أظهرت الدراسة قدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين الكفاءة في التحليل الإحصائي من خلال تقليل الوقت اللازم للمعالجة وتقليل الأخطاء البشرية.
2. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية: يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى أتمتة العديد من الوظائف التقليدية، مما يشكل تحديات مثل البطالة، لكنه في المقابل يساهم في إيجاد وظائف جديدة تتطلب مهارات تقنية متقدمة.
3. تطور التشريعات والسياسات: أوضحت الدراسة أن التشريعات الحالية غير كافية لمواكبة التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهناك حاجة ماسة لتطوير أطر قانونية تُركز على حماية البيانات، مكافحة التحيز، وضمان الشفافية.

## التوصيات:

1. تعزيز الدراسة العلمي: الاستثمار في الأبحاث المتعلقة بالتحيز الخوارزمي، الخصوصية، والشفافية لتطوير حلول تقنية فعالة.
2. تعزيز التعاون بين القطاعات: تشجيع التعاون بين الحكومات، المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص لتطوير تشريعات وسياسات تُواكب تطورات الذكاء الاصطناعي.
3. التعليم والتوعية: تنفيذ برامج تعليمية توعوية لتأهيل الأفراد والمؤسسات لفهم استخدامات الذكاء الاصطناعي وآثاره.
4. تحفيز الابتكار المحلي: دعم الابتكار المحلي في تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقليل الاعتماد على التقنيات المستوردة وضمان تلبية احتياجات المجتمع المحلي.

يمثل الذكاء الاصطناعي خطوة ثورية في مجال التحليل الإحصائي، حيث يوفر فرصاً هائلة لتحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء، إلا أن الإشكالات المتعلقة بالتحيز، الخصوصية، والشفافية تظل تحديات أساسية تتطلب اهتماماً جاداً، ولتحقيق أقصى استفادة من هذه التقنية يجب التركيز على تطوير تشريعات وسياسات تدعم الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، مع ضمان استفادة جميع الفئات المجتمعية منه، يظل

تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الإنسانية هدفًا رئيسيًا في مسار تبني الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وعادل.

### قائمة المراجع :

1. أبو عيشة، محمود (2020م)، التحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي: الأسباب والحلول. مجلة الأبحاث التكنولوجية العربية، 15(2).
2. البدر، ناصر (2022م)، التفاوت الاقتصادي وتأثيرات الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. مجلة التطوير التكنولوجي، 14(1).
3. البدر، ناصر (2022م)، تحديات وضع التشريعات للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية. مجلة التطوير التكنولوجي، 14(1).
4. البدر، ناصر (2022م)، تحسين الكفاءة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الوطن العربي. مجلة التطوير التكنولوجي، 14(1).
5. البدر، ناصر (2022م)، تعزيز الشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية. مجلة التطوير التكنولوجي، 13(1).
6. البنك الدولي (2021م)، تقرير حول الذكاء الاصطناعي وسوق العمل في الدول النامية. واشنطن: البنك الدولي.
7. التميمي، أحمد (2020م)، تأثير الذكاء الاصطناعي على خصوصية البيانات: دراسة تحليلية. مجلة الأبحاث القانونية العربية، 15(3).
8. الدمرداش، عادل (2020م)، التدريب التقني كحل لمواجهة تحديات الأتمتة. مجلة الموارد البشرية العربية، 12(4).
9. الدمرداش، عادل (2020م)، تأثير التوعية على حماية الخصوصية في العصر الرقمي. مجلة الأبحاث الاجتماعية، 11(1).
10. الدمرداش، عادل (2021م)، أثر التحيز الخوارزمي على المجتمع: دراسة تحليلية. مجلة علوم الحاسوب العربية، 12(3).

11. الدمرداش، عادل (2021م)، تقنيات الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير: مراجعة نقدية. مجلة الابتكار الرقمي، 9(4).
12. الشمري، خالد (2021م)، الابتكار المحلي في الذكاء الاصطناعي: دراسة حالة الدول الخليجية. مجلة البحث العلمي العربي، 8(2).
13. الشمري، خالد (2021م). حماية البيانات في المملكة العربية السعودية: بين النظرية والتطبيق. مجلة البحث القانوني، 9(2).
14. الشمري، خالد (2022م)، قوانين حماية البيانات في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة التشريعات العربية، 10(5).
15. العتيبي، سالم (2020م)، قضايا الشفافية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. مجلة العلوم التقنية، 11(3).
16. العتيبي، سالم (2021م)، التشريعات العربية في ظل تطور الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية. مجلة التشريع الرقمي، 12(4).
17. العتيبي، سالم (2021م)، الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية في العالم العربي. مجلة تكنولوجيا المعلومات العربية، 12(2).
18. العتيبي، سالم (2021م)، تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل العربي: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد الرقمي، 15(3).
19. العتيبي، سالم (2021م)، تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية: دراسة ميدانية. مجلة تكنولوجيا المعلومات العربية، 13(3).
20. العساف، محمد (2021م)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: حماية الخصوصية كأولوية. مجلة الفكر القانوني، 8(4).
21. العلي، محمد (2021م)، فقدان الشفافية في الذكاء الاصطناعي: تحديات وحلول. مجلة أبحاث التكنولوجيا العربية، 15(2).
22. العلي، محمد (2022م)، أطر قانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. مجلة العلوم القانونية العربية، 10(3).

23. العلي، محمد (2022م)، الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات. مجلة العلوم التطبيقية العربية، 10(2).
24. العلي، محمد (2022م)، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة في القطاع الصحي. مجلة العلوم التطبيقية العربية، 10(2).
25. النمر، سامي (2022م)، التحيز في الذكاء الاصطناعي: أبعاده وتأثيراته على سوق العمل. مجلة دراسات الذكاء الاصطناعي، 10(1).
26. Autor, D. H. (2015). Why are there still so many jobs? The history and future of workplace automation. *Journal of Economic Perspectives*, 29(3).
27. Bertsimas, D., King, A., & Mazumder, R. (2016). Best subset selection via a modern optimization lens. *The Annals of Statistics*, 44(2).
28. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). *The second Machine Age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies*. W. W. Norton & Company.
29. Doshi-Velez, F., & Kim, B. (2017). Towards a rigorous science of interpretable machine learning. arXiv preprint arXiv:1702.08608.
30. Dwork, C., & Roth, A. (2014). The algorithmic foundations of differential privacy. *Foundations and Trends® in Theoretical Computer Science*, 9(3–4).
31. Goodman, B., & Flaxman, S. (2017). European Union regulations on algorithmic decision-making and a "right to explanation". *AI Magazine*, 38(3).
32. Jordan, M. I., & Mitchell, T. M. (2015). Machine learning: Trends, perspectives, and prospects. *Science*, 349(6245).
33. Lipton, Z. C. (2018). The mythos of model interpretability. *Communications of the ACM*, 61(10).
34. Obermeyer, Z., Powers, B., Vogeli, C., & Mullainathan, S. (2019). Dissecting racial bias in an algorithm used to manage the health of populations. *Science*, 366(6464).

35. Shokri, R., Stronati, M., Song, C., & Shmatikov, V. (2017). Membership inference attacks against machine learning models. 2017 IEEE Symposium on Security and Privacy (SP).
36. Veale, M., & Binns, R. (2017). Fairer machine learning in the real world: Mitigating discrimination without collecting sensitive data. *Big Data & Society*, 4(2).



## حماية الأطفال أثناء الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني

### The Protection of Children During Wars in Islamic Law and International Humanitarian Law

أ.د. مسفر بن علي القحطاني (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية)

Prof. Misfer Bin Ali Al Qahtani (King Fahd University of Petroleum and Minerals (KFUPM), KSA)

#### Abstract:

Between Islam are the categories that must be fought and those that should not be fought in many hadiths, and the reports of the Companions in which no one disagreed, this is considered a rule in dealing with combatants and civilians, and this legal distinction between combatants and civilians is one of the most important ancient human rights documents that are considered a unique feature of Islamic law, while the world in the East and West is mired in brutal wars without distinction.

Children are among the most affected victims of wars, which have led them to extremely miserable outcomes and conditions, either by participating in them, falling victim to them, or fleeing from them, falling into the clutches of illegal migration traffickers and exploiting them in the worst way. This research discusses the protection of these children according to Sharia and international humanitarian law.

**Keywords:** Children - International Humanitarian Law - Migration - War - Human Rights

## مستخلص:

بيّن الإسلام الفئات التي يجب قتالها والتي لا يجب قتالها في العديد من الأحاديث الشريفة، وتقارير الصحابة التي لم يخالف فيها أحد، فهذه تعتبر قاعدة في التعامل مع المقاتلين والمدنيين، وهذه التفرقة القانونية الشرعية بين المقاتلين والمدنيين من أهم الوثائق الحقوقية القديمة التي تعتبر ميزة فريدة للشريعة الإسلامية، بينما العالم في الشرق والغرب غارق في الحروب الوحشية دون تفريق.

والأطفال من أشد ضحايا الحروب تضررا، وأدت بهم إلى مآلات وأحوال شديدة البؤس، إما بالمشاركة فيها، أو الوقوع ضحية لها، أو الهروب منها والوقوع في براثن تجار الهجرات غير الشرعية واستغلالهم أسوأ استغلال. وهذا البحث يناقش حماية هؤلاء الأطفال حسب ما جاء في الشريعة والقانون الدولي الإنساني.

الكلمات المفتاحية: أطفال- القانون الدولي الإنساني- الهجرة- الحرب- حقوق الإنسان.

## مقدمة:

تطلق تسمية حقوق الإنسان في العصر الحديث على الحقبة التاريخية الواقعة بين بداية القرن 17 ومنتصف القرن 20م.

وتتميز هذه المرحلة عن سابقتها ببروز اهتمام مكثف بحقوق الإنسان، وإحدى مظاهر ذلك الاهتمام هو عدد الاتفاقات الدولية التي تضمنت حماية الوجود القانوني للفرد والقضاء على كل محاولة تشبه الإنسان بالسلع.

إن البداية الحقيقية للاهتمام بمسألة حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، وأما قبل ذلك فكان الفرد بالنسبة للدولة مواطنا هامشيا، وهذا بالرغم من أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى قد عرفت مضامين واتفاقات خاصة بحقوق الإنسان في إطار منظمة العمل الدولية ووثائق عصبة الأمم.

وفي المقابل نعرف يقينا أن الشريعة الإسلامية في نصوص الوحي المنزل قد سبقت تلك المواثيق بأكثر من 1300 عام ولا تزال تلك النصوص الحقوقية وتفسيراتها الفقهية مثلا ناصعا لأسبقية الشريعة وكمالها وجمالها

بهذا الاهتمام العظيم بالإنسان وحقوقه بشكل متكامل ومتوازن ومفصل بما لا يوجد في أي نظام أو ميثاق أممي.

يقوم هذا البحث على سؤالين رئيسيين:

الأول: ما هو الموقف الدولي من النزاعات المسلحة في مقابل ما جاء في الشريعة الإسلامية؟

الثاني: ما مدى عناية المواثيق الدولية بهجرة الأطفال أثناء الحروب، وهل هناك ثغرات في ذلك؟

وسيتم اتباع منهج الاستقراء والاستدلال في مسائل هذا البحث، مقتفياً طريقتهم في التوثيق والنقل والاقتباس، علماً أن الدراسات في ذلك كثيرة في مجالها الحقوقي ومجالها القانوني والسياسي، وأهم المراجع في ذلك:

- الوجيز في القانون الدولي الإنساني، الدكتور بن عمران انصاف، دار الحامد 2019.

- القانون الدولي الإنساني بين فاعلية النصوص وتغيب التطبيق، الدكتور عبداللطيف دحيه، دار وائل للنشر 2018.

- حقوق الإنسان في ضوء مقاصد الشريعة مقارنةً بالمواثيق الدولية، مسفر بن علي القحطاني، مركز البحوث والتواصل المعرفي 2018.

- الأطفال والحرب، الأستاذ أحمد شيخاني، دون دار نشر.

- الأطفال في الحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نشر في 2009.

ونلاحظ أن الكتب والأبحاث في مجال الأطفال في الحروب وانعكاساتها المتعددة عليهم من الموضوعات القليلة في المكتبة العربية حسب اطلاع الباحث، ولهذا ينبغي الدخول في هذا الموضوع لأهميته ومعاصرتها خصوصاً لما يحدث في غزة هذه الأيام، فقد ذكرت صحيفة الجزيرة السعودية في عددها الصادر يوم 3 مارس 2024: "أفادت وزارة الصحة الفلسطينية بارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين في العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة لليوم الـ149 على التوالي إلى 30410 شهداء، والجرحى إلى نحو 71700 جريح، معظمهم من الأطفال والنساء" وبعضهم ذكر أن 70% من الضحايا أطفال ونساء!!

ويقع هذا البحث في مقدمة ومطلبين وخاتمة:

أولاً: حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني.  
ثانياً: حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة والحماية الدولية.  
والخاتمة وفيها أهم النتائج.

المطلب الأول: حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني

من منطلق أن مجرد النص على الحقوق والحريات في دستور الدولة وقوانينها الداخلية ووضع الضمانات لحمايتها لم يعد كافياً ليتمتع الإنسان فعلاً بحقوقه، بدأت ضرورة الاعتماد على ضمانات دولية أخرى، والتي بإمكانها أن تحقق حماية فعالة لحقوق الإنسان وحرياته. وكانت أولى مظاهر الجهود التي بدلت من أجل ذلك في القانون الدولي تتمثل في:

إلغاء الرق في كافة أشكاله و منع تجارة الرقيق، و ظهر الاهتمام بذلك منذ بداية القرن 19 حيث أبرمت عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكانت أولى المواثيق عامي 1814-1815م وهي معاهدة باريس للسلام، وإعلان مؤتمر فيينا 1815م .

كما تمت مكافحة بعض المظاهر الماسة بحقوق الإنسان، مثل: مكافحة التجارة في المخدرات و تعاطيها منذ سنة 1912م، حيث أبرمت بخصوصها في تلك السنة عدة اتفاقيات.

وفي عهد عصبة الأمم التي أنشئت سنة 1919م عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف الأساس لهذه المنظمة هو الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثانية، وهو ما لم تستطع تحقيقه.

وبعد ويلات الحرب العالمية الثانية وما سببته من انتهاكات واسعة وخطيرة لحقوق الإنسان، تقرر إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وقيام هذه المنظمة أوكل إلى جهاز من أجهزتها ألا وهي لجنة حقوق الإنسان مهمة إعداد نص وثيقة عالمية لحقوق الإنسان، وكان تحقيق هذه الوثيقة نتاج مشترك للعديد من الشخصيات العالمية وعلى رأسها الأعضاء الرئيسيين للجنة حقوق الإنسان وهم: السيدة إيلانور روزفلت من الولايات المتحدة الأمريكية والسيد شانغ من الصين -نائب رئيس اللجنة- والسيد شارل مالك من لبنان - مقرر اللجنة- والسيد روني كاسن من فرنسا وكذا السيد هنفري من كندا. وإلى جانب هذه الشخصيات أسهمت الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في تحقيق هذه الوثيقة.

وبعد ذلك صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصياغته، وصدرت المصادقة في العاشر من ديسمبر عام 1948م، إذ امتنعت عن التصويت ثماني دول، وصوّتت بالموافقة ثمانٍ وأربعون دولة.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتكون من 30 مادة مقسمة إلى أقسام مختلفة، فجزء منها ينص على الحقوق المدنية والسياسية وجزء آخر ينص على الحقوق الثقافية والاجتماعية.

• يبدأ الإعلان بمقدمة توضح السبب من وراء تبني مثل هذا الإعلان وعلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الميثاق. لقد تم تبني الميثاق بعد أن شهد العالم حربين عالميتين مدمرتين إذ أنشأ العالم بعد الحرب العالمية الأولى عصبة الأمم من أجل أن تقوم بحفظ الأمن والسلام الدوليين ولمنع تكرار مثل هذه الحرب إلا أن عصبة الأمم فشلت في تحقيق أهدافها، حيث شهد العالم حرباً عالمية أكثر دموية من الحرب التي سبقتها وبالتالي اجتمعت دول العالم وقامت بإنشاء هيئة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الأمن والسلام، وبعد ثلاثة أعوام من تأسيسها قامت بتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

• تحتوي البنود الخمسة الأولى على أن الناس جميعاً متساوون ولا فرق بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو أي صفة من الممكن أن يقوم على أساسها تفرقة وتمييز كما تنص على ضرورة تحريم العبودية وعلى حق كل شخص في الحياة.

• و المواد من 6 - 10 تحتوي على بنود تتعلق في حق كل شخص بالمحاكمة القانونية العادلة وأن جميع الأشخاص سواسية أمام القانون.

• والمواد من 11- 15 تنص على حرية الشخص في التنقل والسفر، ودون التعرض لأي تدخل كما لا يجوز لأي قوة أن تدخل في شؤون الأشخاص والحق في الحصول على الجنسية ولا يحق لأي شخص أن يحرم شخصاً من جنسيته.

• البنود 16-18 نصت على الحق لأي شخص في تأسيس عائلة، والحق في أن يتمتع بملكية خاصة له.

• البنود 17-24 نصت على حرية التعبير وحرية الشخص في تأسيس الجمعيات والمؤسسات والحق في أن يشترك في المؤسسات الحكومية التابعة للدولة، والحق في الحصول على وظيفة وفرصة للعمل والحق في الحصول على استراحة من العمل.

• البنود 25-30 تنص على حرية الشخص في التعليم وضرورة الحصول على مستوى لائق من المعيشة وعلى ضرورة تمتع جميع الأشخاص بالحقوق والحريات التي ذكرت في الإعلان.

هذا الإعلان مع العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثلان ما يسمى بـ: الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وغالب دول العالم تقرّ بهما؛ إما من خلال المصادقة عليهما والالتزام ببنديهما وإما من خلال التوقيع الأولي عليهما واستكمال الدول مراجعة أنظمتها للمصادقة النهائية عليهما.<sup>1</sup>

### ملاحظات نقدية حول السياق التاريخي لحقوق الإنسان:

بعد هذه المقدمة الموجزة عن ضرورة وجود ضمانات دولية تحمي حقوق الإنسان؛ يمكن إدراج بعض الملاحظات النقدية باختصار على النحو الآتي:

أولاً: تطور تاريخ حقوق الإنسان منذ القدم حتى هذا العصر الحديث في العناية بالإنسان وحقوقه، ولكن التشريعات الملزمة بالمحافظة عليها دون تمييز وتطبيقها دون تمييز لا تزال في عالمنا اليوم دون المستوى المطلوب من حيث الالتزام، فحقوق إنسان الغرب ليست مثل حقوق إنسان الشرق، وتعامل الدول العظمى مع قضايا حقوق الإنسان جعل منه ملفاً يخرج عند تحقق مصالحهم السياسية وليس الدفاع عن الإنسان بغض النظر عن لونه ودينه ودولته.

ثانياً: إن التطور الملفت لحقوق الإنسان بدأ مع الدين، ونشأ مع تعليماته المنظمة للإنسان، ولكن انحراف رجال الدين خصوصاً في اليهودية والمسيحية هو الذي حوّل المبادئ السامية إلى ممارسات تقمع الحريات وتزج بالإنسان في الحروب الكارثية ولقرون من الزمن، ولا تزال بعض الأصوات السياسية والإعلامية تحاول ربط الإرهاب بالدين والعنف بالانتماء له، بينما الحقائق تثبت خلاف ذلك حسب ما قرره الباحثة البريطانية كارين ارمسترونغ في مسحها الموسوعي لتاريخ العنف والصراعات الدينية<sup>2</sup>. فالدين في أصله جاء لإصلاح الفرد

<sup>1</sup> ينظر: حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، يوسف حسن يوسف، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى 2011، ص166، المرتكز في حقوق الإنسان، للمحامي نزيه شلالا، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010م، 31-46.

<sup>2</sup> ينظر: كتاب: حقول الدم، الدين وتاريخ العنف، كارين ارمسترونغ، ترجمة: أسامة غاوجي، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى 2016م.

والمجتمع وما طرأ على الدين من تفسيرات ومظاهر أنتجها المتطرفون والغلاة فلا ينبغي أن تدخل في أصل الدين النقي من تلك الانحرافات.

ثالثاً: بدأ العالم يتعلم من أخطائه التي أنتجت أسوأ الحروب في تاريخ الإنسانية، فبعد الحرب العالمية الثانية التي خلّفت عشرات الملايين من الضحايا، اقتنع العالم الغربي بضرورة السعي لتقنين الأمن والسلام من خلال مواثيق الأمم المتحدة، ولكن للأسف أن تلك الدول التي ذاقت ويلات الحروب هي التي اجتاحت العالم مرة أخرى في ممارسة بشعة ضد الدول الإفريقية والآسيوية بما عرف بالاستعمار، وخلّف هذا الاستعمار -خارج أوروبا وأمريكا- الملايين من الضحايا والدمار الهائل لتلك المجتمعات، ومحاولة وضعها تحت التبعية حتى بعد خروجهم منها، كل ذلك مورس بعد توقيعهم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما يجعل موضوع حقوق الإنسان موضوعاً ملتبساً وحاضراً بقوة رغم كل صور التقدم الإنساني الذي يشهده العالم، وذلك من أجل ترسيخ حقيقة الأمن والسلام والعدالة كحق مكفول لكل شعوب الأرض بلا تمييز.

رابعاً: انطبع في مواثيق حقوق الإنسان العالمية ثقافة الغرب الخاصة وتطوراتها الفكرية ومواقفه من الدين والثقافات الأخرى، فأصبحت الحرية بمفهومها الليبرالي الغربي هي المفهوم الوحيد الذي يؤمن بها الأوروبيون والأمريكان ويجب أن يعترف به العالم، دون اعتبار لبقية الحريات ذات الدلالة المتناغمة مع الدين أو ثقافة الإنسان الشرقي على سبيل المثال، وهذه القيم الغربية الحداثية وما بعد الحداثة التي كُتبت بها مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والطفل والحياة الاجتماعية أصبحت هي التي تشكل القيم العليا للعالم أجمع ومخالفتها تعني حينئذ مخالفة مبادئ حقوق الإنسان، هذا المعيار الغربي الضيق لحقوق الإنسان لا يجعل هذه المواثيق محترمة إلا في دوائر خاصة وتابعة للمنظومة الغربية، بينما الأصل في ميثاق حقوق الإنسان هو الاعتراف بجميع الثقافات واللغات التي تشكل فسيفساء العالم كله.<sup>1</sup>

هذا المطلب سيتناول حقوق المدنيين في النزاعات والحروب المسلحة، وهذا الموضوع يثبت بشكل جلي مدى التطبيق العملي لحقوق الإنسان؛ بل هو الاختبار الحقيقي لضميره الإنساني، وفي هذا الموضوع الهام والمعاصر بسبب كثرة النزاعات المسلحة في العالم، سيتم بيان أهم مقاصد الشريعة في إثبات هذا الحق مقارنة بالمواثيق الدولية، من خلال المسائل الآتية:

<sup>1</sup> ينظر: الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان، محمد سبيلا، نشر المركز الثقافي العربي، طبعة 2010م.

## أولا: حماية الإنسان وكرامته في أي زمان ومكان من أعظم مقاصد الدين:

سبق أن ذكرنا عِظم و حرمة الحياة الإنسانية، وأن الكرامة هي حق مكفول لكل البشر مهما اختلفت أعراقهم وأجناسهم، وعلى ذلك مدار أحكام الدين والدنيا، ويقول الشيخ علال الفاسي: "المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة ومن صلاح في العقل وفي العمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها وتديير لمنافع الجميع".<sup>1</sup>

فصلاح الأرض لا يتم إلا بصلاح الإنسان واستقرار حياته ومعاشه، بعيدا عن المنازعات والمنغصات، ولذلك جاء حفظ الأنفس وحماية كرامة الفرد من أعظم الضروريات الشرعية بعد حفظ الدين.

وحماية المدنيين حتى من غير المسلمين في الشريعة هو الأصل دون التفريق بينهم وبين المسلمين، ففي النزاعات المسلحة يتم النظر إلى الحياة الإنسانية أيا كانت هذه النفس، مادامت بعيدة عن الاعتداء والقتال، وقد حرص فقهاء الإسلام على تلازم الفقه والواقع، حتى أصبح فقهم يمشي على وزن واقعهم كما قررتة النصوص الكثيرة الداعية للسلم، وتضافرت نصوص الشريعة من أجل تأمين الحماية الضامنة لأصل تكريم بني آدم، الذي أشار إليه قوله تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" [الإسراء:70]، ولفظ التكريم جامع لمعنى العناية وضوابط الحماية.

وانطلاقا من قول الله تعالى "وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" [البقرة:190]، والتعدي في الآية الكريمة، يعني الظلم وتجاوز الحد والحق، وأعلى مراتب تلك العداوة انتهاك الحرمات الماسة بحياة الناس، ومن ثمَّ جاء النبي الإلهي عن الاعتداء بشكل مطلق ليشمل كل الأشخاص والحالات، ومن ثمَّ فإنه حرم كل أشكال الأذى.<sup>2</sup>

## ثانيا: أهم التشريعات الإسلامية لحفظ حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة:

النزاعات المسلحة أيا كانت حروبا مباشرة بين الدول أو حروبا أهلية أو ثورات وفتن داخلية، كلها لها ذات الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالمدنيين وحمايتهم.

<sup>1</sup> مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علال الفاسي، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الطبعة الخامسة 1993م، ص 45.

<sup>2</sup> ينظر: كتاب حقوق الإنسان زمن الحرب في الشريعة الإسلامية، جمال الذيب، دار الكتاب الثقافي، أريد، ص 81.

وقد بيّن الإسلام الفئات التي يجب قتالها والتي لا يجب قتالها في العديد من الأحاديث الشريفة، وتقريرات الصحابة التي لم يخالف فيها أحد، فهذه تعتبر قاعدة في التعامل مع المقاتلين والمدنيين، وهذه التفرقة القانونية الشرعية بين المقاتلين والمدنيين من أهم الوثائق الحقوقية القديمة التي تعتبر ميزة فريد للشريعة الإسلامية، بينما العالم في الشرق والغرب غارق في الحروب الوحشية دون تفريق.

وأهم النصوص القرآنية التي جاءت في بيان من يجوز توجيه القتال إليهم باعتبارهم مقاتلين ومن لا يجوز توجيه العمليات الحربية ضدهم، قوله تعالى: " وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا أَنْ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ " [البقرة 190].

وجاء في بيان هذه الآية الكريمة الكثير من النصوص، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: " اخرجوا بسم الله تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله لا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع " (رواه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس، 257/4، وقال المحقق أحمد شاكر: إسناده حسن).

كما ترجم هذه القواعد المقاصدية في حماية المدنيين، أبو بكر رضي الله عنه، فقد جاء في الأثر أن أبا بكر رضي الله عنه لما بعث الجنود نحو الشام وأمر عليهم، يزيد بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وشريحيل بن حسنة، مشى مع أمراء جنوده يودعهم، حتى بلغ ثنية الوداع، فقالوا: يا خليفة رسول الله: أتمشي ونحن ركبان؟ فقال: إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله، ثم جعل يوصيهم، فقال: "أوصيكم بتقوى الله، اغزوا في سبيل الله، فقاتلوا من كفر بالله، فإن الله ناصر دينه، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تجبنوا، ولا تفسدوا في الأرض، ولا تعصوا ما تؤمرون، فإذا لقيتم العدو من المشركين إن شاء الله فادعوهم إلى ثلاث خصال، فإن هم أجابوك فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم: ادعوهم إلى الإسلام، فإن هم أجابوك فاقبلوا منهم وكفوا عنهم، ثم ادعوهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، فإن هم فعلوا فأخبروهم أن لهم مثل ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، وإن هم دخلوا في الإسلام واختاروا دارهم على دار المهاجرين فأخبروهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي فرض على المؤمنين، وليس لهم في الفبيء والغنائم شيء حتى يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا أن يدخلوا في الإسلام فادعوهم إلى الجزية، فإن هم فعلوا فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، وإن هم أبوا فاستعينوا بالله عليهم فقاتلوهم إن شاء الله، ولا تُغرِقنَّ نخلاً، ولا تُحرقنَّها، ولا تعقروا بهيمةً ولا شجرةً تثمر، ولا تهدموا بيعةً، ولا تقتلوا الولدان ولا الشيوخ، ولا النساء، وستجدون أقواماً حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له" (ينظر: السنن الكبرى للبيهقي 85/9).

هذه النصوص والمواقف تعتبر منارة افتخار للأمة الإسلامية ودليل رحمتها للعالمين، ويمكن بيان ذلك ببعض التفصيل، من خلال ذكر أهم الطوائف المحمية في الشريعة أثناء النزعات المسلحة، ومنها:

#### أ-رجال الدين:

ورد النص الصريح على عدم قتال رجال الدين، كما سبق ذكره في حديث النبي عليه الصلاة والسلام ووصية أبي بكر لأمرائه والتي قال فيها، " أنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له"، فالإسلام قد منع التعرض للصوامع وأهلها أثناء الحروب؛ وليس في وقت السلم، وهذا من باب الأولى حماية لغير المقاتلين، أما إذا حملوا السلاح وتخلوا عن مكان الحماية وصاروا في ميدان المعركة فيصبحون حينئذٍ من المقاتلين.

فهذا المبدأ العظيم في الإسلام هو ما دفع المسلمون لأجله كي يقاتلوا المعتدين، فالإسلام حارب لأجل حرية العقيدة وحرمة أماكن العبادة، كما في قوله تعالى "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتِ كُلُّ نَفْسٍ بِالَّذِي أَلْمَزْتُمْ لِهَا وَنَلْبِغُكَ فِيهَا وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ أَنْ اللَّهُ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ" [الحج 40]. وقد أوضحت الآية الكريمة أنه لا فرق بين أماكن العبادة سواء كانت مساجد أو بيوع أو صوامع من حيث الحرمة، وسبق بيان حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم في النكير على من يقتل الرهبان كما في قوله: " ولا أصحاب الصوامع".

#### ب-الأطفال والعجزة:

والمقصود بالأطفال الصغار الذين لم يبلغوا سن البلوغ الشرعي، والذي حددته معظم المذاهب بتمام البلوغ الطبيعي أو بتمام الخامسة عشر من العمر، وهؤلاء في الغالب ليسوا من أهل القتال، وحتى لو أخذوا بالقهر. وقد ثبت النهي عن قتل هذه الفئة كما جاء في حديثه عليه الصلاة والسلام أن الأسود بن السريع قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وغزوت معه فأصبت ظفراً، وقتل الناس يومئذٍ حتى قتلوا الولدان - وقال مرةً الذرية -، فقال رجل: يا رسول الله إنما هم أبناء المشركين، ثم قال: "ألا لا تقتلوا الذرية ألا لا تقتلوا الذرية ألا لا تقتلوا الذرية، فإن كل نسمية تولد على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها فأبواها يهودانها أو ينصرانها" (رواه الهيثمي في مجمع الزوائد، 315/5، وقال عنه: بعض أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح).

ويلحق بالأطفال؛ العجزة والمجانين والمعتهون والعميان المقعدون، " لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ " [الفتح 17]، فإذا كانوا هؤلاء معذورين عن القتال بسبب عجزهم، فهم أيضا من أهل العذر في عدم جواز قتالهم.<sup>1</sup>

### ج-النساء:

هذه الفئة من المدنيين لها حصانة خاصة من القتل بحكم أنها لا تقاتل، وقد أكدت السنة العملية ذلك، ويروي في حكم قتل المرأة، الصحابي الجليل رباح بن الربيع بن صيفي الأسيدي قل: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: "انظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ؟" فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ. فَقَالَ: "ما كانت هذه لتقاتل" قال: وعلى المُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَبَعَثَ رَجُلًا. فَقَالَ: "قُلْ لَخَالِدٍ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا" (رواه أبو داود في سننه، رقمه: 2669، وصححه الألباني في تعليقه عليه) والعسيف هو العبد الرقيق أو الأجير، فهو كذلك لا يقتل في الحرب.

وهذا متفق عليه عند غالب الفقهاء<sup>2</sup>، لأن المرأة الأصل أنها ضعيفة ولا تدخل الحروب لشراستها على طبعها الرقيق والضعيف، لكنها لو حملت السيف وقاتلت فإنها تقتل من باب الدفاع عن النفس، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ يَوْمَ الْخُنْدَقِ فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ هَذِهِ؟ قَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَ: نَارَعْتَنِي سَيْفِي. قَالَ: فَسَكَتَ" (رواه أحمد في مسنده، 1/256).

### د-التجار والزراع:

فالتجار والمزارعين والصنّاع وأصحاب المهن والحرف غالبا ليسوا أهل قتال، وغالب عملهم هو الخدمة والسوق، لذلك لا يدخلون في أحكام المقاتلين، مالم يحملوا السيوف ويقاتلوا المسلمين، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "اتقوا الله في الفلاحين، الذين لا ينصبون لكم الحرب"، وقال الأوزاعي: "لا يقتل الحرّات"<sup>3</sup>، وروى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: "كُنَّا لَا نَقْتُلُ تُجَّارَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (رواه البيهقي في مجمع الزوائد 4/76، وقال فيه: فيه الحجاج بن أرطأة وهو مدلس وبقية رجاله

<sup>1</sup> ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، وهبه الزحيلي، دار الفكر، 8/5855.

<sup>2</sup> ينظر: المغني لابن قدامة المقدسي، تحقيق التركي والحلو، دار عالم الكتب، 9/312، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد القرطبي، دار الحديث 2004م، 1/327. شرح النووي على مسلم، دار أحياء التراث العربي، طبعة 1392هـ، 12/44-48.

<sup>3</sup> ينظر: المغني لابن قدامة 9/313. وللاستزادة ينظر: كتاب: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب، نادبة مصطفى، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1996م، ص 44-54.

رجال الصحيح)، فمن كانت حالته أن غالب أمره ليس من أهل القتال؛ فإنه يكون محميا في شريعتنا الإسلامية مثل الشيوخ والنساء والأطفال.

ثالثا: المقصد الشرعي من حماية الأسرى وضبط أسلحة الاقتتال عند النزاعات المسلحة:

#### أ- حماية الأسرى:

اعتبر الإسلام أسير الحرب بعد وقوعه في الأسر بمثابة مدني أعزل، ومن ثم منع الإسلام قتل الأسرى بل أمر باتباع أكثر الأساليب رحمة ورفق معهم، والقرآن الكريم قد امتدح إطعام الأسير<sup>1</sup> والمسكين واليتيم ويعتبره عملاً من الأعمال الصالحة حيث يقول تعالى: " وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا. إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا "[الإنسان 9،8].

وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينصح دائماً بمعاملة الأسرى والسبايا معاملة طيبة، ففي غزوة بدر حين أسر المسلمون من آذاهم وحاربهم وأجبرهم على الهجرة، أمر عليه الصلاة والسلام أصحابه أن يعاملوهم معاملة كريمة، وسرعان ما نفذ الصحابة أمره؛ فأطعموهم مما كانوا يطعمون أنفسهم وعاملوهم بالحسنى.<sup>2</sup> ويشهد على هذه المعاملة الحسنة أبو عزيز بن عمير أخو مصعب بن عمير، يقول: كنتُ في الأسرى يوم بدرٍ فقال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: "استوصوا بالأسارى خيراً" وكنتُ في نفرٍ من الأنصارِ فكانوا إذا قدموا غداءهم وعشاءهم أكلوا التمرَ وأطعموني البرَّ لوصيةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فما تقع في يد رجلٍ منهم كسرة من الخبز إلا نَفَخَني بها، قال: فأستحي فأرُدُّها على أحدهم، فيرُدُّها عليَّ ما يمسهَا" (مجمع الزوائد للهيثي، 89/6، وقال: إسناده حسن) وكان البرُّ أو الخبز هو الأفضل والنادر عندهم.

وظلَّ الصحابة على هذه المعاملة الحسنة للأسرى حتى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يُؤثِّر عنهم أنهم اضطهدوا أسيراً أو آذوه أو عدَّبوه، حتى الهرمزان الذي نقض العهد مع المسلمين أكثر من مرَّة، كما قتل مجزأة بن ثور والبراء بن مالك، لما وقع في أيدي المسلمين أسيراً لم يُعدِّبوه ولم يضطهدوه ولم يُؤذوه جزاءً ما فعله

<sup>1</sup> الأسير هو: المقاتل الذي يقع في يد طرف خصم في نزاع مسلح دولي أسير حرب. ويكفل القانون الإنساني الحماية لجميع الأشخاص الذين يقعون في يد العدو أثناء النزاع المسلح، سواء كانوا مقاتلين فيعدون أسرى حرب أو مدنيين فتؤمن لهم الحماية على هذا الأساس. حددت اتفاقيات جنيف أن جميع الأشخاص الذين يقعون في يد الخصم يشملهم القانون الإنساني. ينظر: <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/sr-lhrb>

<sup>2</sup> ينظر: تفسير الإمام أبو محمد البغوي، تحقيق مجموعة من الباحثين، طبعة طيبة 1989م، 579/8.

من جرائم في حقّ المسلمين. وكذلك كان الحال مع كل الأسرى فلم يكن للأسرى غير المعاملة الحسنة، ولم يكن يعاملهم المسلمون بمثل معاملاتهم.<sup>1</sup>

ذكر ابن رشد: "وقال قوم لا يجوز قتل الأسير، وحكى الحسن بن محمد التميمي أنه إجماع الصحابة".<sup>2</sup>، مالم يكن الأسير قد قام بجرائم وجنایات تستوجب قتله، كما يسمون في العرف الدولي بمجرمي الحرب؛ فهؤلاء يقتلون للإجرام الواقع منهم، أما في الإسلام فمن خلال استقراء أحكام الأسرى التي وقعت في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، والسرايا التي قام بها أصحابه، نجد أن مصير الأسرى حُدد في أمور؛ كالفداء، والمنّ، والقتل، والاسترقاق، وضرب الجزية عليهم.

لكن غالب وقائع السيرة آل فيها مصيرُ الأسرى إلى أحد أمرين: أحدهما العفو والمن، والآخر الفداء، وقد أكد عليهما العلماء؛ كما ورد في الآية الكريمة التي تحكم الوضع الشرعي للأسرى غير المسلمين في دولة الإسلام: "فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَّخَذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا" [محمد: 4].<sup>3</sup>

#### ب- حماية المدنيين حال النزاع المسلح:

لم يكتف الإسلام باستبعاد طائفة كبيرة من الأشخاص لم يجر توجيهِ أعمال القتال إليهم؛ بل أخذ في اعتباره ضرورة الحفاظ على المدنيين ضد أهوال الحرب بوجه عام، ولقد سبق أن رأينا أن هناك مبدأ صريحاً في هذا الشأن يُحرم قتل المدنيين الذين لا يدخلون في قتال الحروب، أو يؤذيه بعد أو أثناء الحرب وهم في حالة العجز.

فالمدنيون في المعارك والقتال يحمون أيضاً كالجرحى والمرضى والمبعوثين ولا يجهز على الفارين من المعركة. والنبى صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة التي فيها تشويه للجثث بعد القتل احتراماً للجسد بعد موته. (رواه البخاري في صحيحه، رقمه: 4192) كما أوصى النبي عليه الصلاة والسلام ابن مسعود لما سأله عن من بغى من

<sup>1</sup> ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين ابن الملقن، دار الهجرة، 2004، 175/9.

<sup>2</sup> بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، 1/306.

<sup>3</sup> ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبن القيم الجوزية، طبعة مؤسسة الرسالة 3/109، الأحكام السلطانية، لأبي الحسن الماوردي، دار الحديث،

أمة الإسلام وحارب المسلمين ، قال له: " لا يُتَّبَعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُجْهَرُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ وَفِي لَفْظٍ وَلَا يُدْفَقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَزَادَ وَلَا يُغْنَمُ فِيهِمْ" (ذكره الشوكاني في نيل الأوطار 353/7، وقال في سنده مقال).

كما أنه عليه الصلاة والسلام منع التحريق والتغريق للأقوام المحاربين، بل أنه كان يوفر لهم الملاذات الآمنة للابتعاد عن أماكن القتال، كما قال في فتح مكة: "من دخل داراً أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق باباً فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن" (رواه أبو داود في سننه، رقمه: 3022، وحسنه الألباني في تعليقه).

### ج- ضبط نوع أسلحة الاقتتال:

كانت الأسلحة المستخدمة في العصر الإسلامي هي السهام والنبال والسيوف والتروس، والمواقع البدائية المعروفة بالعرافات والمنجنيقات، كما عُرف استعمال وحفر الخنادق خاصة في المواقع الحربية الطويلة، أما وسائل النقل فكانت الخيل والدواب والسفن في البحر، كما كان العرب يقاتلون على طريقة الكر والفر. أما بعد الإسلام تم اتباع أسلوب الزحف صفوفاً، حيث يتم تنظيم الصفوف بين الجنود، وهكذا يتضح أن هذه الأسلحة البدائية لم يكن هناك مفر من استخدامها في الحروب.

ومع ذلك فقد بحث العديد من الفقهاء أنواعاً استحدثت من الأسلحة ولم تكن معروفة من قبل، وهي السهام المسمومة، والمنجنيق الحارق، وإلقاء النيران على العدو. فهناك نصوص تنهى عن استخدام النار والأشياء الحارقة للعدو، كما في حديث عمرو بن حمزة السلمي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ قَالَ: فَخَرَجْتُ فِيهَا، وَقَالَ: "إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَأَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ". فَوَلَّيْتُ فَنَادَانِي فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: "إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَاقْتُلُوهُ وَلَا تُحْرِقُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ" (رواه أبو داود في سننه، رقمه: 2673، وصححه الألباني في تعليقه) وحتى تسميم مياه العدو أو رشقهم بالسموم في منع من كثير من الفقهاء.<sup>1</sup>

أما القاعدة المقاصدية العظيمة في التعامل مع المسلم أو غير المسلم عند النزاعات المسلحة فهي قاعدة الإحسان، وهي أكمل وجوه النفع حتى لو كان في أشد اللحظات قسوة وعقوبة، ودليل ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. فِإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ. وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ. وَلِيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ. فَلْيُرْخِ ذَبِيحَتَهُ" (رواه مسلم في صحيحه، 1955).

<sup>1</sup> الفروع لابن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة، طبعة 2003م، 210/6.

## رابعاً: حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة من خلال المواثيق الحقوقية

إن القانون المخول في النظر في حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة هو القانون الدولي الإنساني، الذي يحوي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحدّد من استخدام العنف أثناء المنازعات المسلحة، أو من الآثار الناجمة عن الحرب تجاه الإنسان عامة، فهو فرع من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان غرضه حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلّح، كحماية الممتلكات والأموال التي ليست لها علاقة بالعمليات العسكرية، وهو يسعى إلى حماية السكان غير المشتركين بصورة مباشرة أو الذين كفوا عن الاشتراك في النزاعات المسلحة؛ مثل الجرحى والغرقى وأسرى الحرب، ويمكن القول أن القانون الدولي الإنساني انطلق باتفاقية "جنيف" لسنة 1864م وتلتها عدّة اتفاقيات وبرتوكولات هامة.

وتأثر القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية ضحايا الحروب وأسلوب إدارة القتال؛ بالصكوك الدولية الهامة في ميدان حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك تأسيساً على أن الإنسان يحق له التمتع بحقوقه اللصيقة بكرامته البشرية على قدم المساواة في زمن السلم أو زمن الحرب .

كما يمكن القول أن القانون الدولي الإنساني يتوفر اليوم على إطار قانوني دولي يضمن حماية الصكوك والمواثيق الدولية من خلال الأمم المتحدة، وقد بدأت تلك الاتفاقيات بالصدور حسب الظروف والاحتياجات الإنسانية، مثل:

1. اتفاقية "جنيف" لتحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية سنة 1864م وتحتوي الاتفاقية على عشر مواد تتضمن حياد الأجهزة الصحية ووسائل النقل الصحي وأعوان الخدمات الصحية واحترام المتطوعين المدنيين الذي يساهمون في أعمال الإغاثة.

2. اتفاقية "جنيف" لعام 1906م الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان، وهي مطوّرة لاتفاقية لاهاي 1899 لحماية ضحايا الحرب البحرية، فشملت ضحايا الحرب البرية.

3. اتفاقية "جنيف" لسنة 1929م، فالأولى: متعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان، والثانية: متعلقة بحياة الأسير وكفلت له التمتع بخدمات الدولة الحامية بواسطة أعوانها المتخصصين وكذلك بخدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

4. اتفاقيات "جنيف" عام 1949م، حيث دعت الحكومة السويسرية المجتمع الدولي إلى مؤتمر بمدينة "جنيف" سنة 1949م إثر الحرب العالمية الثانية وتمخض المؤتمر عن إبرام أربع اتفاقيات هي المعمول بها حالياً في النزاعات المسلحة تهدف إلى:

- مراجعة وتطوير اتفاقيتي "جنيف" لسنة 1929 وقانون لاهاي وإقرار اتفاقية ثانية لحماية ضحايا الحرب البحرية من غرقى وجرحى ومرضى.

- توسيع مجالات القانون الإنساني لضحايا النزاعات والفتن الداخلية للدول، وذلك لضمان حد أدنى من المعاملة الإنسانية بين أطراف النزاع الداخلي المسلح.

- حماية المدنيين تحت الاحتلال وزمن الحرب ضرورةً، وقد تم لأول مرة الاهتمام بالمدنيين تحت الاحتلال، ولم تتمكن الدول من الموافقة على صيغ الا سنة 1977م.

5. أضيف للاتفاقيات الأربع بروتوكولان عام 1977م، الأول: موضوعه ضحايا النزاعات المسلحة الدولية. والثاني: لحماية ضحايا النزاعات غير الدولية، وعرف: بأنه نزاع تدور أحداثه على إقليم أحد الأطراف المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعة نظامية مسلحة أخرى، وأقر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة حتى لا يكون القانون الإنساني مطبوعاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير باتفاقية الأمم المتحدة عام 1968م للحد من انتشار الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وقد وقع على هذه المعاهدة 170 دولة.<sup>1</sup>

### الواقع العربي والإسلامي لحقوق الإنسان، الملاحظات والآمال:

عند المقارنة بين الحال العربي والإسلامي لحقوق الإنسان وما لدى تلك الدول والمنظمات الإقليمية من دساتير واتفاقيات وإعلانات حقوقية، فإننا نلاحظ وجود فجوات ذات طابع قانوني وبعضها رقابي يجعل تلك الاتفاقيات الحقوقية لا تنعكس على الواقع العربي والإسلامي بشكل كبير، ويمكن رصد أهم الملاحظات في هذا الشأن من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> ينظر التفاصيل على موقع الصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ara/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-conventions.htm>. كتاب الإسلام والقانون الدولي الإنساني، لمجموعة مؤلفين، ترجمة رعد الحجاج وعيد الموسوي، طبعة مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة 2017م، ص 356-439.

أولاً: أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي لعام 2015م- على سبيل المثال- الذي يرصد انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وخصت المنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفصل عدّدت فيه انتهاكات كل دولة، وكانت سبع دول عربية حصلت فيها أكثر انتهاكات لحقوق الإنسان في العالم. هذا المؤشر حتى لو كنا نتحفظ على مصداقيته ومعاييره إلا أن الواقع العربي خصوصاً بعد ما يسمى بالربيع العربي في الفترة من 2011م وحتى كتابة هذه السطور، عاشت الكثير من مجتمعاته فترة تحولات مريعة أصاب بعضها تعطل كامل للمؤسسات المجتمعية والأمنية وانتشرت الحروب الأهلية والطائفية لتعلن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تحت ذرائع صحيحة أو مزيفة، كما هو الوضع القائم في سوريا والعراق وليبيا واليمن والصومال والسودان وغيرها، ومع كل تلك الانتهاكات أظهرت المواثيق العربية والإسلامية من خلال منظمة التعاون الإسلامية وجامعة الدول العربية عجزاً فاضحاً في إيقاف هذه الانتهاكات أو تخفيفها.

ثانياً: الضعف الحقوقي في العالم العربي والإسلامي هو انعكاس للضعف التنموي والتخلف الحضاري الذي تأثرت بها المنطقة لعقود طويلة، ومع هذا الضعف استبد بالمجتمع والدولة أنظمة تمارس القمع للحريات والتوجس من العمل الحقوقي مهما كان الدور السلمي الذي يقوم به، وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني صدى لهذه الأنظمة، ما أدى إلى توقف فاعلية تلك الاتفاقات والإعلانات الحقوقية الداعية للمساواة والعدالة الاجتماعية وتمكين الحريات من أن تصبح واقعا ملموسا في المجتمع، وهذا الواقع هو الذي يجعل المجتمعات العربية والإسلامية دائماً في ذيل القائمة في كثير من التقارير الحقوقية العالمية.

ثالثاً: عانت المجتمعات العربية في حقبتها الماضية من انتشار جماعات إرهابية منظمّة تقوم بنشر الأفكار التكفيرية وتبرر الأعمال الإجرامية وتحشد الكثير من الأغلوطات العلمية لتقنع بها الشباب للانضمام في صفوفها، وبسبب الجهل والأهواء ونقص التوجيه العلمي وغياب التحصين الفكري لمحاربة هذه الأفكار؛ تأثر الكثير من الشباب العربي بها وأصبحوا معول فساد وتخريب لأوطانهم ومجتمعاتهم، ودخلت المنطقة العربية في أزمات أمنية، سياسية واجتماعية بسبب إجرام تلك الجماعات الإرهابية، ما أدى إلى تدهور حقوق الإنسان في عدد من المجالات المتعلقة بحق الإنسان في الأمان وحقوق المرأة والطفل وحقوق غير المسلمين.

رابعاً: هناك إسهامات مبشرة أيضاً تظهر في سماء الواقع العربي والإسلامي، وهذه المبشرات هي ما تحقق من قيام بعض الدول العربية من إنشاء وزارات وجمعيات مدنية مستقلة لحقوق الإنسان، تقوم بالرصد الدوري للانتهاكات وتراقب الأداء الحكومي والخاص، كما أنها مخولة بالتفتيش على السجون، ومقرات

التحقيقات الأمنية في الأجهزة الرسمية، وهذه الإسهامات تعطي مؤشرا إيجابيا في تقدم الحالة الحقوقية بشكل جيد، ومع وجودها الواقعي إلا أنها في حاجة للاستقلالية التامة، والتنوع في عملها بحيث تقدم برامج توعوية وتسهم في إثراء الثقافة الحقوقية في المنطقة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، والحماية الدولية

ثمة ملايين الأطفال المتنقلين في العالم، وقد فر بعضهم من بيوتهم بسبب النزاعات أو الفقر أو تغير المناخ؛ في حين ترك آخرون بيوتهم أملاً بالعثور على حياة أفضل وأكثر أمناً. وثمة عدد كبير جداً منهم يواجهون الخطر، الاحتجاز، الحرمان، والتمييز في هجرتهم؛ سواء في الأماكن التي يقصدونها أو عند عودتهم.

تجعل النزاعات المسلحة البشر تحت رحمة الأشكال المروعة للعنف، الاختطاف، عمليات البتر والتشويه، الترحيل القسري، الاستغلال الجنسي والإبادة الجماعية، والأطفال ليسوا بمعزل عن تأثيرات ومخلفات النزاعات المسلحة، باعتبارهم الفئة الأكثر ضعفاً وتضرراً منها.

إن فئة الأطفال دائماً ما تكون في حاجة إلى رعاية وعناية خاصة في الظروف العادية، ولكنها تكون أكثر احتياجاً إلى الحماية ضد آثار النزاعات المسلحة، لأنهم (الأطفال) ضعفاء ولا يملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم ضد ويلات النزاعات المسلحة والحروب.

فالعنف والانتهاكات التي تصحب الحروب والنزاعات المختلفة تجسد أكبر الفظائع التي تُرتكب في حق الإنسانية والطفولة، وخصوصاً بعد استعمال الأسلحة المتطورة في القتال مما يزيد من حدة الدمار والخراب وعدد الضحايا الأبرياء.

إن تكريس حماية الأطفال وحقوقهم زمن النزاعات المسلحة كانت ولا زالت وستظل قضية تشغل بال القانونيين وأصحاب الضمائر الحية عبر العالم، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للهيئات والمنظمات الدولية منها والإقليمية.

<sup>1</sup> ينظر: كتاب: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010م، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010م.

وإذا عدنا للإحصائيات الدولية في وضع الأطفال في النزاعات المسلحة فإن تقرير اليونسيف قد ذكر عددا من الأرقام المفزعة، مثل: مقتل 104100 طفلا أو تشويهمهم، بين عامي 2014 و 2020، وبمعدل 10500 طفلا سنويا.

جندت الكيانات المسلحة ما لا يقل عن 93000 طفلا بين عامي 2016 و 2020، وقد تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام ما متوسطه 8756 طفلاً سنوياً (و8521 طفلا في عام 2020).

أختطف ما يزد عن 25700 طفلا. وعلى مدى السنوات الـ16 الماضية، وقع ثلثا تلك الحالات بين عامي 2014 و2020 وبمتوسط سنوي قدره 2414 طفلا (و3202 طفلا في عام 2020). ويمثل الفتيان ثلاثة أرباع تلك الأعداد، في حين تظل الفتيات عرضة لمخاطر الاختطاف، بما في ذلك الاختطاف لغرض العنف والاستغلال الجنسيين.

تعرض أكثر من 14200 طفلا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. والمتوسط السنوي لذلك هو 890 طفلا. وسُجل الرقم القياسي لهذه الجريمة في عام 2020، حيث بلغت تلك الحالات 1268 حالة. ومع ذلك فإن تلك الأرقام لا تدلل على الحجم الفعلي لهذا الجرم، ذلك أنه لا يُبلغ عن حالات العنف الجنسي، وبخاصة العنف الجنسي ضدا على الفتيان. كما يؤثر العنف الجنسي في الفتيات اللواتي كن ضحايا لـ97% من حالات الانتهاك الجنسي في السنوات الخمس الماضية.

تم التحقق من وقوع أكثر من 14900 حادثة حرمان من الحصول على المساعدات الإنسانية. وقع حوالي 80% من تلك الحوادث في السنوات الخمس الماضية، مما يدل على تعزيز الجهود لتوثيق هذه الحوادث والتحقق منها.

تم التحقق من وقوع أكثر من 13900 هجوما على المدارس والمستشفيات. ووقع ما يقرب من ثلاثة أرباع تلك الهجمات على المنشآت التعليمية والموظفين والمتعلمين بمتوسط سنوي بلغ 873 هجمة، بما في ذلك 1032 بين 2016 - 2020.<sup>1</sup>

والأغرب من كل هذا أن عدد الأطفال الجنود يزيد عن ثلاثمائة ألف طفل لم يبلغوا سن الثامنة عشرة من العمر بعد، وهذا خرقٌ جسيمٌ لاتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها.

<sup>1</sup> ينظر: <https://www.un.org/ar/observances/child-victim-day>

والإشكالية الواجب طرحها بعد كل ما تقدم هي: ما هي الحقوق المقررة للطفل بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني؟ وما هي الآليات القانونية الواجب تنفيذها لحماية هذه الحقوق؟

والطفل في القانون الدولي الإنساني هو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".<sup>1</sup>

ولمعرفة حقوقهم في النزاعات المسلحة فقد نصت المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م على حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بما فيهم الأطفال، كما نصت المادتين 21 و32 منهما على حظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي على الأشخاص المشمولين بالحماية.

كما أقرت اتفاقية جنيف الرابعة حماية خاصة للأطفال من خلال المواد من 27-34 في محاولة منها لحماية هذه الفئة من تبعات ما يحدث في بؤر النزاعات المسلحة وميادين القتال والحرب، كما حظرت المادة 49 من ذات الاتفاقية الإبعاد القسري للمدنيين- ومنهم الأطفال- في الأراضي المحتلة، حيث جاء فيها ما يلي: "يُحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال".<sup>2</sup> أما عن آليات ووسائل حماية الطفل فقد تم تحديد عدد من الجهات ذات الإجراءات القانونية لحماية الأطفال أثناء وبعد النزاعات المسلحة، ومن هذه الجهات:<sup>3</sup>

- الجمعية العامة ودورها في حماية حقوق الطفل: لما كانت الجمعية العامة هي الجهاز التشريعي لمنظمة الأمم المتحدة، فقد أصدرت وتبنت العديد من القرارات والإعلانات والتوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل، ومن بين هذه القرارات: القرار 2444 (د.23) الصادر يوم 19/12/1968م، القرار 2597 (د.24) الصادر يوم 16/12/1969م، واللذان يُشيران إلى معاناة الأطفال والنساء أثناء الحروب والنزاعات الدولية.

<sup>1</sup> ينظر: المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989م.

<sup>2</sup> ينظر: اتفاقية جنيف اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12/أب/أغسطس 1949:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/geneva-convention-relative-protection-civilian-persons-time-war>.

<sup>3</sup> ينظر: حقوق الطفل والآليات الدولية لحمايتها زمن النزاعات المسلحة، لد. طالب ياسين، مقال نشر في مجلة جيل حقوق الإنسان العدد 22، ص131.

ولكن أهم وثيقة في مجال هذه الحماية هو الإعلان رقم 3318 (د.29) الصادر يوم 14/12/1974م، والذي يدعو صراحةً إلى ضرورة توفير الحماية للأطفال والنساء على حد السواء في حالات الطوارئ والنزاعات الدولية. وقد ورد في الإعلان السالف الذكر مجموعة من المبادئ العامة والمعايير الواجب احترامها والالتزام بها من قبل كل الدول أعضاء المجموعة الدولية، ويمكن إجمال هذه المبادئ والمعايير<sup>1</sup>.

– مجلس الأمن ودوره في حماية حقوق الطفل: مجلس الأمن الدولي هو الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة، وصاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين في بؤر النزاعات المسلحة الدولية، حيث كانت بصماته واضحةً وجليّةً من خلال مجموعة القرارات التي أصدرها في هذا المجال، لاسيما تلك المتعلقة بحماية الأطفال من ويلات الحروب، والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم أثناء النزاعات المسلحة الدولية. ومن بين هذه القرارات التي تعد مرجعية قانونية دولية نذكر ما يلي:

القرار رقم 1261 لسنة 1999م، والذي ينص على التأثير العام والسلبى للنزاعات المسلحة على الأطفال، وما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على السلام والأمن والتنمية المستدامة. والقرار رقم 1314 لسنة 2000م والمتضمن دعوة مجلس الأمن لحظر الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على اعتبار أنها أنشطة إجرامية تُساهم في إطالة أمد النزاعات المسلحة.

#### – القضاء الجنائي الدولي ودوره في حماية حقوق الطفل:

لقد شكلت مسألة صيانة حقوق الطفل في زمن النزاعات المسلحة الدولية حجر الزاوية في كل الجهود الدولية لإنشاء قضاء جنائي دولي، حيث تناولت هذه المسألة – ولو بصفة العموم- كل المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة، انطلاقاً من محكمتي نورمبورغ وطوكيو ومروراً بمحكمتي يوغسلافيا ورواندا ووصولاً إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (ICC).

وقد نصت المحكمة الجنائية الدولية في نظام روما الأساسي في المادة الثامنة (08) منه على أنه يدخل ضمن جرائم الحرب ما يلي: " تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، إلزامياً أو طوعياً، في القوات المسلحة الوطنية، أو استخدامهم للمشاركة فعلياً في الأعمال الحربية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ينظر نص الإعلان: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-protection-women-and-children-emergency-and-armed>.

<sup>2</sup> ينظر: حمود شريف بسيوني، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص 52.

## تعليقات على قوانين حماية الأطفال في النزاعات المسلحة بعد مأساة غزة:

أولاً: ما يحدث في غزة ولأطفال غزة فظاعة لم تحدث إلا في الحرب العالمية الثانية، بل أكثر وأشنع، وكل هذا يحدث من طرف الاحتلال الصهيوني، أمام مرأى ومسمع العالم كله، دون أي إجراء دولي حقيقي يوقف هذه المأساة، وأصبحت دول العالم الأول ومجلس الأمن أمام فضيحة صارخة لا يسترها أي شيء.

فحتى هذه اللحظة والعالم يتفرج وأطفال غزة يتعرضون وأسرهم للهجوم في الأماكن التي يفترض أن يكونوا فيها في أمان مثل منازلهم ومراكز الإيواء والمستشفيات والمساجد. وقد أصيب وقتل آلاف الأطفال منذ بداية التصعيد. كما وصل أطفال إلى المستشفيات مصابين بحروق شديدة وإصابات تتطلب البتر وإصابات تركت جروحاً نازفة وإصابات خطيرة أخرى.

وخلال ذلك كله، يظل الأطفال معزولين عن الرعاية النفسية والاجتماعية، وحتى قبل التصعيد الأخير تم تحديد أن أكثر من 500,000 طفل في غزة في حاجة إلى دعم الصحة العقلية ودعم نفسي اجتماعي. واليوم يتعرض كل طفل لأحداث وصدمات مؤلمة للغاية وإلى الدمار والتهجير على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه يتعرض الوالدون والقائمون على الرعاية أنفسهم إلى ضغوط نفسية شديدة.

والتأثيرات كارثية على الأطفال والأسر، فالأطفال يموتون بمعدل مقلق، قُتل الآلاف وأصيب آلاف آخرون بجراح. ويُقدَّر أن 1.7 مليون شخص في قطاع غزة هُجِّروا داخلياً، وأكثر من نصفهم أطفال. ولا يحصلون على ما يكفي من الماء، الغذاء، الوقود والدواء، كما تدمرت منازل الأطفال وتشتت أسرهم، وتقطعت السبل بأكثر من 600 ألف طفل، أي نصف عدد السكان النازحين في رفح وحدها. ليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه.

كما يواجه 90% من الأطفال دون سن الثانية و95% من النساء الحوامل والمرضعات فقراً غذائياً حاداً - مما يعني أنهم استهلكوا مجموعتين غذائيتين أو أقل في اليوم السابق - والطعام الذي يمكنهم الحصول عليه هو ذو قيمة غذائية منخفضة للغاية. 95% من الأسر تحد من عدد الوجبات وحجمها، حيث تتناول 64% من الأسر وجبة واحدة فقط في اليوم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> كل المعلومات وغيرها الواردة في النص من موقع اليونسيف: <https://www.unicef.org/ar>، ينظر أيضا: <https://www.bbc.com/arabic/articles/c84jwqqndylo>

ثانياً: أطفال فلسطين وغزة خصوصاً لم يجدوا فرصة حتى في الهجرة مع كل ما فيها من حرمان وشتات وبلاء، لأن الحدود مغلقة بشكل صارم، ولا يوجد لهم شريان حياة إلا من خلال المساعدات البسيطة التي تصلهم ولا تكفي إلا القليل جداً، هذا الحصار الظالم أيضاً يحصل أمام نظر العالم دون أي تأثير يغير واقع الحال.

113

فهجرة الأطفال من بيوتهم وفقدانهم لأهلهم يعرضهم للموت والمرض والاستغلال أيضاً، فحالة غزة تعتبر من المآسي المركبة التي يحصل فيها مظالم متعددة تصب في النهاية في قتلهم وإبادتهم بشكل جماعي. والحاصل الآن في غزة هو النزوح الجماعي هرباً من القصف المستمر، فقد نزح حوالي 1.7 مليون شخص، واضطر العديد منهم إلى النزوح مراراً وتكراراً بحثاً عن الأمان، والأكثر أسفاً لما يحدث ما قالته منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف: إن مصدر قلقها الأكبر هو أن ما يقدر بنحو 19 ألف طفل تيتموا، أو انتهى بهم الأمر بمفردهم دون وجود شخص بالغ لرعايتهم.<sup>1</sup>

ثالثاً: هناك حاجة لمعرفة رأي الشرع فيما يحدث لأطفال غزة، فقد حدث لهم من الشناعة ما نعرف كره ورفض الإسلام لذلك القتل والترويع والإهمال والنسيان لأولئك الأطفال الأبرياء. فقد تحدث القرآن الكريم عن جريمة القتل، سواء كانت لإنسان أو حيوان، أو لأي كائن حي - ما دامت بغياً في الأرض وظلماً - بأنها جريمة يعتبر في حكم الشرع مجرماً مشاركاً فيها، كلُّ من شارك ولو بتأييد أو خذلان إن كان قادراً على منع الجريمة، فقد ذكر لنا القرآن الكريم في قصص من مضوا قصة ناقة نبي الله صالح، ومن قاموا بقتلها، فعلى الرغم من أن القائم بالجريمة شخص واحد ومعروف ومعلوم، وأشار إليه القرآن الكريم بفعله، لكنه عند حديثه عن الجريمة لم يستثن أحداً ممن كان يقدر على منعها، فقال تعالى: **إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا. فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا. وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا**" (الشمس: 12-14). فالضمير هنا في التكذيب وذبح الناقة، ضمير جمع، رغم أن من ذبحها هو شخص واحد، وقال عنه القرآن: **(إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا)**، ولكن عند الحديث عن الجريمة والعقوبة، فجاء بالجمع، لأن هناك من حرّض، وهناك من ذبح، وهناك من هلك لما يفعل المجرم، وهناك من صمت صمماً شجعه على الإقدام على جريمته.

<sup>1</sup> ينظر: <https://www.bbc.com/arabic/articles/c25qj59d81ro>

وقال صلى الله عليه وسلم عن حالة القتل بالتجويع، وعن شهود الفعل، أو الصمت عنه تحديداً: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا" (رواه مسلم رقمه 1959) فهذا في الدواب فكيف بالإنسان.

وقال أيضاً عن يقبل بالجريمة ولا ينكرها، حتى لو لم يكن أحد من حضروها أو شهدوها، أو كانوا طرفاً في الفعل، فقال صلى الله عليه وسلم: "إِذَا عُمِلَتِ الْخَطِيئَةُ فِي الْأَرْضِ، كَانَ مِنْ شَهِدِهَا وَكَرْهَهَا - وفي رواية - فَأَنْكَرَهَا، كَمَنْ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَضَرِبَهَا، كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا" (ذكره ابن كثير في جامع المسانيد والسنن رقمه 7409 مرسلًا). أي: إن الرضا عما يجري للناس بالقتل بالتجويع، أو التبرير أو القبول، يعد مثل القاتل في الإثم، فما بالناس بمن يعين ويساعد بشكل جلي.

ولقد اعتبر الفقه الإسلامي وجل الفقهاء القتل بالتجويع أحد صور القتل العمد، إذا تعمد القاتل بذلك فعله، وهو يعلم أن الأمر سيؤول إلى الموت، فنجد في كتب المذاهب عند حديثها عن صور القتل - أو في كتب الفقه الجنائي الإسلامي المعاصرة، عند تقسيمها أنواع القتل، ما بين المباشر، والقتل بالتسبب، وغيره - يذكر منها: من حبس عنه الطعام أو الشراب، عن عمد، مع وجودهما، وإمكانية أن يتناولهما الممنوع عنه، لولا منع السلطة أو الإنسان له، فهو في نظرهم يعد قاتلاً. والخلاف يدور بينهم، هل هو قتل عمد يوجب القصاص، أم الدية؟، بحسب اختلافهم حول مدى معرفة ويقين القاتل بالتجويع من نجاعة فعله.

والأصل عند الفقهاء في موقفهم في هذه المسألة: أن حبس الأدميين عن الطعام والشراب يعتبر قتل عمدٍ موجبٍ للقصاص منهم عن طريق القانون، وذلك لما ثبت في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها؛ لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض" (رواه البخاري 3318)، فدل على أن هذا يعتبر قتلاً، وأنه إذا منعت النفس من طعامها ومن شرابها حتى مضت المدة المؤثرة فإن هذا يعتبر إزهاقاً للروح، وقاتل عمدٍ موجبٍ للعقوبة في الدنيا والآخرة<sup>1</sup>.

تلك نظرة الشريعة والفقهاء لمن يقتل الناس بالتجويع، والحال ما بين موقف شرعي واضح، وواقع سياسي تعيشه الناس، دون فعل شيء يذكر لمنع هذه الإبادة الجماعية لشعب ما بين القتل المباشر، والقتل

<sup>1</sup> ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر الكاساني، دار الكتب العلمية، 1986، 234/7، الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية، 1999، 173/15، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار أحياء التراث العربي، 9/439.

بالتجوع، فرأينا نظرة الفقه الإسلامي أكثر تقدماً وإنسانية من نظرة مدعي التنوير والحرية وحقوق الإنسان المعاصرين<sup>1</sup>.

خاتمة:

في ختام هذا البحث هناك نتائج وتوصيات على النحو الآتي:

- 1- تطور تاريخ حقوق الإنسان في العناية بالإنسان وحقوقه منذ القدم حتى هذا العصر الحديث، ولكن التشريعات الملزمة بالمحافظة عليها دون تمييز وتطبيقها دون تمييز لا تزال في عالمنا اليوم دون المستوى المطلوب من حيث الالتزام.
- 2- انطبع في مواثيق حقوق الإنسان العالمية ثقافة الغرب الخاصة وتطوراته الفكرية ومواقفه من الدين والثقافات الأخرى، فأصبحت الحرية بمفهومها الليبرالي الغربي هي المفهوم الوحيد الذي يؤمن بها الأوروبيون والأمريكان ويجب أن يعترف به العالم دون اعتبار لبقية الحريات ذات الدلالة المتناغمة مع الدين أو ثقافة الإنسان الشرقي.
- 3- الكرامة هي حق مكفول لكل البشر مهما اختلفت أعراقهم وأجناسهم، وعلى ذلك مدار أحكام الدين والدنيا.
- 4- القانون الدولي الإنساني يحوي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحدّ من استخدام العنف أثناء المنازعات المسلحة، أو من الآثار الناجمة عن الحرب تجاه الإنسان عامة، فهو فرع من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان غرضه حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلح.
- 5- فشل القانون الدولي الإنساني في إرغام الدول الكبرى على صيانة واحترام مبادئ هذا القانون المعترف به في العالم.
- 6- بين الإسلام الفئات التي يجب قتالها والتي لا يجب قتالها في العديد من الأحاديث الشريفة، وتقريرات الصحابة التي لم يخالف فيها أحد، فهذه تعتبر قاعدة في التعامل مع المقاتلين والمدنيين، وهذه التفرقة القانونية الشرعية بين المقاتلين والمدنيين من أهم الوثائق الحقوقية القديمة التي تعتبر ميزة فريد للشريعة الإسلامية، بينما العالم في الشرق والغرب غارق في الحروب الوحشية دون تفريق.

<sup>1</sup> ينظر: مقال الأستاذ عصام تليمة في الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/2/27>

7- إن فئة الأطفال دائماً ما تكون في حاجة إلى رعاية وعناية خاصة في الظروف العادية، ولكنها تكون أكثر احتياجاً إلى الحماية ضد آثار النزاعات المسلحة، لأنهم (الأطفال) ضعفاء ولا يملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم ضد ويلات النزاعات المسلحة والحروب.

8- أطفال غزة هذه الفترة من الحرب الشرسة التي يشنها عليهم العدو الصهيوني، يعتبرون من ضحايا الحروب وهم يتعرضون لإبادة جماعية حسب القانون الدولي الإنساني، كما يتعرضون للموت البطيء نتيجة للجوع والحصار وانتشار الأوبئة والأمراض.

#### التوصيات:

- القيام بدعوة لاجتماع دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لإيقاف هذه الحرب من خلال فتح باب المساعدات الإنسانية بقوة مجلس الأمن أو المنظمات الإغاثية إذا اضطر الأمر إلى ذلك.
- رصد الانتهاكات ضد الأطفال لأجل معاملة قتلة الأطفال كمجرمي حرب، يتم رفعها من خلال محكمة الجنايات الدولية.
- تكوين فريق من المحامين لعمل شبكة دولية للدفاع عن أطفال ونساء غزة.

#### قائمة المراجع :

1. الأحكام السلطانية، أبي الحسن الماوردي، دار الحديث، 2006م.
2. الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان، محمد سبيلا، نشر المركز الثقافي العربي، طبعة 2010م.
3. الإسلام والقانون الدولي الإنساني، مجموعة مؤلفين، ترجمة رعد الحجاج وعيد الموسوي، طبعة مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة 2017م.
4. العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب، نادية مصطفى، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1996م.
5. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، مصورة من طبعة 1956م.
6. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد القرطبي، دار الحديث 2004م.
7. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبي بكر الكاساني، دار الكتب العلمية، 1986.

8. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين ابن الملحق، دار الهجرة، 2004.
9. تفسير الإمام أبو محمد البغوي، تحقيق مجموعة من الباحثين، طبعة طيبة 1989م.
10. الحاوي الكبير، أبي الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية 1999.
11. حقوق الإنسان زمن الحرب في الشريعة الإسلامية، جمال الزيب، دار الكتاب الثقافي، أريد.
12. حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010م، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010م.
13. حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ليوسف حسن يوسف، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى 2011.
14. حقوق الطفل والآليات الدولية لحمايتها زمن النزاعات المسلحة، طالب ياسين، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 22.
15. حقول الدم. الدين وتاريخ العنف، مؤلفته: كارين ارمسترونغ، ترجمة: أسامة غاوجي، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى 2016م.
16. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم الجوزية، طبعة مؤسسة الرسالة، طبعة 1998م.
17. شرح النووي على مسلم، دار أحياء التراث العربي، طبعة 1392هـ.
18. العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب، نادية مصطفى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى 1996م.
19. الفروع، ابن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة، طبعة 2003م.
20. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبه الزحيلي، دار الفكر، طبعة 2014م.
21. الإسلام والقانون الدولي الإنساني، مجموعة مؤلفين، ترجمة رعد الحجاج وعيد الموسوي، طبعة مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة 2017م.
22. المرتكز في حقوق الإنسان، للمحامي نزيه شلالا، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010م.
23. المغني لابن قدامة المقدسي، تحقيق التركي والحلو، دار عالم الكتب، طبعة 1997م.
24. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علال الفاسي، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الطبعة الخامسة 1993م.
25. مقال الأستاذ عصام تليمة في الجزيرة نت : [/https://www.aljazeera.net/opinions/2024/2/27](https://www.aljazeera.net/opinions/2024/2/27)

26. موقع الصليب الأحمر:

<https://www.icrc.org/ara/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-conventions.htm>

27. موقع اليونيسيف:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-protection-women-and-children-emergency-and-armed>.

28. وثائق المحكمة الجنائية الدولية، حمود بسيوني، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2005.



DOI Prefix:10.33685/1316

جميع الحقوق محفوظة © لمركز جيل البحث العلمي